د. علي عبد فتوني

تاريخ لبنان الطائفي



الفارابي

الدكتور علي عبد فتوني

تاريخ لبنان الطائفي

دار الفارابي

الكتاب: تاريخ لبنان الطائفي
المؤلف: د. علي عبد فتوني
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-932-0

المقدمة

هناك أهمية خاصة تكمن في دراسة تاريخ لبنان الطائفي من خلال رصد الحالة الطائفية وتطورها التاريخي منذ بداية الفتوحات الإسلامية. وتبرز أهمية هذه الدراسة ليس من خلال رصد التطور التاريخي للطوائف اللبنانية فقط، بل من جانب رصد الاختلاف المميز للبنى الاجتماعية والسياسية التي أفرزتها الظاهرة الطائفية والتي من خلالها تحددت الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في لبنان الحديث والمعاصر. وقد تكرّست جذور هذا النظام منذ عهد القائمقاميتين ونظام المتصرفية، مروراً بمرحلتي الانتداب (1920-1943) والاستقلال، وصولاً إلى الحرب اللبنانية (1975-1990)، التي كانت الطائفية السياسية أحد أبرز أسبابها الرئيسة.

انطلاقاً من ذلك أصبح الاستقلال الذاتي للطوائف من التقاليد الثابتة في تاريخ لبنان، ومن المسلمات والثوابت التي يقوم عليها

النظام. وقد تجسّد هذا الواقع الذي أشار إليه الدستور اللبناني، بما منحته القوانين الوضعية المتعاقبة لهذه الطوائف من صلاحيات تشريعية وقضائية وإدارية.

وكانت الدولة دوماً هي الضامن الأساسي لإنتاج الطوائف سياسياً وضبط نزاعاتها لمصلحة القوى المسيطرة. وهكذا بقي الخلل يضرب في الكيان اللبناني، ويتعمق مع الزمن ويتحول إلى فجوات تسربت من خلالها هبّات التفجير التي عصفت بالوطن أكثر من مرة وآخرها الحرب الأهلية (1975-1990)؛ وسيستمر ذلك إذا بقيت الطائفية الركيزة الأولى والأهم في بنية النظام اللبناني. من جهة ثانية، فإن هذا الوضع الطائفي جعل عملية التوجيه القومي والتربية الوطنية في تبلبل بعد أن تخرّجت أجيال من المواطنين متباينة الأفكار والمذاهب، ومتضاربة المثل والأهداف، تختلف في نظرتها إلى ماضي بلادها، كما تختلف في نظرتها إلى حاضرها ومستقبلها. فتكوّن من ذلك مجتمع متنافر الأجزاء يعيش أفراده منكمشين على أنفسهم ضمن تقوقعات طائفية، أو أنانية فردية لا تبالي بمصلحة عامة ولا بمصير مشترك. كما نشأ عن هذا الواقع التوجهي تباين في نظرة اللبنانيين إلى مصالحهم المشتركة ومصيرهم المحتوم، وإلى أوضاعهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي تتوقف عليها حياتهم.

إن هذا التمثيل السياسي في ارتكازه على تمثيل الطوائف، هو نظام يرفض الاعتراف بالحقوق السياسية والقانونية المتساوية للمواطنين، وهو بذلك لا يعترف لهم إلا بحقوق طائفية غير متساوية.

ووراء واجهة الحقوق الطائفية والمشاركة والوحدة الوطنية يخفي نظام الطائفية السياسية نظاماً من الامتيازات الطائفية هي في الوقت نفسه امتيازات اقتصادية واجتماعية، أو امتيازات ثقافية-تعليمية تسمح بنيل الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية؛ أي أنّ نظام الامتيازات الطائفية هو في الوقت نفسه نظام من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. وطبيعي في نظام كهذا، أن تتضارب المصالح السياسية والطائفية، وأن يصبح مجلس الإدارة هيئة تتصارع فيها القوى الطائفية التي أدخلت الحروب الأهلية في نفوس أبنائها نوعاً من الحذر وعدم الثقة.

انطلاقاً من ذلك، أيـّد معظم اللبنانيين الاتفاق الجديد، (اتفاق الطائف) وذلك لأنهم ينتظرون الخلاص من الحرب والوقوف على عتبة مرحلة جديدة من تاريخ الدولة اللبنانية يقترن فيها إنقاذ الدولة، في وحدتها، وبالتالي في وجودها واستقرارها، وبضرورة إعادة تأسيسها تجاوباً مع المعطيات الوطنية السائدة، ومصالح الشعب اللبناني في وحدته وحريته وأمنه واستقراره ورخائه.

د. علي عبد فتوني



الفصل الأول

جذور الطائفية وتطورها في المناطق اللبنانية

بداية التكوينات الطائفية

عندما دخل العرب المسلمون بلاد الشام، كانت المناطق اللبنانية كغيرها تشكل ولاية من الولايات البيزنطية مع نوع من الإدارة الذاتية. وكان أكثر السكان خليطاً من أقوام متعددة من بينهم العرب في سهل البقاع، أما دين الأكثرية فكان المسيحية ولاسيما منذ قسطنطين الكبير[1]. وقد شكّل الفتح الإسلامي مدخلاً واضحاً للمقاطعات اللبنانية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، حيث قسمت بلاد سوريا لأسباب إدارية إلى أربع مناطق عسكرية (جُند) وكان التقسيم استمراراً لتقسيم الروم للبلاد. أما هذه الأجناد الأربعة فقد كانت دمشق وحمص والأردن وفلسطين. وقد أضيف اليها زمن يزيد بن معاوية (680-683م) قسم خاص: جند قسرين، الذي اقتطع من جند حمص، وكان يشمل بلاد ما بين النهرين. وألحقت المدن الساحلية اللبنانية بجند دمشق[2]. وكان للسرعة والسهولة اللتين تم بهما للمسلمين أنتزاع مثل هذا الإقليم

---

(1) فؤاد قازان، لبنان في محيطه العربي، دار الفارابي، بيروت 1972، ص 130.

(2) فيليب حتي وجماعة من الأساتذة، تاريخ العرب، دار غندور للطباعة والنشر، بيروت 1974، ص 211.

الاستراتيجي الهام من أعظم سلطان في ذلك العصر، أثر كبير أكسب دولة الإسلام الجديدة نفوذاً ومهابة في العالم، وولّد فيها فوق ذلك ثقة بنفسها وبمصيرها.

حيال ذلك تابع المسلمون تحصين المناطق الساحلية باستقدام عدد كبير من المسلمين العرب إلى الساحل اللبناني للاستيطان فيه ولصد محاولات البيزنطيين في جعل الجبال اللبنانية قلاعاً تنطلق منها الغزوات المخرّبة في الداخل، وعهد إليهم بترميم الموانىء ومساعدة الجنود المسلمين في حمايتها، وقد حلّ هؤلاء المسلمون العرب في معظم المدن الساحلية، كطرابلس، وجبيل، وبيروت، وصيدا، وصور[1]، وفي بعض المدن الداخلية كعرقة في عكار وبعلبك التي نالت اهتماماً كبيراً، حيث استوطنها كثير من العرب ومنها قبيلة «أوزاع» التي خرج منها الإمام الأوزاعي، وأصبحت بعلبك مدينة علم وحارسة للبقاع والمناطق الداخلية من البلاد.

كما نقل معاوية بن أبي سفيان من بعلبك سنة 662م كثيراً من السكان إلى صور وعكا وبقية السواحل. فكانت بعلبك حينذاك أشبه بالثكنة العسكرية والشعبية في آن واحد. واستقدم معاوية جماعة من الفرس وأسكنهم في طرابلس وغيرها لمنع الروم من النزول إلى السواحل[2].

---

(1) فؤاد قازان: لبنان... مرجع سابق، ص 142.

(2) محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (635-1516)، دار النهار للنشر، بيروت 1979، ص 54.

«ثم قرر منع المسيحيين من الإقامة في الساحل، إلا إذا دعت الحاجة إليهم»[1].

أما من الناحية الدينية فيبدو أن التسامح الديني الذي أوجده الأمويون قد أسهم في تكوين الطائفة المارونية في شمالي لبنان، بالرغم من قلة عدد هؤلاء. ففي الجبال الشمالية المحيطة ببشري كانت تسكن جماعات نصرانية يدير شؤونها زعماؤها المحليون. وقد قدّمت الطاعة للفتح الجديد وقبل المسلمون خضوعها واكتفوا بتبعيتها الاسمية لقاء الجزية والخراج. وكانت تلك المنطقة تعرف باسم «جبل لبنان». وأهم مراكزه إهدن وبشري ومدن جبة بشري[2].

وما لبثت تلك الجماعات أن تمردت على الفتح الإسلامي يساندها البيزنطيون، ثم تمردت على هؤلاء أيضاً بعد مصالحتهم للأمويين، وخاضت مع البيزنطيين معارك دامية. وقد ابتنوا أثناء ذلك الحصن المعروف بالقلعة الحجرية في انطلياس وحصن «بحرصاف». وكان أميرهم يدعى (يوحنا) ويسكن في بسكنتا، وقد شكل هذا التمركز الماروني فيما بعد أساساً لسكن تلك المنطقة[3].

وخلال حكم الأمويين، ثم العباسيين استقرت في المناطق

---

(1) انيس الصايغ: لبنان الطائفي، بيروت 1955، ص 57.

(2) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار والنشر، بيروت 1878، ص 128.

(3) مسعود ضاهر: اضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مجلة دراسات، العدد الأول 1975، ص 56.

اللبنانية روافد سكانية عديدة، من المردة ومن أتباع القديس مارون الذين نزحوا من وادي العاصي إلى جبل لبنان القديم، ثم نقل المنصور العباسي قبائل عربية من منطقة حلب إلى شواطىء لبنان، وأبرزها قبائل التنوخيين، حيث كانت بداية هجرات واسعة لقبائل عربية انتقلت إلى المناطق اللبنانية لحمايتها من غزوات البيزنطيين ثم الصليبيين، ولعبت دوراً أساسياً في قمع انتفاضات السكان المحليين خصوصاً بعد ثورة المنيطرة عام 759م[1]. واقتفى أبو جعفر المنصور طريقة معاوية في نقل قبائل عربية إلى المناطق اللبنانية، فأقطع الأميرين منذر بن مالك وأخاه ارسلان زعيمي قبائل لخم الساكنة في المعرّة شمال سوريا، مقاطعات واسعة من أراضي لبنان. واتخذت هذه القبائل سن الفيل عاصمة لها. ثم انتشرت في أنحاء لبنان وتوزعت إلى اثنتي عشرة جماعة لكل منها منطقة خاصة بها. وعلى رأس كل جماعة مقدم يدير شؤونها ويتبع الأمير الحاكم.

لم يطل الأمر حتى انفجر الصدام بين السكان المحليين النصارى وبين القبائل الوافدة، وكانت أبرز المعارك، معارك نهر بيروت وانطلياس ونهر الموت (الذي سمّي بهذا الاسم منذ ذلك الحين)، وسن الفيل، وكانت النتيجة هزائم متكررة للنصارى حيث اضطروا في نهايتها إلى الانطواء داخل قراهم الجبلية. وتتابعت مع اللخميين هجرات القبائل التنوخية أيام الرشيد والمتوكل، فسكن التنوخيون

---

(1) محمد كرد علي: خطط الشام، الجزء الأول، دمشق 1925، ص 180.

مناطق الباروك والغرب ووصلوا إلى كسروان في أوائل القرن التاسع للميلاد[1].

انطلاقاً من ذلك عاشت المناطق اللبنانية برمتها حالة مستمرة من الفوضى السياسية وعدم الاستقرار والمصادرة والاغتيال، وكان الحكام يتغيرون بصورة مستمرة. وبرز الكثير من المغامرين والطامحين لتولي الحكم، وأضحت النزاعات والغزوات المتواصلة بين القبائل الوافدة وبين السكان المحليين السمة الأساسية المميزة لتطور هذه الفترة، حيث كانت النتيجة الحتمية لذلك أن انقلب الانفتاح بين القبائل والطوائف المحلية إلى انغلاق (شبه كامل) فيما بينها.

وبالرغم من أن هذا الانغلاق الاجتماعي والسكاني تميز في معظم الأحيان بتكتل سياسي ذي وجه طائفي واضح، فإن الطوائف اللبنانية انصرفت في هذه الفترة المضطربة إلى الحفاظ على المناطق التي تسيطر عليها ومحاولة التوسع على حساب جيرانها[2]. إلاّ أنها لم تشكل نوعاً من الاتحاد السياسي على أساس ديني، بل بقيت كل طائفة تسكن منطقة خاصة بها وتشكل تكتلاً مميزاً، وكانت هذه الطائفية المختلفة تعيش في المناطق اللبنانية، رغم تقاربها في المكان، منعزلة تقريباً الواحدة عن الأخرى.

---

(1) مسعود ضاهر، أضواء على جغرافية... ص 57.

(2) المرجع نفسه، ص 59.

ظاهرة الطائفية خلال حكمي الصليبيين والمماليك

قسّمت المناطق اللبنانية في عهد الصليبيين إلى عدة إمارات، منها ما هو تابع لبارونية بيروت ومنها ما يتبع لإمارة صيدا وغيرها من البارونيات في الجنوب. أما القسم الشمالي فكان ملحقاً بإمارة طرابلس. على أن المسيحيين ما برحوا يتولون أمورهم بأنفسهم فأطلقت الحرية لأمرائهم في إدارة شؤون إقطاعاتهم، أما بطريركهم فلم تكن سلطته عليهم محصورة في المسائل الدينية فقط بل هو بمثابة الرئيس، يمثل وحدتهم القومية. فهم قبل قدوم الصليبيين كانوا ينزلون البطريرك منزلة أكبر رئيس عليهم متخذينه إماماً لهم وقائداً في الدين والدنيا. وقد عظم شأن الاكليروس وسيادتهم ونفاذ كلمتهم فيهم على عهد المرحلة الصليبية لما للاكليروس عندهم من رفعة القدر والمنزلة[1]. وفي هذه المرحلة تعددت التجزئة السياسية، وتعددت المذاهب الدينية وفتح الباب على مصراعيه للغزو الأجنبي. وكان الشعب الذي عانى الذل والفقر طوال عدة قرون لا يبالي عندما يتبدّل من يحكمه، ولعبت الفوضى السياسية والدينية، وضعف السلطة المركزية الإقطاعية في الخارج دوراً أساسياً في جعل الطائفية وسيلة تجميع لمعتنقيها، ولعب الصليبيون دوراً هاماً في إبراز الطائفة المسيحية كواحدة من الطائفيات

---

(1) سليمان تقي الدين: دراسات في التاريخ الاجتماعي للدولة العربية الإسلامية، مجلة الطريق، العدد السادس، كانون الأول 1979، ص 122.

المتنازعة للسيطرة على أرض مجاورة. وبدأت الطائفية النصرانية تبرز على قدم المساواة مع الطائفيات السنية والشيعية والدرزية[1]. والجدير بالذكر أن التدفق النصراني الذي رافق الغزو الصليبي للسواحل اللبنانية ركّز أقدامه التجارية في البترون وجبيل وطرابلس وبيروت وصيدا وصور. وتعزّز تباعاً خلال الفترات اللاحقة ونشط مع توطيد العلاقة بالقنصليات التجارية والإرساليات الأجنبية[2].

ومع بداية حكم المماليك سميت الإمارات «نيابات»، وبقيت كل نيابة تشكل دولة مميزة نسبياً عن الأخرى. أما النيابات فهي ست: دمشق وحلب وحماه في سوريا، وصيدا والكرك في فلسطين، وطرابلس على الساحل اللبناني. وفيما بعد، جمعت النيابات الست في نيابتين رئيسيتين هما: دمشق وحلب، طوال القرن الثالث عشر، ثم عاد المماليك في القرن الرابع عشر إلى تقسيم تلك المناطق إلى سبع نيابات ضمت النيابات الست السابقة بالإضافة إلى نيابة غزة، وكانت منطقة لبنان القديم تتبع نيابة طرابلس، في حين أتبعت مقاطعات جبل الشوف والبقاع وبعلبك وبيروت وصيدا لنيابة دمشق[3].

إن التمركز السكاني والتقسيم الجغرافي في المناطق اللبنانية

---

(1) فيليب حتي: تاريخ لبنان، دار الثقافة، بيروت 1985، ص 192.

(2) فؤاد قازان: أحداث ١٨٤١ في لبنان أسبابها العميقة ونتائجها المؤلمة، مجلة الطريق، العدد الأول، كانون الثاني 1971، ص 51 – 52.

(3) فيليب حتي: تاريخ لبنان، ص 400.

ارتدى وجهاً طائفياً تسبب في نشوء سياسي ارتكز أساساً على استقلالية نسبية لكل طائفة تسيطر على منطقة خاصة بها[1].

وكان من نتائج هذا الانغلاق الطائفي – الاجتماعي – الاقتصادي أن تحولت العائلات الاقطاعية إلى حكومات محليّة مصغرة، تتآلف وتتناحر وفقاً لمصالحها الخاصة، وليس وفقاً لسياسة الدولة الحاكمة، وهذا التحول الإقطاعي هو الذي طبع العصر المملوكي بطابعه، وظل مستمراً فيما بعد في العهد العثماني.

«وبتحول العائلات إلى حكومات إقطاعية مستقرة بدأت تظهر بينها المنازعات القبلية: القيسية واليمنية، مبتدئة من البقاع ثم منتقلة إلى مختلف المناطق اللبنانية: جبال الشوف، وجبل عامل، وجبل كسروان وبلاد جبيل وشمالي لبنان...»[2].

وقد تميزت هذه الحكومات الإقطاعية في المناطق اللبنانية عن بقية مناطق الإقطاع المملوكي بطابع طائفي لم يظهر واضحاً إلا عندما حدث الاستقرار في القرن الخامس عشر، ولكن سرعان ما امتص الصراع القيسي اليمني هذا الطابع الطائفي في أواخر القرن المذكور ليصبح إجمالاً الطابع الغالب، ويرسم الخط السياسي لتاريخ المناطق

---

(1) ا. ن. بولياك: الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة: عاطف كرم، منشورات دار المكشوف، بيروت 1949، ص 33.

(2) محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ص 262.

اللبنانية في العهد العثماني[1]. ولعبت الظروف الخارجية دوراً أساسياً في تثبيت الانغلاق السكاني في المناطق اللبنانية وتحددت مع هذه الظروف الإمكانيات الحقيقية للتوسع الطائفي باتجاه مناطق جديدة لم يكن لها فيها وجود فعلي في السابق[2].

كما أعطى التمركز السكاني الطائفي في ظل المماليك، هوية ثابتة في مناطق محددة للجماعات التي لم تصل إلى السلطة، بل كانت تدفع الضرائب لأصحاب السلطة المركزية التي كانت تتغير بصورة دائمة، في حين زاد النفوذ السياسي للجماعات المسيطرة من الخارج على بعض المناطق، كما زال معها وجودها الفعلي بعد فترات الوقوف ضد السلطة المركزية، بحيث تم استبدالها بتجمعات سكانية جديدة تابعة للسلطة المركزية. وهذا ما يفسر زوال الوجود الشيعي عن طرابلس وكسروان والبترون ومناطق جبيل.

وبذلك ارتسمت معالم الخريطة السكانية للطوائف اللبنانية بوضوح بعد الحملة المملوكية ضد كسروان. فقد انكفأ الشيعة باتجاه بعلبك-الهرمل وجبل عامل، وبدأوا تحت الضغط والاضطهاد يغادرون كسروان ويختفون تدريجاً من أكثر مدن الساحل، في حين انكفأ الدروز باتجاه الشوف والنصيرية باتجاه عكار. وكان الموارنة أكثر المستفيدين من هذا الوضع الجديد بسبب كثافتهم السكانية من

---

(1) محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ص 263.

(2) كمال الصليبي: تاريخ لبنان، ص 14.

جهة والفراغ الهائل الذي أحدثه نزوح الشيعة عن كسروان من جهة أخرى[3].

هكذا باتت خريطة التمركز السكاني واضحة مع مجيء العثمانيين إلى لبنان، فالمعنيون في الشوف، والأرسلانيون في الشوفيات والشهابيون في وادي التيم، والبحتريون في بيروت، وآل بشارة في جبل عامل وعرفوا بآل بشارة الصغير، وآل حمادة في جبة المنيطرة، وآل حرفوش في البقاع الأوسط وآل عساف في كسروان وجبيل، وآل سيفا في عكار وطرابلس، مع تمركز سكاني نصراني كثيف في وادي قاديشا والكورة، وتدفق مستمر باتجاه جبيل والبترون وكسروان[4].

الدولة العثمانية تنظم العلاقة مع الطوائف غير الإسلامية

لقد عرفت بلاد الشام في تلك الفترة، تعدداً كبيراً في الانتماء الديني المذهبي لسكانها. وتركز هذا التعدد أكثر ما تركز في جبل لبنان والمناطق المحيطة به من سوريا، إلى جانب المسلمين السنيين الموالين للدولة العثمانية والذين شكلوا الأكثرية الساحقة من السكان ولاسيما في المدن، وتمركزت في المناطق الجبلية الريفية مذاهب

(3) للمزيد من التفاصيل يراجع مسعود ضاهر: أضواء على جغرافية... مرجع سابق، ص 69 – 70.

(4) طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، الجزء الأول، بيروت، 1970، ص 243 – 246.

إسلامية أخرى (الشيعية والنصيرية والدروز)، اختلفت درجة ولائها للدولة العثمانية حسب الظروف والمراحل التاريخية المختلفة[1]، فمن جهة، لم تعتبر هذه المذاهب من أهل الذمة الذين طاولهم «نظام الملل» العثماني وامتيازاته الكثيرة، ومن جهة أخرى، عاش أهل هذه المذاهب بخصائصهم المذهبية في إطار عصبيات إقطاعية – طائفية مغلقة وممتنعة في غالب الأحيان عن مطالبة ممثلي الدولة العثمانية الموجودين في مراكز الولايات والألوية عن دفع الضرائب. وأما على صعيد الطوائف غير الإسلامية، فكانت الدولة العثمانية قد نظمت شؤونها منذ عهد السلطان محمد الثاني في إطار توازن سياسي تمارس خلاله الطائفية الدينية التي اعتبرت «ملة»[2].

«نظام الملة هو عبارة عن نظام إسلامي طبق على أهل الذمة من رعايا السلطان»[3].

وتبعاً لهذا النظام كان جميع الرعايا العثمانيين من غير المسلمين ينظمون في طوائف حسب مذاهبهم الدينية وليس حسب المكان الذي

---

(1) طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، الجزء الأول، بيروت 1970، ص ص 243 – 246.

(2) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860–1920)، معهد الإنماء العربي، طبعة ثالثة، بيروت 1982، ص 31.

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول الحكم العثماني، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت 1982، ص 109.

ينتمون إليه، ويرعى كل ملة رؤساؤها الروحيون الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، «إرث-زواج»[1]، كما يعتبرون الممثلين لأبناء طائفتهم لدى السلطات العثمانية. واعترفت الدولة العثمانية بزعماء الملل المسيحية واليهود الذين تختارهم طوائفهم وفقاً لقوانينها الخاصة، وأوكلت إليهم أمر طوائفهم[2]. وكان مسيحيو جبل لبنان يتمتعون بالحرية الدينية نفسها، وبشبه استقلال ذاتي داخلي يمارسه زعماؤهم، كما كانوا على صلات دينية بالغرب[3].

في أوائل القرن التاسع عشر ولدت قضية دولية وسياسية محورها مسيحيو الشرق ولا تعود أسبابها إلى الخصائص الدينية أو العلاقات الطائفية مع السلطنة، بل لأن هذه المنطقة في العالم كانت تشهد تحولات كبرى، منها النزاع الفرنسي-البريطاني، للسيطرة عليها وما استتبع ذلك من نزاع بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية[4]. والتحولات الكبرى التي مهدت لخلق الأزمات الطائفية التي عرفتها المناطق اللبنانية، جميعها فتحت الباب أمام الطوائف المسيحية نحو الدول الأوروبية، فكانوا أسرع إلى التجاوب مع حضارتها وأكثر نزوعاً

---

(1) A – Ebrahim Khairllah: (*The Law of inheritance in the republic of Syria and Lebanon*» Beirut 1941, p. 149.

(2) Nemer Sabbah: *L'évolution culturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'école libanaise* No 76, Lyon 1950, p. 23 – 24.

(3) فيليب حتي: تاريخ لبنان، ص 443.

(4) باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق، (1920-1975)، دار النهار للنشر، بيروت 1981، ص 132.

إلى التقدم، فازدادت الهوة بين الحاكم والمحكوم[1]. لذلك عادت الدولة العثمانية إلى تنظيم العلاقات بين الطوائف المسيحية حرصاً منها على عدم إثارة نزاع طائفي يستجر في أعقابه غالباً خطر التدخل الأجنبي[2]. فأصدر السلطان عبد المجيد عام 1839 إرادة «سنية» تقضي بحل الخلافات الطائفية إذا ظهرت بين طائفتين عن طريق رؤساء الطائفتين المتنازعتين فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، ورأت الدولة العثمانية أنها باتخاذها مثل هذا الإجراء تحول دون محاذير التدخل الأجنبي ومخاطره، ثم نظمت شؤون مختلف الطوائف غير الإسلامية الباقية[3]. وفي عام 1856 صدر خط التنظيمات الخيرية، وأكد على السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها، وإعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين، وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب، ومنحت الأديرة المسيحية في بلاد سوريا امتيازات خاصة، فأعفت أغنامها من الرسوم[4]. كما

---

(1) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، 1798-1939، دار النهار للنشر، بيروت 1986، ص 62.

(2) عادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الرابع، بيروت 1960، ص 113- 114.

(3) عبد العزيز عوض: الادارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف، مصر 1969، ص 310.

(4) خالد زيادة: التقدم الأوروبي على العثمانيين، دار الطليعة، بيروت 1981، ص 11.

أصدرت عام 1864 نظاماً يتضمن إعفاء جميع أصناف الرهبان عن تبعة الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة، وحق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية بعضو أو أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة أعضاء وفي ديوان يميز الولاية بثلاثة أعضاء[1].

إن تلك التشريعات التي قامت عليها حياة الطوائف غير الإسلامية تجلّت بالقوانين الوضعية التي أصبحت نتيجتها قانونياً متشابهة مع المسلمين في الدولة العثمانية، حيث ساد مبدأ المساواة بشكل صريح بضمان الحريات العامة للجميع وعلى رأسها الحرية الدينية، ولا سيما في الدستور العثماني الصادر عام 1876 الذي يقول في المادة السابعة عشرة: «إن العثمانيين، جميعهم متساوون أمام القانون، كما إنهم متساوون في حقوق المملكة ووظائفها ما عدا الأحوال الدينية والمذهبية»[2].

إن نظام الملل الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات المذهبية مجالاً له شيء من الحرية والاستقلالية في إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن، ساعد على إبراز التمييز الطائفي منذ البداية، لا بين المسلمين وأهل الكتاب فحسب، بل بين الطوائف الإسلامية نفسها[3]. إذ اعتبر العثمانيون أنفسهم ممثلين «للسنّة» أو

---

(1) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية.... ص 38.

(2) نخلة قلفاط، أمين خوري: جامعة قوانين، مطبعة الآداب، بيروت 1893، ص 22.

(3) Georges Corm: Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles

الإسلام الحنيف، وعاملوا الشيعة والطوائف غير السنة من دروز ونصيرية، معاملة قاسية وعرفوا معها أنواعاً من الاضطهاد لم تعرفه أية طائفة من طوائف أهل الكتاب. وكانت هذه التدابير باسم «الشريعة الإسلامية» عاملاً مؤثراً في تقويض بنيان السلطنة[1]. إذا اعتبرت الطوائف الإسلامية كافة من غير السنة، أن الدولة العثمانية تسعى دوماً إلى اضطهادها الطائفي، فأكثرت من حركات التمرد والعصيان عليها وشكلت عوامل التفجير الدائم في داخلها[2].

أما على صعيد الطوائف غير الإسلامية، فعلى الرغم من القوانين والتنظيمات التي أصدرتها الدولة العثمانية للمحافظة على العلاقة معها ومنعاً لأي تدخل أوروبي، استمرّ شعورها بالعداء للسلطنة. والعامل الرئيسي لهذا الشعور العدائي نحو الأتراك هو أن المسيحيين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين غرباء في بحر شاسع من السيادة العثمانية[3]. وفي الوقت نفسه كان اللبنانيون المسيحيون يشعرون بضرورة توفير نوع من الحماية الأجنبية، عن طريق فرنسا أو عن طريق النمسا، لكنهم

= Effets socio- juridiques et politiques du pluralisme religieux, Paris 1971, P 203.

(1) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ص 45.

(2) محمد جابر آل صفا: صفحات من تاريخ جبل عامل، العرفان، العدد الأول، مجلد 27، 1937، ص 385.

(3) هشام شرابي: المثقفون العرب والغرب، عصر النهضة ١٨٧٥-١٩١٤، دار النهار للنشر، بيروت 1971، ص 28.

آثروا الحماية الفرنسية لأنها كانت حامية الموارنة في الشرق الادنى[1].

وبدأ رجال الدين المسيحيون يتدخلون في شؤون الولاية، واتخذ قناصل الدول الأجنبية بعضهم وسائل للتذرع بالتدخل في شؤون الولاية[2]. وعندما كان الوالي يطلب من رؤساء الطوائف دفع الأموال الأميرية المترتبة عليهم كانوا يحاولون التملص بتأثير وتحريض من القناصل، كما أن بعض أفراد الطوائف المسيحية اعتبروا فرنسا الحامية الطبيعية للمسيحيين العثمانيين، والوطن الثاني لمسيحيي سوريا، وطلبوا منها أن تفرض سيادتها على جبل لبنان[3].

يلاحظ أن نظام الملل العثماني الذي استهدف تنظيم العلاقة بين الطوائف شكّل منفذاً للدول الأوروبية بتعميق الصراعات الطوائفية المحلية وتلقيحها بمفاهيم أوروبية انفصالية، ولاسيما بعد أن كان التغلغل الأوروبي عبر شتّى أشكاله قد أسفر عن تحولات اجتماعية وعلاقات جديدة بين القوى المنتجة[4]. كما تزاوج مع حاجات التوسع الأوروبي التي راحت تأخذ أشكالاً قانونية في علاقاتها مع الباب العالي عبر الامتيازات الأجنبية التي أدت إلى التبشير الارسالي[5].

---

(1) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ص 75.

(2) Adel Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs, Histoire du Liban, Editions Des œuvres, politiques et histoire, Beyrouth 1978, T: 3 p: 52.

(3) Adel Ismail: Documents.... T: 29, p. 302-303.

(4) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية... ص 39.

(5) Georges Corm: op. cit P. 205.

وقد برز من الطوائف المسيحية التي عززتها تلك الإرساليات فريق من المثقفين وعوا عالم أوروبا الجديد، بل اعتبروا أنفسهم جزءاً منه، ولاسيما الموارنة الذين أفادوا الإفادة القصوى، ولعبوا فيما بعد دوراً هاماً في تاريخ توازنات جبل لبنان[1].

وساعدهم نظام الملل الذي كان عائقاً كبيراً في طريق تمازج أبناء الطوائف اللبنانية المختلفة، حيث ظل المسلمون يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم، يستسلمون لحكمها لكونها دولة الخلافة الإسلامية، والمسيحيون يشعرون بغربتها لأنها اعتبرتهم رعايا[2]. وبرزت من خلال ذلك الأطماع الاستعمارية في المنطقة، وبدأ التحضير لجعل الطوائف المسيحية واليهودية عامل تفجير آخر ضد السلطنة، بحيث عرف القرن التاسع عشر، وهو عصر الاستعمار، الكثير من الحركات الطائفية الرامية إلى إيجاد أوطان قومية طائفية.

التدخل الأوروبي يعزّز الانقسام الطائفي

بدأت الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية إبان عظمتها، حيث أبرم السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول عام 1535م، المعاهدة التي سميت فيما بعد بمعاهدة «الامتيازات

---

(1) محمد زعيتر: المشروع الماروني في لبنان، جذوره وتطوراته، الوكالة العالمية للتوزيع، بيروت 1986، ص 69.

(2) Dominique Chevallier: La société du Mont – Liban à L'époque de la revolution industrielle en Europe, Paris 1971, P, 40 – 42.

الأجنبية»[1]، حصل الفرنسيون خلالها على امتيازات في هذه البلاد لأغراض التجارة[2].

تلك المعاهدة كانت بمثابة نموذج لسائر المعاهدات التي عقدت مع الدول الأوروبية تحت الضغط السياسي والمالي والاقتصادي[3]. وظهرت حقوق خاصة للتجار الأجانب في الموانىء والمراكز التجارية. ثم تحولت إلى امتيازات مدنية لرعايا الدول الأجنبية، «فجعلتهم يخضعون لقانون الدولة التي يحملون جنسيتها وليس لقانون الدولة العثمانية»[4]. وفي نهاية القرن التاسع عشر توسع نطاق الامتيازات إلى حد كبير، فطاولت الحماية التجار المحليين من غير المسلمين المتعاملين مع التجار الأجانب، «وشاعت في إطار الحماية طريقة منح الجنسيات الأجنبية لعملاء القنصليات ومترجميها»[5]، الأمر الذي سبب ازدواجاً في الولاء بالنسبة إلى المواطنين الوطنيين، كما شغل بعضهم منصب قناصل الدول الأجنبية في بيروت، ثم وكلاء

---

(1) Adel Ismail: Documents.... T: 1, P. 21.

(2) مجلة المقتطف: المجلد 45 سنة 1914، ص 457.

(3) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966، ص 23.

(4) Ebrahim Khairallah: op. cit , P: 141.

(5) Paul Galy: Les nationalités, l'empire Ottoman à la suite de la guerre, Paris 1943, P.61 – 63.

القناصل ومعظم المترجمين، «ومنهم أسرة الخازن التي شغلت منصب قنصل فرنسا في بيروت نحو مائة عام»[1].

استغلت الدول الأوروبية تلك العلاقات الداخلية لإثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة، والعصيان والوقوف إلى جانبها. وساعدها على ذلك بث الشائعات التي أقلقت بال الولاة، فانصرفوا عن إدارة شؤون الولاية[2]. إلا أنهم كانوا لا يجدون حلاً لدسائس القنصليات سوى أن يغمضوا أعينهم عمّا يجري أو يتصرفوا بحذر بالغ خشية التصادم معها، وكانت الدولة العثمانية قد تنبّهت لأطماع فرنسا في ولاية سوريا وفي جبل لبنان بشكل خاص[3]؛ إذ لفت انتباهها نشاط المبشرين الفرنسيين في مدينة بيروت ومنطقة جبل لبنان والمدن السورية الأخرى، حيث أخذوا يقومون بإنشاء المدارس المنظمة ويستميلون بواسطتها أبناء الطوائف المسيحية[4]. كما كانت الزعامات المارونية المنظمة واسطة لاستمالة أبناء الطوائف

---

(1) عبد العزيز عوض: الادارة العثمانية في ولاية سوريا، ص. 325-326.

(2) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697-1861، معهد الانماء العربي، بيروت 1981. ص. 365-366.

(3) يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1964، ص 124.

(4) D. chevallier: op.cit, P: 256.

المسيحية[1]. إذ كانت هذه الزعامات المارونية على استعداد للتعاون مع فرنسا، فأخذت تطالب بفصل لبنان عن محيطه وتحويله إلى دولة نصرانية، لاسيما وأن معظم النصارى توجهوا بأنظارهم نحو الغرب المسيحي وبخاصة فرنسا، على أنها منارة الحضارة الغربية[2].

أما فرنسا فكانت تعتبر نفسها حامية النصارى في الشرق، حيث جرت التقاليد لدى الطرفين على اعتبار الصداقة المارونية الفرنسية في غاية العراقة، تدعمها القرون الطويلة والتي جعلتها لا تقبل منافسة دول أخرى في هذه الصداقة، والموارنة لا يقبلون منافسة طائفة أخرى في الولاء الفرنسي[3].

ومع بدايات القرن العشرين بدا واضحاً أن الرأسمالية الأوروبية، وبخاصة فرنسا، قد سيطرت على مقدرات واسعة في المقاطعات اللبنانية، بعد أن استغلت نظام الامتيازات سلاحاً للتغلغل في السلطنة العثمانية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً لتحويلها إلى دولة شبه مستعمرة ومنطقة نفوذ للدول الأوروبية[4].

إن الامتيازات الأجنبية كانت عاملاً زاد من تعقيد الموقف

---

(1) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت 1986، ص 47.

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد زعيتر: المشروع الماروني في لبنان، ص 84.

(4) محمد فريد المحامي: تاريخ الدولة العليا العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977، ص 93 – 94.

العثماني، إذ ابتدأت بتنازل بسيط من السلطات تجاه الرعايا الأجانب ولكن سرعان ما أدى ذلك إلى إضعاف الدولة العثمانية وبدأ يفكك أجزاءها بعد أن نالت الدول الأوروبية تباعاً امتيازات كانت تتسع باستمرار، حتى بات من السهل إحصاء ما تبقّى من نفوذ للسلطنة على الرعايا، ومن الصعب الإحاطة بنفوذ الدول الأجنبية داخل هذه السلطنة، بحيث بات من المستحيل إعادة هيبتها المترامية الأطراف التي أضحت رجلاً مريضاً تسعى الدول الاستعمارية إلى إطالة مدة احتضاره كي يتم لها اقتسام تركته بهدوء ودونما حرب[1].

لقد تحددت آفاق سقوط هذه السلطنة الواسعة بجملة من الصعوبات كانت قد عجزت عن حلّها أهمها: التفوق المادي الأوروبي وازدياد الارتباط الرسمي العثماني بعجلة الرساميل الأجنبية وسيطرة الأوروبيين المباشرة على بعض الأقاليم النائية من السلطنة العثمانية، بالإضافة إلى انتشار البعثات التبشيرية.

المواجهات الطائفية خلال الحكم العثماني

مع بدايات القرن التاسع عشر بدأ كل شيء يتغير في جبل لبنان وبقيّة المقاطعات اللبنانية، وتبلورت أشكال جديدة من الإنتاج ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالرساميل المحلية والعالمية التي لم تكن قادرة على الانتشار والتوسع السريع بسبب سيطرة المقاطعجيين وسيادة

(1) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص 365.

ملكية التصرف والمشاع[1]. وأخذت الطوائف اللبنانية تتأثر بذلك، إذ كانت الأرض ملكاً للدروز في الوسط وللشيعة في الجنوب. أما العاملون فكان قسم كبير منهم من المسيحيين في المتن والشوف واقليم التفاح[2]. وحتى تقسيم العمل كان نوعاً ما طائفياً، حيث كانت الطوائف الاجتماعية، تضم مجموعات من الحرفيين أو التجار. وكان يقوم بها مسلمون ومسيحيون معاً، فكان بعضها مقصوراً على المسلمين وحدهم، «كطوائف العطارين ومبيضي المنازل، بالإضافة إلى سيطرتهم على تسعة أعشار تجارة المواد الغذائية»[3]. وأما المسيحيون فكانوا يعملون شركاء زراعيين ثم أخذوا يتحولون إلى حرفيين وتجار محليين إلى أن أصبحوا تجاراً كباراً، لهم الدور الأول في عملية تراكم رؤوس الأموال وفي إدخال الرأسمالية إلى لبنان[4]. وبعد ذلك لم يعد «الزعيم» يذكر إلا مقروناً بصفته الطائفية أو الطبقية على السواء، فهو مقاطعجي درزي أو مقاطعجي ماروني أو شيعي، وهو تاجر ماروني أو تاجر سني أو كاثوليكي أو أرثوذكسي[5].

---

(1) مسعود ضاهر: الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت 1988، ص 7.

(2) فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت، طبعة ثالثة 1986، ص 42.

(3) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، (1697–1861)، معهد الانماء العربي، بيروت 1981، ص 351 – 352.

(4) فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص 42.

(5) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية.. ص 32 – 33.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ازدادت حاجة الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا إلى خيوط الحرير وشرانقه في جبل لبنان، المأهول بشكل أساسي بالموارنة[1]. وكانت مدينة ليون الفرنسية مركزاً رئيساً لشراء هذا الحرير، لذا تقاطرت الأموال منها لدعم تلك الصناعة، بالإضافة إلى دعم شبكة البعثات التبشيرية والجمعيات الدينية، وخلق نخبة تجارية ذات تعليم فرنسي[2]. كما أدت هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة المرتبطة بفرنسا إلى تعميق أزمة مجتمع الجبل، وتحريك التوتر الطائفي الكامن، وذلك أن أغلب التجار الكبار المرتبطين بشكل وثيق بالتجارة الأوروبية هم من المسيحيين، في حين كان أغلب المسلمين يعانون من ذلك، ولا يرون في الغرب المنافس، الدعم أو الأمل الذي يبحث عنه المسيحيون[3].

وهكذا نرى أن الطائفية غدت ذات ارتباط وثيق في كل ما يتعلق بالظاهرات الاقتصادية كالإنتاج وعلاقاته وتقسيم العمل الاجتماعي. وأصبح العامل الطائفي يعزز بالضرورة زعامات طائفية، سواء أكانت دينية أم مدنية، لكنها زعامات مسيطرة أي طبقية بفعل عامل التمايز

---

(1) D. chevalier: *Aspects sociaux de la question d'orient: aux origins des troubles agraires, au Liban en 1858.* Janvier, Mars 1959 – P. 35 – 37.

(2) D. chevalier: *Lyon et la Syrie en 1919: Les bases d'une intervention, Revue historique*, Octobre – Décembre, Paris 1960 – P. 281 – 286.

(3) D. Chevallier: op. cit, P. 201.

الاجتماعي نفسه[1]. وتأمنت للكنيسة أراض شاسعة لأنها كانت القوة الأكثر فاعلية على الساحة اللبنانية، والقادرة على تحريك الشعب والادعاء بتمثيل مصالحه الحيوية[2]. رغم ذلك لم تظهر أي خلافات طائفية ذات طابع ديني قبل حوادث العام 1841، التي كانت الطائفية أسلحتها الأكثر تدميراً[3]. حيث اندلعت بتحريض مباشر من الخارج، وتدخل الإرساليات الأجنبية ووسائل الحماية والوصاية عبر التجار والقناصل، بهدف تمزيق السلطنة العثمانية، وإيجاد مواطىء أقدام لها في عقر دارها[4]. ولعبت دوراً كبيراً في إظهار الفرقة اللبنانية على أساس طائفي، حيث تقاسم زعماء الطوائف النفوذ فيما بينهم، وأقاموا تحالفات سياسية مع ولاتها وأمرائها لتعبئتهم في صراعات داخلية[5]. وكانت فرنسا وبريطانيا تعارضان عودة الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان، مستخدمين كل الوسائل الممكنة وبخاصة النهج الطائفي، وكانت فرنسا قد ضمنت إلى جانبها بعض زعماء الموارنة في حين

---

(1) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص 37.

(2) البطريرك انطوان عريضة: لبنان وفرنسا، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت 1987، ص 9.

(3) مجلة الحرب العظمى (1914 – 1918)، العدد الرابع، الجزء الخامس، ص 33.

(4) مسعود ضاهر: الانتفاضات اللبنانية... ص 119.

(5) D. Chevallier: *Les cadres sociaux de l'économie Agraire dans le proche-orient au débutt du XIX éme siécle*, *Revue Historique*, Paris 1968, P 88.

ضمنت السلطة العثمانية وبريطانيا غالبية الدروز والسنة والشيعة[1]. لذلك رسمت الدول الأوروبية خطوطها العملية في جبل لبنان عبر طوائفه، وقد رحّبت بذلك الدولة العثمانية، كما كانت ترحب بكل الصراعات التي من شأنها زعزعة الجبل عملاً بسياستها[2]. وهذه السياسة أوضحها وزير الخارجية الفرنسية آنذاك بقوله: «الحزب التركي القديم النازع دائماً إلى سياسة العنف والخداع وسفك الدماء، يحلم بإبادة الدروز بواسطة الموارنة وبالعكس»[3]. ولقد برزت المواقف الأوروبية المضادة بعد ظهور رغبة السلطنة العثمانية في إلغاء الإمارة اللبنانية وإلحاق جبل لبنان بالحكم العثماني المباشر وتوحيد نظامه السياسي والضرائبي والتربوي والإداري مع بقيّة مقاطعات السلطنة، حيث أخذ الفرنسيون يوزعون المساعدات المالية والتموينية على الموارنة بواسطة رجال الدين لتقوية الانعزال في البلاد[4].

وفي 14 أيلول 1841 كان انطلاق الشرارة الأولى في جبل لبنان بين الدروز والموارنة. وكانت تلك الحروب نقطة البداية للمشاريع الطائفية في المنطقة، حيث كان الفرنسيون يخططون لحكم ماروني في الجبل، والإنكليز يخططون كي يصبح نفوذهم في جبل لبنان بوابة العبور إلى فلسطين. ولم يقف قنصل إنكلترا «ريتشارد وود» من ذلك

---

(1) مسعود ضاهر: الانتفاضات اللبنانية... ص 119.

(2) انطوان العقيقي: ثورة وفتنة، بيروت 1939، ص 6.

(3) المرجع نفسه. ص 7.

(4) Adel Ismail: Documents... T: 6, P. 282 – 283.

موقفاً محايداً، بل أرسل كتاباً إلى سليم باشا والي صيدا بتاريخ 28 تشرين الأول 1841، محذراً الدولة العثمانية بقوله «تدخلكم يلفت نظر السوريين إلى الوحدة والعصيان... ولتتيقن دولتكم أن أهالي جبل لبنان بأجمعهم لا يسمحون مطلقاً بأن يتولى إدارة بلادهم أحد الباشوات لأن ذلك مخالف لامتيازاتهم القديمة التي شاء الباب العالي تأييدها»[1]. وكان على القوى السياسية والعسكرية العثمانية في ذلك الحين أن تصوغ القرار السياسي العثماني، لكنها كانت في مرحلة الضعف الشديد، وعساكرها تبنى على الركائز الطائفية التي أوجدها الحكم المصري، وما تركته من حقد طائفي بين المسيحيين والدروز. وكانت الدبلوماسية التركية أسيرة الشعارات التي أطلقها الدبلوماسيون الأوروبيون عن إنصاف المسيحيين في أرجاء السلطنة كافة [2].

تحت هذه الوطأة استطاعت الدول الأوروبية أن تفرض نظام القائمقاميتين الذي قسّم جبل لبنان إلى منطقتين «درزية ونصرانية»، ولكل قائمقامية مجلس يمثل الطوائف الخمس: «السنة والموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، واقتصر على تمثيل الشيعة في المجلس بمستشار، لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة»[3].

---

(1) فيليب وفريد الخازن: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية في سوريا ولبنان، الجزء الأول، دار الرائد، بيروت طبعة ثانية 1983، ص 68 – 72.

(2) Adel Ismail: Documents... T: 7, P: 238.

(3) فيليب وفريد الخازن: المحررات... الجزء الأول، ص. 56 – 57.

وجاء مجلس الطوائف الذي يرأسه في كل قائمقامية القائمقام شخصياً ليزيد من الوضع المتأزم سوءاً ومصدراً للقلق، بالإضافة إلى التقسيم الجديد، حيث هيأ تربة خصبة لتفجير الصراعات بدلاً من العمل على إزالتها، وقد أدى ذلك إلى صدامات حصلت عام 1845 ومن خلالها ثبت دور الطوائف الست الكبرى في حياة الجبل السياسية[1].

ولم يقض هذا النظام على التناقضات الاجتماعية الداخلية التي شكلت سبباً في الصدام بين الدروز والموارنة، بل زادها بجعله الدين أساساً للحكم، «فقضى على روابط الوحدة الوطنية بين الدروز والنصارى»[2]. تضاف إلى كل هذا الانعكاسات التي خلّفها الخط الهمايوني الصادر سنة 1856، حيث رسّخ الانقسام بين المسلمين والمسيحيين بدل توحيد رعايا السلطان، وأوجد بينهم جواً من عدم الثقة والحقد والضغينة[3]. وفي هذا الجو المشحون بالتناقضات، خلطت الأوراق في القائمقاميتين الدرزية والمسيحية على السواء، وشبت نار الفتنة الطائفية في بيت مري بين الدروز والموارنة في 15 آب سنة 1859، وهذه الحرب وما لحقها من تدخل وأطماع يمكننا

---

(1) الأب لويس شيخو اليسوعي: حوادث لبنان والشام، (1840-1860)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1927، ص 40.

(2) Adel Ismail: Documents... T: 4, P 216 – 217.

(3) محمد ترحيني: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1981، ص 150.

اعتبارها بمثابة ذروة الصراع السياسي بين الدول الأوروبية فيما بينها من جهة، وبينها وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى، كما كانت مقدمة للقضاء على نظام القائمقاميتين الموقّع سنة 1842، وعلى صيغته الجديدة التي رسّختها وفصّلت بنودها ترتيبات شكيب أفندي سنة 1845؛ وفعلاً حاولت الدول الأوروبية المعنية ربط مسألة الحكم في جبل لبنان بمصالحها في العالم العربي بل في العالم أجمع[1]. انطلاقاً من ذلك أصبح التدخل في شؤون الرجل المريض يحدد الإطار العام للأحداث الطائفية؛ فأوروبا اتخذت الباب الطائفي لتحقيق مطامعها في السلطة، فحددت بذلك ردة الفعل للشعوب العثمانية إسلامياً، كما أسهمت من خلال تدخلها المباشر، بتحويل وجود الطوائف المتعددة إلى طائفية سياسية لأحداث 1860، وشكلت مقاومة للتحوّل الذي عصف بالمجتمع الإسلامي[2]. كما عبّرت عن حقد جماهير السلطنة لجماعات باتت تطالب بالمساواة بعد أن عاشت قروناً في وضع مواطن من الدرجة الثانية، لاسيما وأن فرنسا قد بلغت من القوة مبلغاً عظيماً، فأخذت تحدق في جبل لبنان تحديق الطامع، «مدعومة من الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الفرنسية»[3]. وانطلاقاً

(1) محمد ترحيني: الأسس التاريخية.. ص 151.

(2) فيليب وفريد الخازن: المحررات السياسية... الجزء الثالث، ص: 191-192.

(3) سليم حسن هشي: دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم، منشورات دار لحد خاطر، بيروت 1985، ص 69.

من ذلك تم إقرار نظام المتصرفية في 9 حزيران عام 1861 الذي جاء تعبيراً عن القوة المقاطعجية إدارياً وسياسياً وقضائياً، وكان أعضاؤه من أعيان مقاطعات الجبل ينوبون عن سكانه لدى الهيئة الحاكمة في مركز المتصرفية[1]. لقد نصت المادة الأولى من بروتوكول 1861، «على أن يتولى إدارة الجبل متصرف مسيحي تنصبه الدولة العليا ويكون مرجعه الباب العالي رأساً»[2]. وتطبق المساواة بين الجميع في شمول أحكام القانون، وإلغاء كل الامتيازات العائدة لأعيان البلاد، ولا سيما ذوي المقاطعات، وأن يكون للجبل كله مجلس إدارة يتشكّل من اثني عشر عضواً حسب التوزيع الطائفي، ويتم تقسيم الجبل إلى سبعة أقضية[3].

أما على صعيد الوظائف فكانت موزعة بين الطوائف، وجعلت الوظائف الكبرى وقفاً على العائلات الكبيرة في البلاد[4]. ومع استقرار نظام المتصرفية ولدت في أذهان بعض الطوائف المسيحية فكرة الكيان المسيحي، بحيث يتحول جبل لبنان إلى نوع من ملجأ لاحتضان

---

(1) فضائح لبنان، مطبعة جريدة السيار، مصر 1901، ص 12.

(2) جورج قزي: نظام المتصرفيه، مجلة الحكمة، العدد الثامن، حزيران 1952، ص 3.

(3) لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان (1861 – 1918)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1967، ص 17 – 18.

(4) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، منشورات أوراق لبنانية، بيروت 1960، ص 35.

نصارى الشرق[1]. وجدت هذه الفكرة تأييداً عند الأوساط الفرنسية التي كانت تطمح إلى مد السيطرة الفرنسية إلى الشرق. بالإضافة إلى المعرفة الواسعة والشاملة لجبل لبنان، ووضعه المميز، فهم الذين شاركوا في خلقه منذ أواسط القرن التاسع عشر، واستفادوا من موقعه الاستراتيجي لإثارة الخلافات الطائفية وممارسة التأثير السياسي عن هذه الطريق على الباب العالي نفسه[2].

وكان لقناصل الدول الأوروبية دور مهم لدى المتصرفين، ولاسيما قناصل فرنسا وانكلترا وروسيا لارتباط الطوائف اللبنانية الكبرى بهم. ولمترجمي القنصليات دورهم نظراً لاتصال أكثرية الموظفين بالقناصل[3].

أما رجال الطوائف في المناطق اللبنانية، المسيحيون منهم والموارنة خصوصاً، فقد لعبوا دوراً بارزاً في السياسة اللبنانية نظراً لاشتداد الاتصال بالقناصل وللارتباط الوثيق بالإرسالیات التبشيرية الأجنبية في الجبل. والواقع أن الموارنة في المقاطعات اللبنانية اعتزوا بعلاقتهم مع فرنسا فلم يحاولوا إخفاءها[4].

---

(1) كمال الصليبي: الوحدة الوطنية والنظام الطائفي في لبنان، بيروت 1968، ص 23.

(2) Adel Ismail: Documents... Turquie, T: 29 – P. 301-303.

(3) عبد العزيز عوض: الادارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 – 1914)، دار المعارف، مصر 1969. ص. 322 – 323.

(4) Adel Ismail: Documents... T: 30 – P. 34 -35.

«إن فضل فرنسا ومعروفها مع المسيحيين في بلاد سوريا لكبير جداً، لأنها هي التي ألزمت الآخرين بقبول خروج عساكرها إلى بر سوريا، وقدّمت همتها مجاناً لهذا العمل، وفضلها هذا ومعروفها العظيم لأنه لأجل وجودها ومساعدتها قد حجبت إهراق دم بقية المسيحيين»[1]. وهكذا تحققت مصالح تركيا وانكلترا وفرنسا والقوى المحلية الطائفية التابعة لها جميعاً بدرجات متفاوته ولكنها مرضية، حيث سجلت المتصرفية مرحلة استقرار طويلة الأمد، كانت خلالها الرساميل الفرنسية والإنكليزية تسعى جاهدة للسيطرة على مواردها وموارد المنطقة والسلطنة كلها[2]. ولكن طريق هذا التحول الكبير لم يكن دوماً سلمياً، بل فتح ستار الامتيازات والحماية، وأخذت أوروبا تتدخل تدخلاً سافراً في الشؤون اللبنانية، وفرضت الوصاية الرسمية على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية[3]. وهذه المتصرفية رسّخت الطائفية حتى أصبحت أساساً في الحكم، وقضت على المجرى التاريخي في التحولات الاجتماعية، حتى تحولت الطوائف اللبنانية إلى مجموعات مرتكزة على مصالح مختلفة وغير متجانسة على صعيدي تجديد العلاقة مع أوروبا من ناحية، والعلاقة العثمانية من

(1) الأب لويس شيخو: حوادث لبنان، (1840 – 1860)، ص 40.

(2) Adel Ismail: Documents... T: 16 – P. 172 – 176.

(3) كتاب فضائح لبنان، مطبعة جريدة السيار، ص 13.

ناحية أخرى، وكان الأساس في تكوين الاتجاهات السياسية المختلفة وتحديد توجهاتها العامة[1].

وبعد ذلك حكم العلاقات الاجتماعية بين هذه الطوائف دوماً تفاهم بالحد الأدنى، وأصبح النزاع الرئيسي بعد أحداث (1840 و1860)، «نزاعاً ضمن الجماعة الطائفية وليس خارجها»[2]. وتعزز هذا الوجود المجتمعي بترك الدولة العثمانية شؤون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في جميع إيالاتها للرؤساء الروحيين، وكان هؤلاء يحكمون بما بين أيديهم من الشرائع والقوانين[3]. واستمرت تلك الحالة مرتبطة بنظام المتصرفية الذي بقي معمولاً به حتى عام 1915، وظلت المراكز (السياسية والاجتماعية) قاصرة على المؤسسات الدينية والزعامات والأسس الكبرى وذوي اليسار والملّاك. وألغي رسمياً عام 1920 بعد حصول فرنسا على حقوق الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان[4].

الجدير بالذكر أن نظام المتصرفية الذي استمر حتى نهاية السيطرة العثمانية، كان تسوية راعت مطالب الأطراف المعنية أي عبارة عن صفقة تجارية، ورسّخ الطائفية حتى أصبحت أساساً في الحكم.

---

(1) يوسف خطار الحلو: العاميات الشعبية في لبنان، الطبعة الأولى 1955، ص 31.

(2) محمد المشنوق: لبنان في وداع العام العاشر، مجلة المقاصد، العدد 22، السنة الثامنة، كانون الأول 1982، ص 22.

(3) عبد العزيز عوض: الادارة العثمانية في سوريا، ص 308.

(4) عبد الرؤوف سنو: المصالح الالمانية في سوريا وفلسطين، (١٨٤١ – ١٩٠١)، معهد الانماء العربي، طبعة اولى، بيروت 1987، ص 156.

فقد أرضى الباب العالي الذي كان يتململ ويتخوف من نمو الحكم الذاتي، وأرضى المسيحيين إجمالاً بأن جعل المتصرف مسيحياً وإن يكن عثمانياً مما يؤكد كثرة المسيحيين العددية، وحررهم من عقدة الشعور بمواطنية الدرجة الثانية التي كان يعانيها الذميون في ظل نظام السلطنة.

وأخذت الطوائف المسيحية تتوسل النظام الملي العثماني، لتكريس انفصالها أو على الأقل تمييزها عن الطوائف المجاورة لها. فأقامت علاقات مباشرة مع دول أوروبا وكأنها كيانات قائمة بذاتها.

لقد انسجم هذا التطور الطوائفي مع طموح الدولة الفرنسية التي كانت تعمل لفرض مشروعها الاستعماري الهادف إلى إيجاد موقع في محيط إسلامي يكون منفذاً لانطلاقة القوى الاستعمارية في البلاد العربية. ومما ساعد الدولة الفرنسية على ذلك أنها كانت حتى بدء الحرب العالمية الأولى أقوى الدول الأوروبية نفوذاً في جبل لبنان بفضل معاهدها العلمية التي نشرت ثقافتها في كل مكان، والمشاريع الاقتصادية البارزة وأهمها إنشاء مرفأ بيروت، ومد خطوط السكك الحديدية، بالإضافة إلى تواصل اهتمامها بمصير البلاد منذ سمحت لها الدولة العثمانية بامتياز يتصل بحماية المؤسسات الكاثوليكية في الشرق الأوسط. في هذه الأثناء كان العثمانيون يفتقرون إلى الرصيد الحضاري الذي يمكنهم تقديمه كبديل للممارسات السائدة في المناطق اللبنانية، ومن ثم ركنوا إلى ترك الطوائف تعيش حياتها

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون تدخل يذكر، وحظي النصارى بقدر أوفر من الاستقلال الذاتي في إطار نظام الملل بعيداً عن التدخل المباشر للسلطنة العثمانية في شؤون حياتهم. إضافة إلى الامتيازات التي أخذت تتفاقم حتى جعلت من تلك الطوائف دولاً داخل الدولة العثمانية. بإمكاننا إذن، أن نحدد لبنان تاريخياً، وفي أثناء الحكم العثماني، بالمنطقة التي تبتدىء بقمم جبال لبنان الشرقية وتمتد حتى البحر، والتي تأثرت مباشرة بالحكم المعني والشهابي. وقد نشأت فيها سلطة سياسية نمت وتطورت، دون توقف منذ مطلع القرن السابع عشر إلى اليوم. فاتخذ لبنان فيها طابعاً خاصاً، وشخصية مميزة، ووحدة سياسية رعتها وحافظت عليها الأسر التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد.

لكن كثيراً ما تضعضعت هذه الوحدة بسبب الانقسامات العميقة بين مختلف الشيع والطوائف اللبنانية حتى ليصعب على المؤرخ القول بـ«شعب لبناني» دون تحفظ. فقد كانت الاعتبارات السياسية المشتركة تجمع، على صعيد الزعامات الاقطاعية، بين مختلف الطوائف وتوحّد صفوفها. «وقلما حالت الاختلافات الدينية دون التعاون بين الأمراء المشايخ الموارنة والملكيين الدروز والشيعة والسنة. إذ كانوا جميعاً ينتمون إلى النظام السياسي ذاته. إلا أن الخلاف والتنافس بين الأمراء والمشايخ الكبار أديا في بعض الأحيان إلى قيام حزبيات إقطاعية

اخترقت جدار الخلافات الدينية وتسربت إلى طبقات المجتمع»[1].

أما الاتصال العملي بين الطوائف جميعاً فكاد أن يقتصر على التعاون السياسي والعسكري، فلا يتعداه إلى المجتمع، حيث بقيت كل طائفة دينية بمعزل عن الطوائف الأخرى. ولم تتعد صلات الجوار في القرية الواحدة نطاق العلاقات الطارئة أو التعاون التجاري.

المناطق اللبنانية بعد انهيار الدولة العثمانية

عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ووقفت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا، سنحت الفرصة للدولتين الرئيستين من الدول المشاركة في الحرب، انكلترا وفرنسا، لتوزيع تركة الرجل المريض[2].

على صعيد سوريا والمناطق اللبنانية، ومع بداية الحرب، عينت الدولة العثمانية جمال باشا قائداً عاماً للفيلق الرابع وحاكماً عسكرياً مطلق الصلاحيات.

وفور وصوله إلى دمشق عمد جمال باشا، إلى إلغاء النظام الأساسي لجبل لبنان (نظام المتصرفية)، وأمر باحتلاله عسكرياً بعد أن عزل متصرفه «أوهانس باشا» وعيّن مكانه «علي منيف» حاكماً

---

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع كتاب كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص 14 – 18.

(2) سليمان موسى: «الحركة العربية 1908-1924» دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية 1977، ص 86.

عسكرياً، وقد تلا ذلك إلغاء الامتيازات وحل مجلس الإدارة. وفرض الخدمة العسكرية على اللبنانيين وأرغمهم على تقديم المؤونة وتأمين وسائل النقل للجنود[1].

أمام السياسة العثمانية هذه، أظهر السوريون واللبنانيون، تمسكاً شديداً بقوميتهم ولغتهم وتاريخهم، ورفضوا الحكم المركزي وعبّروا عن مواقفهم هذه بالمقاومة ضد سياسة خنق الحريات[2]. مما دفع جمال باشا إلى إنشاء «ديوان» عرفي في عاليه بقصد إرهاب الوطنيين، واعتمد سياسة الإرهاب وكبح الشعور الوطني، ونفي عدد من الوطنيين إلى الأناضول[3]. ولما لم تثمر هذه السياسة عمد إلى اعتقال عدد من الشخصيات السياسية الوطنية، وحكم عليهم بالإعدام، ونفذ هذا الحكم في القافلة الأولى في 15 آب 1915، وفي القافلة الثانية في 6 آيار 1916، فكانت قوافل الأحرار هذه في بيروت ودمشق، تجري كلها بعد محاكمات صورية[4]. ويمكن القول إن جميع مظاهر الحرية كانت ملغاة أثناء الحرب وإن إرادة جمال باشا كانت هي القانون الذي لا مرد له. ولم تكتف الإدارة التركية بالتدابير السياسية بل أرفقتها بتدابير

(1) مجلة الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٨، الجزء الثامن والعشرون ص 16.

(2) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مطبعة الحلبي، القاهرة (بدون تاريخ) ص 8.

(3) مجلة الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٨، الجزء السادس والعشرون ص، 12 - 13.

(4) الياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان 1908-١٩١٤، دار الفارابي، بروت 1979، ص 93 - 94.

اقتصادية، أبرزها مصادرة الحيوانات والحبوب والرجال، حتى عمّت المجاعة المناطق اللبنانية والبلاد العربية أثناء الحرب[1]. وزاد في طغيان هذه المجاعة وتسلطها حجز الحكومة العثمانية لسائر الحبوب التي تأتي من أنحاء بلاد الشام، إلّا أقلها، وتوزيع الدقيق توزيعاً ظالماً بحيث أنه ما يصيب العائلة لم يكن يكفي ولا يسعف جوعها[2]. أما البيت فلم يبق فيه شيء مما له ثمن، وأخرجت إلى سوق المزاد الأمتعة والأواني والحصر والفرش والصحون والأبواب، ثم ما على السقف من قرميد وخشب، وقد نزح عدد كبير من اللبنانيين إلى المدن طلباً للعيش[3].

أما من الناحية المالية، فقد أصدر العثمانيون، النقد الورقي، وأوجبوا التعامل به بدلاً من الذهب، وظلّت قيمته في دوائر الحكومة مساوية للذهب تستوفى منه الضرائب، وتدفع النفقات والرواتب، لكن قيمته في السوق انخفضت ورفض كثيرون التعامل بهذا النقد[4]. وخلال هذه الحرب التي دامت خمس سنوات، احتدم الصراع بين الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، من أجل إعادة تقسيم مناطق

(1) مجلة الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٨، الجزء السادس والعشرون، ص13-14.

(2) محمد جابر آل صفا: الحركة العربية في جبل عامل، العرفان، العدد الخامس، مجلد 28، سنة 1939 ص 778.

(3) مجلة الحرب العظمى... الجزء الثامن والاربعون، ص 4.

(4) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص 204.

النفوذ في العالم، وبخاصة البلدان العربية، لاسيما وأن الفرنسيين كانوا يحلمون منذ أوائل القرن التاسع عشر في السيطرة على المناطق اللبنانية، لاتخاذها مركزاً أمامياً لهم، مستندين إلى ما لديهم من مواقع اقتصادية وثقافية[1].

وفي 8 تشرين الأول 1918، احتل الحلفاء بيروت وعلى رأسهم «الجنرال اللنبي» وبدأ الإعداد لتنفيذ بنود اتفاقية سايكس-بيكو، التي عقدت سراً بين فرنسا وبريطانيا عام 1916 [2]، حيث فضحتها الدولة السوفياتية الجديدة بعد قيام الثورة الاشتراكية في روسيا يوم 7 تشرين الثاني 1917، وقد نصت هذه الاتفاقية على «توزيع البلاد العربية بين الدولتين فرنسا وانكلترا»[3].

وما كاد الأتراك يجلون عن البلاد العربية سنة 1918، حتى بدأ الفرنسيون والإنكليز تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو، الرامية إلى تقسيم المنطقة العربية «الشرقية» إلى ثلاثة ألوان أي مناطق نفوذ. وهكذا دخلت المناطق اللبنانية وسوريا بحسب بنود هذه الاتفاقية تحت إمرة الفرنسيين[4]. الأمر الذي زاد من حدة التقسيم الذي كان قائماً قبل ذلك

---

(1) امين الريحاني: فيصل الأول، بيروت 1934، ص 9.

(2) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة أمين فارس، دار العلم للملايين، بيروت 1979 ص 678.

(3) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، منشورات أوراق لبنانية، طبعة أولى، 1960، ص 93.

(4) ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الكشاف، بيروت، طبعة أولى 1947، ص 50 - 51.

في العالم العربي، وأوجد الظرف المؤاتي لظهور «كيانات» إقليمية في المنطقة، علماً بأن العرب قاوموا الأتراك رغبة منهم في الحصول على استقلالهم[1].

ومع نهاية العام 1919، انهارت الأقنعة الاستعمارية تباعاً، وتبين للشعب أن مؤتمر الصلح، ومبادىء الرئيس الأميركي ولسن، ولجنة كنغ كراين الأميركية، لن تجلب للبلاد الاستقلال والاستقرار المنشودين[2].

---

(1) منير تقي الدين: ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة أولى 1953، ص 17.

(2) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الاسد، حسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت 1968، ص 417 – 418.



الفصل الثاني

الحياة السياسية – الطائفية

في ظل الانتداب الفرنسي



تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو

احتل الحلفاء بيروت يوم 8 تشرين الأول 1918، بقيادة «الجنرال اللنبي»، وبدأ الإعداد لتنفيذ إتفاقية «سايكس-بيكو» التي عقدت سراً بين فرنسا وبريطانيا سنة 1916 [1]، الرامية إلى تقسيم المنطقة العربية الشرقية إلى ثلاثة ألوان أي مناطق نفوذ على النحو التالي:

- تعطى فرنسا المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الناقورة حتى قلب الأناضول بما في ذلك كيليكيا، وسميت هذه المنطقة «بالمنطقة الزرقاء» وتضم لبنان واللاذقية وإسكندرونه وإنطاكية.
- تعطى إنكلترا «المنطقة الحمراء» التي تضم بغداد والبصرة.
- تقام في «المنطقة السمراء» أي فلسطين إدارة دولية على أن تحتفظ إنكلترا بمرفأي حيفا وعكا.
- أما المنطقة الداخلية فتقسم إلى قسمين (أ و ب) على أن يؤلف منهما اتحاد عربي مستقل برئاسة رئيس عربي، وعلى أن يكون لفرنسا في منطقة (أ) أي سوريا الشمالية، ولإنكلترا في منطقة (ب) أي بقية

---

(1) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: أمين فارس، دار العلم للملايين، بيروت 1979، ص 687.

العراق وشرقي الأردن، الأفضلية في المشاريع الاقتصادية أو ما سمي بمقام ممتاز[1].

والجدير ذكره أنه عندما انسحب الأتراك من سوريا ولبنان في أيلول سنة 1918، دخل الأمير فيصل إلى دمشق، فشكل حكومة دستورية في تشرين الأول 1918، ورفع العلم العربي فوق دور الحكومة في سوريا[2]. وفي بيروت أعلن رئيس بلديتها عمر الداعوق قيام الحكومة العربية في عام 1918، وعضوية أحمد مختار بيهم وسليم طباره ومحمد الفاخوري والمركيز دي فريج وحسن قرنفل ونسيم مطر ويوسف عوده، ورفع العلم العربي في بعبدا وطرابلس والنبطية وصور، وفي مدينة بيروت رفعت شعارات مؤيدة[3].

أثارت هذه الخطوات شكوك فرنسا وقلقاً في نفوس الفرنسيين من مخططات بريطانيا في لبنان، كما أن بعض المسيحيين، لم يكونوا راضين عن هذه الحكومة، بل قاوموها بكل ما لديهم من وسائل[4].

وقد أصدر «اللنبي»، القائد العام للقوات الحليفة، وهو في مقره بالقاهرة وإلى جانبه مستشاره السياسي الفرنسي «جورج بيكو»، أمراً

---

(1) ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الكشاف، الطبعة الأولى، بيروت 1947، ص 50 – 54.

(2) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، الجزء الثاني (بدون تاريخ)، ص 166.

(3) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام 1868 – 1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1981 ص 47 – 50.

(4) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، مرجع سابق، ص 868.

بتعيين الفريق رضا باشا الركابي الدمشقي حاكماً عسكرياً على سوريا الداخلية. فجاء الركابي إلى دمشق في بداية تشرين الأول 1918 وتسلم الحكم فوراً وأنهى بذلك الحكومة الموقتة التي كانت برئاسة سعيد الجزائري ولم يدم حكمها أكثر من أربعة أيام (26–30 أيلول سنة 1918). وأول ما قام به الركابي أنه عيّن اللواء شكري باشا الأيوبي مندوباً عنه في بيروت مركز المنطقة الغربية التي كانت تضم جبل لبنان والساحل من الناقورة حتى إسكندرونة وتشمل بيروت وطرابلس واللاذقية وجسر الشغور وإنطاكية وإسكندرونة وقضاء العمرانية، حيث رفع العلم العربي على سرايا بعبدا مركز إدارة جبل لبنان المستقل إدارياً بموجب نظامه الخاص، ولم يكتم بعض الخبيرين في فن السياسة تساؤلهم عما إذا كان هذا العمل متفقاً عليه مع الجنرال اللنبي[1].

ثم عيّن الجنرال اللنبي الكولونيل الفرنسي «دوبياباب» حاكماً على المنطقة الغربية، وقد فك عن ولاياتها السابقة كلاً من لواءي عكا ونابلس وألحقا بمنطقة فلسطين التي بقيت تحت إدارة بريطانيا منذ احتلتها جيوشها في 10 كانون الأول سنة 1917، وبالتالي غدا تعيين شكري الأيوبي مندوباً عن الفريق الركابي في بيروت، أمراً غير شرعي بعد اتفاق اللنبي وجورج بيكو على تعيين «دوبيا باب» حاكماً عسكرياً على المنطقة الغربية من قبل الحلفاء[2].

---

(1) الياس وجرجي جدعون: الدليل السوري 1928 – 1929، بيروت سنة 1930، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 12 – 13.

وفي 9 تشرين الأول سنة 1918 أعلن قائد الحملة الفرنسية التي وصلت بيروت عن تنصيب الكولونيل «دوبياباب» حاكماً للمنطقة الغربية المحتلة فأنزل العلم العربي ورفع مكانه العلم الفرنسي وانتهت بذلك مهمة الأيوبي فعاد إلى دمشق.

أما القوات الفرنسية فأخذ قسم منها أماكنه في بيروت وطرابلس وجبل لبنان، وتابع القسم الآخر سيره إلى اللاذقية في 10 تشرين الأول وإلى إسكندرونة في 24 تشرين الأول فشمل بذلك احتلال الجيش الفرنسي المنطقة الغربية بكاملها.

ومع بدء الاحتلال قدم إلى بيروت «جورج بيكو» المستشار الفرنسي السياسي للجنرال اللنبي أثناء الحرب، معيناً من قبل الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً يعاونه المسيو «كولوندر»، وكان الاثنان يقفان على أحوال المنطقة عندما كان الأول قنصلاً عاماً في بيروت والثاني معاونه، وقد غادراها إثر دخول تركيا الحرب سنة 1914 [1]. وبدأ الفرنسيون بإعادة المهاجرين اللبنانيين ولاسيما الموالين لسياستهم والمنادين بها، فعاد الكثير منهم إلى ديارهم بعد ويلات الحرب وكان جلّهم قد لجأ إلى الدول الأوروبية أو إلى مصر. وأول من فكر الفرنسيون بإعادته من المهاجرين، إميل إده، فوصل إلى بيروت وأصبح مستشاراً سياسياً وقضائياً في المفوضية السامية، «عين الخواجه إميل إده مديراً مدنياً لدائرة الأمور الحقوقية في المنطقة الغربية من أراضي «العدو

---

(1) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 48.

المحتلة» اعتباراً من أول آذار سنة 1919». لقد بدأ الفرنسيون خطواتهم السياسية في لبنان، فحركوا في كانون الأول سنة 1918 وفداً إلى باريس للمطالبة باستقلال لبنان بإرشاد فرنسا ومساعدتها. وفيما بعد غادر البطريرك الياس الحويك بيروت إلى باريس لعرض المطالب اللبنانية في مؤتمر الصلح. وجرت المباحثات بينه وبين «كليمنصو» رئيس وزراء فرنسا، على إعادة حدود لبنان وضمان إدارته ومساعدة فرنسا على هذه الأعمال، عندها سعى الأمير فيصل للسفر إلى لندن فباريس لعقد اتفاق مع فرنسا على حكم المنطقة الشرقية[1]. وصل الأمير فيصل إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، وكان أول المتكلمين الرئيس الأميركي «ولسن» الذي أشار إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد عرضت القضية العربية رسمياً أمام مؤتمر الصلح في السادس من شباط سنة 1919، بخطاب ألقاه فيصل مشيراً فيه إلى مذكرتين قدمهما للمؤتمر، وملخص ما جاء فيهما: مطالبة الحلفاء بحق الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا بالاستقلال والوحدة. وكان أهم ما طالب به فيصل أمام المؤتمر إرسال لجنة استفتاء دولية إلى بلدان الشرق العربي للتأكد من رغبات السكان[2].

وصلت لجنة «كنغ – كراين» إلى سوريا في العاشر من حزيران سنة 1919، وقد جابت البلاد السورية خلال 42 يوماً، وتلقت 1863

(1) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، مرجع سابق، ص 95.

(2) زين زين: نشوء القومية العربية، مرجع سابق، ص 102 – 103.

عريضة. أودعت اللجنة تقريرها إلى الرئيس الأميركي ولسن حيث أوصت بما يلي:

- المحافظة على وحدة العراق ووحدة سوريا بما فيها فلسطين.
- منح لبنان حكماً ذاتياً في إطار هذه الوحدة.

تلقت الأوساط الفرنسية هذا التقرير باستياء، وتلقته الأوساط البريطانية باستنكار أشد[1].

بالرغم من الاحتجاج على الحكم الفرنسي والتمسك بالوحدة السورية قابل الأمير فيصل كليمنصو في باريس بعد انتهاء المؤتمر واتفقا على البنود التالية:

- اعتراف فرنسا بحق الأهالي الناطقين بالضاد والقاطنين في الأراضي السورية بأن يتحدوا.
- اعتراف فيصل بحاجة سوريا إلى التنظيم والإصلاح مقابل اعتراف باريس به حاكماً على سوريا.
- تمثل فرنسا مصالح سوريا الخارجية.
- الاعتراف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي.
- استفتاء الأقليات في لبنان عند تحديد حدوده[2].

ومع نهاية العام 1919، انهارت الأقنعة الاستعمارية تباعاً، وتبين للشعب أن مؤتمر الصلح، ومبادىء ولسن الرئيس الأميركي،

---

(1) سعيد مراد: الحركة الوحدوية في لبنان... مرجع سابق، ص 102 – 103.

(2) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص 120 – 122.

ولجنة كنغ-كراين الأميركية، لن تجلب للبلاد الاستقلال والاستقرار المنشود. تجدر الإشارة إلى أنه كثيراً ما صرّح الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وكثيراً ما أعلنوا أن أهدافهم من تلك الحرب هي تحرير الشعوب الضعيفة المضطهدة، وإعطاؤها حق تقرير مصيرها وإدارة شؤونها بنفسها، أي إعطاء حق انفصالها سياسياً عن الدولة التي كانت مرغمة على الالتحاق بها والخضوع لسيطرتها.

إن تلك الشعوب التي طمحت إلى إزالة الاضطهاد عنها بعد أن تضع الحرب أوزارها وتتحقق وعود الدول الكبرى، ظلت على حالها وحيل بينها وبين حقوقها الوطنية. وشهدت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى سيطرة الاستعمار الفرنسي على سوريا ولبنان تحت ستار الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم[1].

بعد ذلك اضطربت البلاد التي سعت إلى الاستقلال، وانتشرت الدعوة إلى الاستقلال، والدعوة إلى الثورة، وعلقت المناشير تدعو الناس إلى مقاومة الفرنسيين المحتلين وطردهم. وخلال عامي (1919 و1920)، تجاوب المتحمسون في كل قرية ومدينة لبنانية بعد أن حصلوا على السلاح وألّفوا مجموعات عسكرية بزعامة أكثرهم شجاعة وإقداماً، واشتهرت تلك المجموعات العسكرية «بالعصابات» التي لم يكن لها عمل إلا مقاتلة الجيش الفرنسي وحث الأهالي للامتناع عن دفع الضرائب لحكومة الاحتلال.

---

(1) ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الكشاف، بيروت، الطبعة الأولى، 1947، ص 50 - 51.

ولادة دولة لبنان الكبير

عام 1920 لبّى الفرنسيون رغبة سكان متصرفية جبل لبنان، وحققوا في الوقت عينه مصلحتهم الفرنسية، عندما أعلن «الجنرال غورو»، بعد أن قرر مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو سنة 1920، الانتداب الفرنسي على لبنان، «وقيام دولة لبنان الكبير بتاريخ أول أيلول سنة 1920»[1]، بعد أن مهّد لإعلان لبنان الكبير، كدولة مستقلة «بالقرار رقم 318 تاريخ 31 آب/ أغسطس 1920، والقرار رقم 336 تاريخ 1 أيلول 1920»[2]. وقد جاء في القرار الأول «ضمّ أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة إلى لبنان، وفيما يتعلق بنظامها الإداري»[3].

أما القرار الثاني فجاء في حيثياته: «إنّ فرنسا لم تقصد بمجيئها إلى سوريا إلّا لتمكين أهالي سوريا ولبنان من تحقيق أمانيهم من حرية واستقلال، وإنه يقتضي لتلك الغاية أن ترد إلى لبنان حدوده الطبيعية ليتمكن من السير بمساعدة فرنسا على الخطة التي رسمتها لنفسها بما يوافق مصلحة لبنان السياسية والاقتصادية»[4].

---

(1) يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، الجزء الثاني، بيروت 1960، ص 88. ويراجع: عبد العزيز قباني: الطائفية الدامية تاريخياً، مجلة «الطريق»، العدد 4، سنة 1984، ص 64.

(2) النشرة الرسمية للمفوضية العليا (1920 – 1921)، مطبعة الآداب، طبعة أولى، بيروت 1921، ص 17.

(3) مجلة العرفان: باب أهم الآراء والأخبار، الجزء الثاني، المجلد السادس، 1920، ص 90.

(4) النشرة الرسمية للمفوضية العليا (1920 – 1921)، ص 15 – 16.

وبعد إعلان دولة لبنان الكبير ألغى «غورو» ما كان يسمى بالمنطقة الإدارية والمحلية[1]. ثم قسّم لبنان إلى أربع متصرفيات، بموجب القرار رقم 336 تاريخ 1 أيلول 1920، وهي: «متصرفية جبل لبنان ومركزها بعبدا، ومتصرفية لبنان الشمالي ومركزها زغرتا، ومتصرفية لبنان الجنوبي ومركزها صيدا، ومتصرفية البقاع ومركزها زحلة، إضافة إلى بلدتين ممتازتين الأولى مدينة بيروت والثانية طرابلس»[2]. وأصدر قراراً عيّن بموجبه ضابطاً بحرياً فرنسياً حاكماً لدولة لبنان الكبير[3].

وأضيف مجلس تمثيلي من 15 عضواً إلى السلطة المركزية يمثل الطوائف اللبنانية، ويعيّنه المفوض السامي، وأما هذا الأخير فتعيّنه الخارجية الفرنسية، ويكون مطلق الصلاحيات، فهو الممثل الشرعي للدولة الفرنسية[4]. وتعتبر قرارات المجلس التمثيلي في الشؤون المالية غير قابلة للتنفيذ إلّا بعد موافقة المفوض السامي، والمندوب السامي لدى دول الانتداب[5]. فلهما الحق في تعطيل جلسات

---

(1) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص 121.

(2) اسكندر رياشي: قبل وبعد ١٩١٨ إلى ١٩٤١، بيروت، دار الحقيقة 1953، ص 19.

(3) Berger Levrault: *La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français* (1919 – 1927), Paris 1929, p. 40.

(4) René De Feriet: *L'application d'un mandat Jouve et Cie-Edi.* Paris 1926, p. 62.

(5) جريدة الانسانية، العدد 4، السنة الأولى، 7 أيار 1925، ص 7.

الاجتماعات الرسمية بناء لرغبة كل منهما[1]. والمفوض السامي هو الذي يسيّر الأعمال الخارجية باسم سوريا ولبنان، وينظم علاقاتهما مع الدول الأخرى، وهو المستشار والمراقب الأعلى لأعمال رؤساء هاتين الدولتين[2]. وأصبح وجود الفرنسيين، بعد هذه الامتيازات والصلاحيات الواسعة، في كل زاوية من زوايا الحكومة والإدارة العامة. فالدولة خاضعة للحاكم العام وهو فرنسي[3]. كما أن المصالح العامة كانت برئاسة الفرنسيين وتحت مراقبتهم[4].

وكان الفرنسيون إلى جانب اللبنانيين في المصالح العامة، وكان هناك مستشارون فرنسيون في المديريات العامة التي كانت برئاسة اللبنانيين، ومستشارون فرنسيون في المحافظات وفي جميع الأقضية، «ولذلك كانت صلاحيات الإداريين اللبنانيين استشارية»[5].

وأوجد التدخل الفرنسي الواسع فوضى في الإدارة ضاعت معها المسؤوليات؛ فالموظفون يسيطرون على الأعمال في الحكومات، دستورية كانت هذه الحكومات أم فردية تستمد قوتها من المفوض

---

(1) Berger Levrault-. Op. cit., p. 40.

(2) ايلي وجرجي جدعون: الدليل السوري، طبعة أولى، بيروت 1922، ص 6.

(3) ادمون رباط: محاضرات في القانون الدستوري اللبناني، مكتبة مندية، بيروت، 1976، ص 76.

(4) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص 312.

(5) Abdallah Pacha: *Le Mandat Français et les traditions françaises en Syrie et au Liban*, Paris 1922, p. 67.

السامي. ففي كل حكومة مندوب للمفوض، وفي الدوائر مستشارون لا تعمل الحكومة عملاً إلّا بموافقتهم أو بارشاداتهم، ومع ذلك فالمسؤولية في الظاهر تقع على عاتق هذه الحكومات، وإذا حاولت حكومة ما أن تحمل مسؤوليتها خلافاً لرأي المندوب السامي والمستشارين طارت هذه الحكومة في الحال[1].

وعلى الرغم من وجود ثلاث فئات خلال الانتداب: فئة تطلب الاستقلال التام الناجز، وفئة معتدلة تريد أن تتعاون مع الفرنسيين تعاوناً نزيهاً، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته من دون قيد أو شرط، فإن هذه الفئات الثلاث مجمعة على الشكوى والتذمر من سوء السياسة الفرنسية المتبعة، وفي هذا الإجماع دليل على أن الناس غير مخطئين في القول: إن سياسة فرنسا في البلاد المشمولة بالانتداب، تحتاج إلى خطط وأساليب تخرج بها عن سياقها القديم[2].

وأما على صعيد الشركات الفرنسية، فقد مثلت الدور الرئيسي في امتصاص أموال الشعب، فهي تمتعت بامتيازات لا يقرّها شرع، ولا تخضع لرقابة وطنية[3]. وكانت فاتحة العمليات الاستثمارية البنك اللبناني السوري، وهو وريث البنك العثماني الذي تحول بموجب قرار المفوض السامي إلى بنك إصدار، وأعطى امتيازات لم يتمتع بها أي

(1) جبران تويني: البلاد تتدلى في الهاوية، جريدة النهار، العدد 48، 12 تشرين الأول 1933، ص 1.

(2) المرجع نفسه، ص 1.

(3) جريدة صوت الشعب، العدد الأول، السنة الأولى، 15 أيار 1937، ص 2.

بنك في بلده، ذلك لأن معظم مساهميه من الفرنسيين[1]. بالإضافة إلى شركات عديدة للاحتكار، وأهمها شركة المرفأ، والخط الحديدي، وشركة احتكار الريجي.

وقد نتج من هذا الوضع الجديد تمازج سكاني غير مترابط متعدد الولاءات مما أوجد في لبنان عنصراً جديداً من عناصر النزاع؛ فاعتبر المسلمون أن عملية الضمّ هذه تشكل طعنة للوحدة السورية وأعربوا عن مشاعرهم الوحدوية في مختلف المناسبات طوال عهد الانتداب[2]. ولهذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الوطني مع القوى الأجنبية. فبدأت الاجتماعات السياسية لدى الطائفة الإسلامية تتوالى لمواجهة التطورات المستجدة. ولما اشتدت المعارضة الوطنية للسيطرة الفرنسية عمد الفرنسيون إلى إيقاظ النعرات الطائفية والى استمالة طائفة دون سواها. كما بدأوا بضرب الزعامات اللبنانية المعارضة لمصالحهم[3]. وبدأت السلطة الفرنسية حكمها بالتمييز بين الفئات اللبنانية على أساس طائفي، ولاسيما في الإدارات الرسمية. وقد أكد هذا الواقع القنصل البريطاني العام في بيروت «ساتو» في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية في 23 آب 1921، مؤكداً «أن

(1) جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال، بيروت 1946، ص 53 – 54.

(2) مجلة العرفان، العدد الخامس، المجلد الثاني والثلاثون، نيسان 1946، ص ص 51 – 52. وللمزيد من التفاصيل يراجع كتاب: حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان، ص 41 – 42.

(3) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام (1868 – 1938)، ص 56.

بعض وجهاء المسلمين قد قابلوا المسؤولين في المفوضية الفرنسية العليا وعرضوا الإجحاف المتعدد الأشكال اللاحق بالمسلمين. وأضاف القنصل البريطاني في تقريره بأن المعارضة الإسلامية بدأت تتكون صورتها عند اللبنانيين الذين يسكنون بيروت، ولذا فإن السلطة الفرنسية حاولت إرضاء العناصر الإسلامية»[1].

في الواقع، كان الجنرال غورو ومن تلاه من ساسة الانتداب الفرنسي حريصين على كسب ودّ السكان المحليين وبخاصة بين أوساط الزعماء المسلمين الرافضين لانتداب فرنسا وقيام دولة لبنان الكبير. وهذا ما حدا ببعضهم إلى انتهاج سياسة الوفاق مع سلطات الانتداب، وبدأ التحرك مباشرة من قبل بعض قادة مسلمي بيروت، وطالبوا سلطات الانتداب بإعادة «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت» وموجوداتها إلى الطائفة الإسلامية بكتاب من مفتي بيروت «الشيخ مصطفى نجا»، وصدر الأمر بذلك[2]. بعدها تابعت جمعية المقاصد اتصالاتها لاسترجاع ما تبقى من أموال وعقارات وأملاك فأحالت إليها المحاسبة الخصوصية متأخرات الديون[3]. واسترجعت أيضاً المقابر الإسلامية، وأنجزت سندات الطابو المتعلقة بأملاكها[4]. كما تخلّت حكومة لبنان الكبير عن عقار المدرسة السلطانية لجمعية

(1) حسان حلاق: مذكرات سليم علي سلام (1868 - 1938)، ص 61.
(2) بيان أعمال جمعية المقاصد، بيروت للسنوات (1918 - 1919)، ص 4.
(3) المرجع نفسه، ص 5.
(4) جلسة الهيئة الادارية لجمعية المقاصد، بيروت تاريخ 8 نيسان 1921، ص 2.

المقاصد وأصبحت تلك المدرسة تعرف باسم «كلية البنات» في منطقة الباشورة[1]. وعندما حاولت المفوضية العليا الفرنسية العمل للإشراف على الجمعيات الخيرية الإسلامية في لبنان، شكّلت «جمعية المقاصد في بيروت» وفداً برئاسة مفتي بيروت ورئيس الجمعية لمقابلة الحاكم العام الفرنسي والاحتجاج على مداخلة مراقب الأوقاف بشؤون الجمعية[2]. وقد أدّت تلك الزيارة إلى التفاهم بين سلطات الانتداب والجمعية مما ساعدها على تجديد نشاطها، «بما عرف عن أعضائها من حب للخير والإخلاص في العمل معتمدة في ذلك على تبرعات أهل الخير وما دخل في حوزتها من أملاك المسلمين المنتشرة في بيروت»[3].

تكريس قواعد النظام الطائفي

عندما جاء الفرنسيون إلى لبنان وسوريا مستعمرين تحت ظل الانتداب لم يحصل أي تغيير في طبيعة العلاقة بين الكيان والنظام[4]. وأدّى توسيع حدود جبل لبنان وتحويله إلى دولة لبنان الكبير عام 1920، إلى خلق معضلات سياسية ووطنية. ذلك أن النسبة الطائفية

(1) الجريدة الرسمية، العدد 1853، 4 آذار 1925، قرار رقم «3010»، ص 2.

(2) جلسة الهيئة الادارية لجمعية المقاصد، بيروت، تاريخ 28 تشرين الأول 1921.

(3) بيان أعمال ثانويات جمعية المقاصد في بيروت للعام 1965، ص 2.

(4) E. Rabbath: *La formation Historique du Liban politique et constitutionnel,* Beyrouth 1973, p. 333.

لسكانه تغيّرت بعد توسيعه، وأدّت إلى تبدّل في المواقف السياسية والوطنية للطوائف اللبنانية[1].

فالموارنة على الرغم من شعورهم بالانتصار على سائر الطوائف من جرّاء تطبيق الصيغة الوطنية التي نادوا بها، أدركوا أنهم خسروا الأكثرية العددية من السكان[2]، لاسيما وأن توزيع السكان الطوائفي في جبل لبنان عام 1919 كان يعتمد بشكل خاص على المسيحيين، وعلى أعداد قليلة من الدروز وبعض الأقليات الطائفية، حيث قدّر عدد سكان الجبل بحوالى 414,800 نسمة موزعين كالآتي:

من الموارنة	242,308
من الارثوذكس	52,356
من الكاثوليك	31,936
من البروتستانت	2,815
من الدروز	47,290
من الشيعة	23,413
من السنة	14,529

يضاف إليهم 86 يهودياً و67 من الأقليات[3].

---

(1) باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق اللبناني ١٩٢٠ - ١٩٧٥، دار النهار للنشر، بيروت 1981، ص 43.

(2) André Bruneau: *Traditions et politique de la France au Levant*, Paris 1931, p. 309 – 310.

(3) Halim Farid Fayyad: *The Effects of Sectarianism on the Lebanese* =

لم يخفِ المسلمون شعورهم بالمرارة من جراء تحولهم من طائفة تمثل الأكثرية السكانية في الدولة العثمانية إلى طائفة ثانوية في الكيان اللبناني[1]. علماً أن المناطق التي ألحقت عام 1920، كانت الأغلبية الساحقة من سكانها من الطوائف الإسلامية عموماً، ومن السنة والشيعة خصوصاً[2].

وعلى الرغم من ذلك، أظهرت نتائج إحصاء عام 1922 تفوقاً مسيحياً في العدد، إلّا أن هذا التفوق كان ضئيلاً لدرجة أنه أثار مخاوف المسيحيين وخصوصاً الموارنة، ومما زاد من مخاوفهم أن المسلمين رفضوا الاعتراف بنتائج هذا الإحصاء وراحوا يطالبون بإحصاء جديد[3].

ومن ناحية ثانية، كانت التنظيمات الإدارية الخاصة بدولة لبنان الكبير، تثير في اللبنانيين المخاوف والشكوك[4]، ولاسيما المجلس

= *Administration (A.U.B.).* Beirut 1956, p. 19.

(1) محسن ابراهيم: دولة لبنان الكبير 1920، مجلة الفكر العربي، العدد الثامن والعشرون، السنة الرابعة، تموز - ايلول 1982، ص 170 - 171.

(2) مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت 1974، ص 55.

(3) أول احصاء عام 1922 أجرته سلطات الانتداب الفرنسي لسكان لبنان الكبير: 330000 مسيحي، 275000 مسلم، 43000 درزي، 3500 يهودي، 20000 سوري وأجنبي.

يراجع كتاب باسم الجسر: الصراعات اللبنانية، والوفاق اللبناني، ص 40 - 43.

(4) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 31 تشرين الأول 1946، ص 17.

التمثيلي المؤلف من (15 عضواً)، حيث إنّ توزيعهم على أساس طائفي (عام 1920)، وعوضاً من أن يأتي متساوياً في عدد أعضائه بين مختلف الاتجاهات الللبنانية، كرّس هيمنة الطائفة المارونية على بقية الطوائف[1]، ووزع الأعضاء طائفياً على النحو التالي:

- مدينة بيروت: (1) أرثوذكسي، (1) ماروني، (1) سني وممثل للأقليات المسيحية.
- مدينة طرابلس: (1) سني.
- متصرفية لبنان الشمالي: (2) أرثوذكس، (1) ماروني.
- متصرفية لبنان الجنوبي: (1) شيعي، (1) ماروني، (1) درزي.
- متصرفية جبل لبنان: (2) ماروني، (1) شيعي، (1) كاثوليك[2].

يلاحظ من دراسة المجلس التمثيلي (اللجنة الإدارية للبنان الكبير)، وتوزيع أعضائها، أن الموارنة قد تمثلوا في المناطق اللبنانية كافة، باستثناء طرابلس. ثم أنه بالرغم من أن بيروت كانت تعتبر من المراكز الأساسية والهامة لتواجد السنة والأرثوذكس، فإن دولة الانتداب ساوت بينهما وبين الموارنة، بالإضافة إلى منطقة شمال لبنان التي كانت معظم القرى فيها والبلدات ذات أغلبية إسلامية، فانها لم تمثل في المجلس. كما أن منطقة جنوب لبنان الذي وجدت فيه أكثرية

---

(1) محمد جميل بيهم: بين مشرق ومغرب، 1920-1969، بيروت 1969، ص 23.

(2) عبد العزيز نوار: وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث، ص 556.

شيعية، فقد تساوى فيه الشيعة مع الموارنة الذين يشكلون الأقلية في تلك المنطقة. أما فيما يختص بجبل لبنان فوجدت فيه أعداد كبيرة من الدروز والشيعة والسنة، وبالرغم من ذلك فإن التنظيم الجديد لم يعيّن ممثلاً درزياً على الأقل[1].

ولقد تواصلت قاعدة مشاركة الطوائف في الحكم والإدارة في عهد الانتداب الأمر الذي جعل النظام الطائفي قاعدة للحياة السياسية في لبنان، من خلال النصوص الدستورية والقانونية[2]، «حتى أنها اكتسبت حماية وشرعية دولية»[3].

فالمادة السادسة من شرعة الانتداب الصادرة عن عصبة الأمم في 24 تموز 1922، فرضت على الدولة المنتدبة إنشاء نظام قضائي جديد يكون منطوياً على احترام نظام الأحوال الشخصية لأهالي سوريا ولبنان ولمصالحهم الدينية المختلفة[4]. وحذّرت المادة التاسعة منها على الدولة «التدخل في إدارة الطوائف الدينية ومجالسها ومعابدها التي تبقى حصاناتها السابقة مكفولة بنص صريح»[5]. وعلى هذا الأساس جاء الدستور اللبناني في 23 أيار 1926، المستوحى من دستور

---

(1) René de Feriet: *L'Application d'un mandat*, op. cit.- p. 84-85.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 31 تشرين الأول 1946، ص 17. وللمزيد من التفاصيل يراجع كتاب: البطريرك عريضة: «لبنان وفرنسا»، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت 1987، ص 3 – 4.

(3) المفوضية العليا الفرنسية: جريدة لبنان الكبير الرسمية، العدد 1706، تاريخ 24 تموز 1922، ص 3.

(4) روبير ابيلا: أطوار الحكم في لبنان، منشورات الأنباء، بيروت 1943، ص 8.

(5) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص 8.

الجمهورية الفرنسية سنة 1875 [1]، الذي جعل اللغة الفرنسية رسمية للدولة إلى جانب العربية (المادة 11)[2].

وعلى الرغم من أن المادة (12) من الدستور اللبناني تنص على أن «لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون»[3]. نرى أن المادة (95) تناقضها تماماً، إذ تكرّس الطائفية بقولها: «بصورة مؤقتة وعملاً بصك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[4]. وأكدت المادتان (9 و10)، الاعتراف بشرعية وجود الطوائف اللبنانية ومنحها صلاحيات إدارية وتشريعية وقضائية[5]. ومن ثم جاءت قرارات المفوض السامي لتؤكد من جديد مبادىء استقلال الطوائف الدينية في إدارة شؤونها الذاتية، «تنص صراحة على حقوقها وامتيازاتها الخاصة»[6].

---

(1) حسيب نمر: أسس الكيان الطائفي اللبناني، دار الكتاب، بيروت 1978، ص 35.

(2) الدستور اللبناني مع تعديلاته: مطبعة النشرة القضائية، بيروت 1947 (المادة 11).

(3) الدستور اللبناني مع تعديلاته: (المادة 12).

(4) المرجع نفسه: (المادة 95).

(5) المرجع نفسه: (المادتان 9 و10).

(6) المفوضية العليا، جريدة لبنان الكبير الرسمية، العدد 1706، 24 تموز 1924، ص 3.

ولعل أخطر ما فعله الفرنسيون توخياً لترسيخ الفرقة والتباعد بين أفراد الشعب ومكوناته هو احتضان الموارنة وحمايتهم، عبر الوظائف والمقاعد النيابية[1]. حتى أن سلطات الانتداب في سعيها لتكريس الانقسام بين الطوائف اللبنانية، «استقدمت إلى لبنان لاجئين مسيحيين من الأرمن والسريان والأشوريين، بأعداد كبيرة وأسكنتهم في بيروت وبعلبك ورياق، واستخدمتهم في دوائر البوليس والجمارك والاستخبارات»[2].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل جاءت القوانين الوضعية الأكثر تجسيداً لسياسة التفرقة والتشتيت، بعد صدور القرار رقم 60 ل/ ر في 13 آذار 1936، القاضي «بتقسيم الطوائف اللبنانية إلى طوائف تاريخية وعددها خمس عشرة طائفة»[3]. ولقد أغفل القرار المذكور ذكر الطائفة الإنجيلية بين الطوائف اللبنانية، فقد استدركت سلطات الانتداب هذا النقص في سياستها التفريقية بإصدار القرار رقم 146 تاريخ 18 تشرين الثاني 1938، الذي أدخل الإنجيليين في عداد الطوائف المسيحية المدعوة تاريخية وهي: «الموارنة، والروم الأرثوذكس، والروم

---

(1) وليد فارس: التعددية في لبنان، الكسليك – لبنان، 1979، ص 213.

(2) أنيس صايغ: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت 1955، ص 144.

(3) Pierre Rondot: *Les institutions politiques du Liban: Des communautés traditionnelles à l'Etat moderne.* Paris 1947, p. 56.

ويراجع كتاب: رياض الصمد: الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، ص 90.

الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والأرمن الارثوذكس، والسريان الكاثوليك، والنساطرة والكلدان واللاتين»[1].

واستمرت فرنسا في تعمّدها الحفاظ على الفرقة الدينية الداخلية، وعمدت إلى محاربة دعاة الوحدة الوطنية[2]. كما استمرت في سنّ القوانين التي تكرّس الانشقاق الطائفي لأن توحيد الجهود الوطنية وتعاون الطوائف اللبنانية يشكلان خطراً على السياسة الفرنسية، ويؤهلان لبنان للمطالبة بإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال[3]. فراحت تحارب توحيد الصفوف بواسطة قوانينها الطائفية على الصعيد السياسي، وبواسطة معاهدها الدينية ومدارسها التربوية على الصعيدين الشعبي والاجتماعي[4]. وبذلك نال لبنان نصيباً وافراً من أضرار الانتداب بمساهمة عدد من الطوائف المحلية، أدّى إلى تركيز الحياة العامة على أسس الطائفية، وتوجه الطوائف اللبنانية نحو التعددية بدلاً من التوجه نحو الوحدانية عبر دعم زعماء الطوائف اللبنانية وتشجيعهم.

---

(1) عبد الله لحود: مشكلة الاحوال الشخصية والوحدة الوطنية في لبنان، مجلة الثقافة العربية، السنة السابعة، العدد 2، نيسان 1964، ص 2 – 3.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 31 تشرين الثاني 1946، ص 17.

(3) E. Rabbath: *La Formation historique du Liban politique*, «op. cit.», p. 280.

ويراجع كتاب: عمر فروخ: دفاعاً عن الوطن، بيروت 1946، ص 17 – 18.

(4) رياض الصلح: أبطال الطائفية، جريدة الشرق، العدد 2734، 20 حزيران 1947، ص 3.

المسيحيون في ظل الانتداب الفرنسي

كان موقف بعض الطوائف المسيحية، ولاسيما الموارنة من الكيان الجديد هو التأييد المطلق وإن شابه أحياناً بعض التذمر والاستياء من تصرفات الفرنسيين نتيجة الحكم المباشر، وقد شجّعهم على هذا التأييد ما أظهره الفرنسيون منذ بدء الاحتلال بلسان «كولوندر» مساعد المفوض السامي «جورج بيكو»، بأن فرنسا إنما جاءت إلى لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم[1]. وقد تعزز موقف الطرفين باختيار خرّيجي المعاهد الفرنسية والكاثوليكية في لبنان للمناصب الإدارية. فكانوا أول جهاز إداري للدولة اللبنانية وبقي قسم كبير من هؤلاء في المناصب الإدارية طوال عهد الانتداب[2]. كذلك عبّر البطريرك الحويّك عن هذه العلاقة والتأييد بقوله: «إنه يكفينا أن نتأكد من وجود فرنسا بيننا فهذا عربون نهوض بلادنا واستقلالها، فنحن ثابتون على حبّها في كل الأحوال فكيف إذا كان ممثلها بيننا»[3].

وأما فرنسا فكانت قد أظهرت نوع السياسة التي تنوي انتهاجها في لبنان عندما بادرت إلى تعيين إميل إدّه مستشاراً للمفوض السامي لتحمي أصدقاءها وتضمن مصالحهم. وهم الذين استقبلوا القوات الفرنسية بالهتاف وإطلاق الرصاص ابتهاجاً لأن المصالح الفرنسية

---

(1) جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال، ص 31.

(2) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص 211.

(3) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص 498.

المارونية على حدّ قولهم قد تلاقت «إذ كان الموارنة وسواهم من مسيحيي لبنان يشعرون بحاجة إلى الحماية الفرنسية ضد مطامع القوميين في الوحدة الشاملة»[1]. ورأى الموارنة في إنشاء الدولة الجديدة تتويجاً لجهودهم التاريخية، وبالنسبة إليهم كانت هذه الدولة استمراراً للإمارة والمتصرفية. كذلك هي الاستمرارية التي جعلت من لبنان وطن المسيحيين في الشرق. والانتداب الفرنسي جزء من هذه الاستمرارية، فقد شكّل الضمانة الدولية لاستقلال لبنان وطابعه المسيحي معيداً بالذاكرة إلى الضمانات التي قدّمتها الدول الأوروبية بقيادة فرنسا[2]. ودعمت تلك التوجهات الطائفية الدور الذي لعبته سلطات الانتداب الفرنسي عندما عززت موقع الموارنة وجعلتهم الفئة الأولى الحاكمة في لبنان، الأمر الذي زاد في بلورة التمايز الطبقي بين الموارنة والمسيحيين من جهة، وبين المسيحيين والمسلمين من جهة أخرى[3]. وأخذ الموارنة في مورنة الحكم والتمترس وراء مركز رئاسة الجمهورية الذي أصبح حكراً عليهم، عاملين على إضعاف كل الطوائف الأخرى، وإضعاف كل المراكز التي تحتلها هذه الطوائف.

---

(1) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 206.

(2) مائير زامير: الكيان المسيحي اللبناني، ترجمة سليم فارس، دار المروج، بيروت 1986، ص 74.

(3) محمد طي: المسألة الطائفية في لبنان، دراسات عربية، العدد الأول، السنة العاشرة، 1973، ص 74.

وظن الموارنة أنهم بذلك يحافظون على وضعيتهم الممتازة والمتميزة في لبنان[1].

وكان الولاء الماروني لفرنسا يزداد كلما ازداد العداء الإسلامي لها. ولم يكن المسلمون وحدهم في هذا الموقف، فقد وجدوا بعض التأييد من الروم الأرثوذكس وغيرهم من المسيحيين اللبنانيين الذين استثارتهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني[2]. في حين كانت سلطات الانتداب قد عيّنت شارل دبّاس رئيساً للجمهورية في محاولة لإقناع الأرثوذكس بالرجوع عن موقفهم المعارض وقبول الحماية الفرنسية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين اعتبروا بعض المسيحيين عقبة في وجه الوحدة العربية، وأن موقفهم شكّل جسراً للاستعمار حيث كان يستند دوماً إلى زعمائهم لتحقيق مآربه في احتلال هذه البلاد عسكرياً ويسيطر عليها سياسياً ويسلبها اقتصادياً[4].

وقد تصاعدت تلك المواقف عندما قامت حكومة حبيب باشا السعد سنة 1928، بمحاولة للقضاء على اللغة العربية بجعل اللهجة

---

(1) صائب سلام: وهل فشل الاستقلال، محاضرة في الجامعة الأميركية، 19 كانون الأول 1981، بيروت، ص 39.

(2) أنيس الصائغ: لبنان الطائفي، ص 114.

(3) اسكندر رياشي: قبل وبعد 1918 إلى 1941، ط 2، بيروت 1960، ص 39.

(4) فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص 172.

العامية لغة رسمية يمكن لطالب البكالوريا أن يتقدم بها في امتحاناته[1]. وتلاه إميل إدّه، فكانت أولى قراراته إلغاء المدارس الرسمية الحكومية التي يستفيد منها أبناء المسلمين والمسيحيين الفقراء. وفي تشرين الثاني 1929، عقد المسلمون اجتماعاً بحضور النواب المسلمين، وأصدروا مذكرة ندوا فيها بالقرار لأن أهدافه تشريد أبناء المسلمين وإحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية وقتل الثقافة العربية[2]. وبهذا الصدد اعتبر جبران تويني أن هذا القرار تهديم لأسس السيادة القومية حين قال: «نحن لسنا مسلمين، ومع ذلك فقد كان احتجاجنا على إلغاء المدارس الرسمية شديداً جداً... لأننا نرى أن إلغاء التعليم الرسمي تهديم لأسس السيادة القومية التي نكافح في سبيلها»[3].

بعد هذه التطورات، أخذت السلطات الفرنسية تنظر إلى الأمور بحذر وترقب، بعد أن كانت سياستها تقوم على تقوية ركائز النظام الطائفي الطبقي، وترسيخ جذور التجزئة الطائفية في الإدارة وأجهزة الحكم والتعليم، وبدأت تعمل على تجميد أوتار الطائفية موقتاً ومراعاة للتوازن بين الطوائف اللبنانية[4].

---

(1) حسان حلاّق: الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان، منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت 1987، ص 232.

(2) المرجع نفسه: ص 233.

(3) جبران تويني: في وضح النهار، مقال: بين الوطنية والطائفية، بيروت 1939، ص 58.

(4) مسعود ضاهر: لبنان – الاستقلال، الميثاق والصيغة، ص 208.

ولتثبيت سلطتهم أشاع الفرنسيون بين صفوف الشيعة والدروز أن فكرة الوحدة العربية من خلق طائفة السنّة، وأن نجاحها سيقضي على مصالحهم وامتيازاتهم ويمحو شخصيتهم وتقاليدهم التي لا يصونها إلّا كيان طائفي. وترسيخاً لتلك التفرقة عمدت السلطة المحتلة إلى تشجيع الأفكار القائلة «بثقافة البحر الأبيض المتوسط» والدعوة إلى فصل لبنان الفينيقي عن البلاد العربية[1].

وبات شعار المطالبة بالحقوق الطائفية المطلب الأساسي، حين أخذت البورجوازية الإسلامية، ولاسيما في بيروت تقول قولاً بالوحدة السورية ولكن عملياً كانت تؤيد من الرؤساء والوزراء من يعلن حرصه على إلغاء الغبن الطائفي[2]. ونتيجة لهذه الأحداث طرأ تبدّل جوهري في العلاقة التي تربط المسلمين بالانتداب والكيان، فمعارضة إصلاحات حكومة إدّه عام 1930، والإقبال على الإحصاء عام 1932، وترشيح محمد الجسر لمنصب رئاسة الجمهورية (1932)، خلقت نوعاً من التعاطي المباشر مع جهاز الدولة اللبنانية فرنسياً كان أم مسيحياً، عنوانه طلب المساواة في الحقوق بحيث خفّت حدّة السلبية لدى معظم قادة المسلمين الذين بدأوا يتسابقون للحصول

---

(1) أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، 1800–1958، ص 235 – 236.

(2) المارونية السياسية – سيرة ذاتية، كتاب جريدة السفير، بيروت (بدون تاريخ)، ص 30.

على المراكز[1]. ورأت سلطات الانتداب في هذا التسابق ما يضمن مصالحها فنظرت بعين الارتياح إلى الاجتماعات الطائفية المطالبة بالمساواة كما حصل في صيدا وكفررمان في الجنوب اللبناني، حيث عقدت اجتماعات القصد منها المطالبة بحقوق الطائفة الشيعية المهضومة، وراحت سلطات الانتداب تشيع أنها تبحث في استقلال جبل عامل إدارياً لرقي الشيعة[2].

المسلمون خلال الانتداب الفرنسي

اختلفت مواقف اللبنانيين خلال الانتداب الفرنسي، فظل المسلمون دعاة الوحدة السورية طوال عهد الانتداب يقابلهم تيّار مسيحي، ماروني خصوصاً، يتمسك بالانفصال عن سوريا والموالاة لفرنسا[3].

واتخذت مواقف اللبنانيين حيال ذلك بعداً طائفياً على الرغم من أن معظم القوميين العرب في سوريا ولبنان، ومنهم المسيحيون، لم يعترفوا بالكيان المنفصل للبنان الموسع. وتطور هذا الرفض لدى

---

(1) العرفان، الجزءان الرابع والخامس، المجلد 23، آذار - نيسان 1933، ص 57.

(2) العرفان، آذار - نيسان 1933، مرجع سابق، ص 57.

(3) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1936، دار النهار للنشر، بيروت 1961، ص 380.

بعض المسلمين إلى موقف متشنج «فاعتبروا بعض المسيحيين أداة لتجزئة العالم العربي وتخلفه»[1].

أما الدولة الفرنسية، فقد أوجدت بعد إعلانها دولة لبنان الكبير عنصراً مهماً من عناصر النزاع، ودعمته بالممارسات الفرنسية الطائفية التي أثارت الشكوك والريبة في نفوس المسلمين، وكان من أهدافها صبغ لبنان بصبغة طائفية مذهبية[2]. وعندها أصبح اللبنانيون، المسلمون والمسيحيون ينظرون إلى أي موضوع من نقاط مختلفة[3]، «إذ استطاعت السلطات الفرنسية أن تعمل على تحويل قسم كبير من المسيحيين عن العروبة»[4].

وفي الثاني من كانون الأول سنة 1925، وصل مفوّض فرنسي جديد هو «هنري دي جوفينيل». وكانت الثورة السورية على أشدّها، وانقسامات اللبنانيين مستمرة حول موقفهم من مجمل الأوضاع السياسية. وقد حاول المفوض الفرنسي استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد، وإلى منح اللبنانيين حق اختيار

---

(1) فؤاد شاهين: التاريخ الاجتماعي للظاهرة الطائفية في لبنان، مجلة «الطريق» العدد الثاني، المجلد السابع والثلاثون، نيسان 1978، ص 72.

(2) حسان حلاّق: التيارات السياسية في لبنان 1943-1952، معهد الانماء العربي، بيروت 1981، ص 61.

(3) حسان حلاّق: مذكرات سليم علي سلام 1868-1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982، ص 84.

(4) E. Rabbath: *L'évolutiom politique de la Syrie sous mandat- de (1920-1925).* Paris 1928, p. 25.

حاكم لهم من الشعب. غير أن المسلمين ظلوا متمسكين ومطالبين بتحقيق الوحدة السورية، ورفضوا المساهمة في وضع دستور مستقل عن الدستور السوري[1]. وفي 7 كانون الثاني 1926، اجتمع بعض الشخصيات الإسلامية في دار «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت»، ووجّهوا مذكرة إلى المفوض السامي جاء فيها: «إن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية التي هي الأكثرية الساحقة في البلاد... هي رفض هذا الانضمام، وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية... ورفض المسلمون المشاركة في صياغة الدستور اللبناني ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليهم فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني»[2]. وفي تلك الأثناء كان بعض المسلمين يخشون من ممارسة الدولة الفرنسية الدور الطائفي، وأن يفقدوا عزّتهم، وأن يعاملوا بالهوان، فيعيشون على هامش الحياة، لا يؤبه بهم، ولا يكترث بتراثهم المجيد، ولا بمثلهم الأعلى الذي يسعون إليه ألا وهو الوحدة العربية الشاملة وشعارها الرفيع «العروبة فوق الجميع»[3]، «ولأن الطائفة الإسلامية كان يشاركها جمّ غفير من أبناء الطوائف الأخرى لا يرضون عن الوحدة بديلاً»[4]. بعد هذه التطورات الداخلية، أصبح لبنان، لا

---

(1) حسان حلاّق: التيارات السياسية في لبنان، ص 88.

(2) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، المجلد الثالث، (بدون تاريخ)، ص 411.

(3) جريدة بيروت، العدد الأول، تاريخ 27 تموز 1927، ص 2.

(4) جريدة الشرق، العدد 2738، تاريخ 25 حزيران 1947، ص 4.

يمكنه أن يجد الاستقرار المنشود ما لم يسر حكّامه على خطة قويمة تجمع بين شتى الميول والآراء وتمثّل طوائفه في شؤونه ومستقبله أصدق تمثيل[1]. انطلاقاً من ذلك تصاعدت المواقف الداخلية، وأرسل المسلمون منذ العام 1932، برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ووزرائه، وإلى عصبة الأمم في جنيف وإلى المفوض السامي الفرنسي، يطلبون ممارسة حقهم السياسي، وأنهم الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني[2]، وأن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة، فالوطن القومي المسيحي قبل الحرب ليس هو لبنان الحالي الذي أصبح بلداً مسلماً أكثر منه مسيحياً[3].

ولما استمر تخوّف الطائفة الإسلامية من ممارسات السلطات الفرنسية، والدولة اللبنانية، وتأييدها للقوى الطائفية، بدأت الأوساط المارونية تشعر بأهمية استمالة المسلمين، فعمد رئيس الجمهورية، «إميل إدّه» في أول عام 1937، إلى إسناد رئاسة الوزارة إلى مسلم سني، هو «النائب خير الدين الأحدب»، وهذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها مسلم رئاسة الوزراء منذ بداية عهد الجمهورية اللبنانية عام

---

(1) جريدة بيروت، العدد 81، تاريخ 17 تشرين الأول 1936، ص 1.

(2) وليد فارس: التعددية في لبنان، ص 223.

(3) للمزيد من التفاصيل يراجع: مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، السفير، العدد 1771، تاريخ 25 آذار 1979، ص 3.

1926 [1]. ولكن هذه المحاولة لم تنه الاتجاهات الطائفية في لبنان، بل ازدادت حدّة لا على أساس طائفي فحسب، وإنما على أساس مذهبي، ذلك أن كل نائب في مجلس النواب، بدأ يطالب بمطالب لأبناء مذهبه وليس لأبناء طائفته[2]. وأصبح اللبنانيون يشكلون فرقاً على أساس الدين، والكيان الطائفي أصبح كياناً اجتماعياً[3]. وعلى الرغم من ذلك حاولت السلطات الفرنسية، والطائفية اللبنانية، العمل لتأمين استمرار سيطرتها بجميع الوسائل، فكانت ممارساتها السياسية لا تزال كما هي إذ تقرب فئات وتبعد فئات عن المناصب الأساسية في الدولة، حتى اعتبرت الطائفة الإسلامية في لبنان، أن الوضع الطائفي، من أهم العناصر التي تتسبب في الأزمة التي يعانيها كل مسؤول مسلم في لبنان، من الوزراء إلى النواب، إلى الهيئات والمؤسسات والمناطق في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصاد والسياسة العامة[4]. أما رئيس الجمهورية والوزراء والنواب والهيئات والمؤسسات المسيحية فكانوا أكثر قدرة على الحركة، وجرأة في التعبير عن الرأي والجهر بالمعتقدات القريبة منها والبعيدة دون تخوّف من الإثارة والمضاعفات، بسبب الدعم الفرنسي[5]. وهذا الدعم برأي الطائفة الإسلامية شكّل

---

(1) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 6 نيسان 1937، ص ص 255 – 256.

(2) المصدر نفسه، جلسة 28 أيار 1937، ص 402.

(3) المصدر نفسه، جلسة 11 تموز 1944، ص 561.

(4) المجلس الإسلامي في لبنان، جلسة الهيئة الإدارية في 3 آذار 1965، ص 3.

(5) المصدر نفسه، ص 3.

العمود الفقري للطائفية، التي أوجدت التعصب والانحياز؛ والتعصب هدد الوحدة الوطنية، وزعزع الصف الوطني، وأدّى إلى الانقسام وتثبيت الوجود الأجنبي. لذلك لم يجد المسلمون في هذا التعصب الطائفي، فائدة وطنية، بل فائدة طائفية ترضي التعصب[1]. وحيال هذه التطورات شعر المسلمون بحاجتهم إلى مؤسسة إسلامية عامة ترعى مصالحهم، وتهتم بشؤونهم وتنطق باسمهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على معالجة الأمراض السياسية والاجتماعية التي يشكون منها، رغم وجود العديد من الزعماء السياسيين والقيادات المسلمة العاملة آنذاك في الحقول العامة[2]. وما عزز موقفهم، أن الجمهورية اللبنانية كانت خلال الانتداب الفرنسي، في حياتها البرلمانية، «قائمة على مجموعة من الأفراد والمشايخ والبكوات والأسياد، أي ورثة حكام لبنان القديم من الإقطاعيين وبقاياهم»[3]. واعتبروا أن المجالس النيابية التي تشكّلت من هؤلاء النواب قد فشلت لأنها أسهمت في تكريس الانقسام الطائفي في لبنان، وضربت وحدة الشعب الوطنية، وشلّت قواه الذاتية. وقد شكّل هذا الانقسام ستاراً للنشاط الفرنسي ومظهراً له، كما أخفى وراءه مصالح داخلية وخارجية، كذلك فإن استمرار اعتماد

---

(1) المجلس الإسلامي في لبنان، جلسة الهيئة الإدارية في 3 آذار 1965، ص 4.

(2) المصدر نفسه، جلسة 13 حزيران 1969، ص 2.

(3) ميشال أبو جوده: مقالة بعنوان: الانتخابات النيابية في لبنان، النهار العدد 7538، تاريخ 5/ 7/ 1960، ص 4.

التمثيل الطائفي كأساس للحياة النيابية قد ثبّت هذا الانقسام ودعمه[1].

بعد ذلك ارتفعت الأصـوات تطالب بالإصلاح، معتبرة أن الحكومات اللبنانية التي توالت شكلت الحاجز أمام مصالح الشعب. وأشارت إلى أن الحكومة الديموقراطية الدستورية هي التي تستوحي أعمالها من إرادة الأمة ورغبة الرأي العام، «فإذا أهملت الحكومة الدستورية هذه المبادئ الأساسية أصبحت حكومة ديكتاتورية ذات رؤوس متعددة، وأميال متشعبة... تنشر الفوضى ويحل الجمود محل العمل... فكل حكومة بهذه المبادىء هي وحدها عدوة الشعب والنظام البرلماني، ولأن تهاونها وإهمالها يخلقان في صفوف الأهلين تذمراً واستياء وميلاً إلى الدكتاتورية الشعبية، والدكتاتورية إن أتت فإنما تأتي من الشعب... هذا إذا ثابرت الحكومات اللبنانية على خطتها السلبية في طريقة الحكم»[2].

وعلى الرغم من تلك المواقف، لم تصغ السلطات الفرنسية، بل تابعت عملها في توسيع حصن نفوذها عبر أشخاص ليملأوا مناصب السلطة التنفيذية، حتى بعد انفضاح أمر فسادهم بما أوكل اليهم. وأخذ أولئك الموظفون يمارسون مهماتهم في البلاد، بعقول تعوّدت الأساليب الفرنسية المرتجلة. فكان من نتيجتها أن غرقت فوائد الحكم الفرنسي في الميدانين الروحي والمادي في حومة الأخطاء

(1) مجلة الحرية، العدد السادس تاريخ 8 شباط 1960، ص 2.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 13 أيار 1938، ص 648.

والشطحات، وتجرّدت من تأثيرها بسبب النقائص التي صاحبت تنفيذها[1].

استمر الوضع اللبناني متأرجحاً ما بين الانقسامات السياسيّة والطائفية سواء في المجلس النيابي أو خارجه، وما إن ابتدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول 1939، حتى بادر المفوض السامي «غبريال بيو»، إلى تعليق الدستور، وحلّ المجلس النيابي وإلغاء المناصب الوزارية دون أن يتعرض للرئيس إميل إدة الذي استمر في الحكم حتى العام 1941.

وفي ذلك الحين عرضت قضية أساسية بالنسبة إلى الطائفة الشيعية في لبنان، هي قضية الاعتراف بالمذهب الشيعي الجعفري، وتكريسه بعد أن كانت تعود بأحوالها الشخصية إلى المحاكم «السنية» منذ الحكم العثماني. وقد كانت الحكومة الفرنسية، ترغب بالتقرب من الطائفة الشيعية، مما سهّل عملية الاعتراف[2].

وقد أصدر حاكم لبنان الكبير بتاريخ 17 كانون الثاني سنة 1926، قراراً «يعترف بأن يؤلف المسلمون الشيعيون في لبنان الكبير طائفة دينية مستقلة، ويحاكمون في مواد الأحوال الشخصية بموجب المذهب المعروف بالمذهب الجعفري... ويتقاضى المسلمون الشيعة

---

(1) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص 497 – 498.

(2) حياة رشيد بيضون (١٩٢٥–١٩٧١)، ملف رقم 14، مخطوطة في أرشيف الجمعية العاملية، ص 9 – 10.

في المحافظات لدى القاضي الشيعي... وفي المحافظات التي ليس فيها قاض شيعي لدى القاضي الشيعي الأقرب»[1].

ونصّت المادتان الثانية والثالثة، «على إنشاء محاكم شرعية جعفرية، ومحكمة تمييز جعفرية مؤلفة جميعها من علماء الشيعة»[2]. فكانت المشكلة الكبرى في إيجاد علماء من الطائفة الشيعية الذين يقبلون هذا المنصب، وعرضت أسماء الشيخ حسين مغنيّة، والسيد محسن الأمين، والسيد عبد الحسين شرف الدين لمحكمة التمييز، وقامت محاولات كثيرة مع هؤلاء لإقناعهم بقبول المنصب والمحافظة على هذه الفرصة التي سنحت لتكريس أحوال الشيعة رسمياً، بعد طول اضطهاد وإهمال وتفرقة، ولكن تلك المساعي اصطدمت بإصرار هؤلاء العلماء على اعتبار المنصب الرسمي غير لائق بهم، حتى انتهى الأمر بقبول الشيخ منير عسيران بهذا المنصب[3].

من هذه المنطلقات وجّه النواب الشيعة برقية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية سنة 1939، جاء فيها: «لما كانت الجمهورية اللبنانية قد تقسّمت بتشكيلاتها الأساسية إلى مناطق وطوائف عملاً بالدستور اللبناني والموجب توزيع المنافع والوظائف بَين المناطق والطوائف بالسواء... ولما كانت الطائفة الشيعية هي ثلث سكان الجمهورية

---

(1) جريدة لبنان الكبير الرسمية، العدد 1946، تاريخ 12 شباط 1926، قرار رقم «3503».

(2) المصدر نفسه.

(3) حياة رشيد بيضون...، المصدر السابق ص 10.

والطائفة الثانية بها، وتتحمل القسم الأوفر من الضرائب، وحيث قد تطاول هذا الإجحاف بحق المناطق والطائفة التي نمثلها سنين طويلة مع استمرار المطالبة الأمر الذي لم يعد السكوت عنه مقبولاً... لذلك جئنا بعريضتنا هذه الإصلاح الخلل بإعطاء منطقة الجنوب والبقاع والطائفة الشيعية حقها الطبيعي»[1]. وكان الدافع المباشر لتحرّك نواب الطائفة الشيعية، ما ورد من جنيف في العام 1938، بخصوص عدم وجود أكفاء من أبناء طائفتهم أهل لتولي المراكز الحكومية، وكانت تلك الرسالة مصحوبة بدعوة للدولة اللبنانية لأن تعمد إلى فتح مدارس ابتدائية في المناطق الشيعية، ومساعدة المدارس الموجودة، حتى تتمكن من رفع مستواها والسير مع بقية الطوائف اللبنانية[2].

إن هذه التطورات دفعت النائب رشيد بيضون إلى توجيه رسالة إلى أبناء الطائفة الشيعية لإحصاء الشبان الذين يحملون الشهادات الرسمية جاء فيها: «كنت قد أرسلت إلى جنيف برقية احتجاج على هضم حقوق الشيعة في الجمهورية اللبنانية، ولما كان جواب جنيف يستند إلى الادعاء بعدم وجود شباب مثقف في الطائفة، فعليه أرجو من جميع الشبان الشيعيين المثقفين لأن يوافونا بأسمائهم وبنوع شهاداتهم كي أتمكن من الرد على جواب جنيف بما يدحض ادعاءها»[3].

---

(1) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 24 كانون الثاني 1939، ص 250.

(2) المصدر نفسه، جلسة 24 كانون الأول 1939، ص 134.

(3) حياة رشيد بيضون للسنوات (١٩٢٥ - ١٩٧١)، ص 136.

وقد تابعت الفعاليات الشيعية اتصالاتها بهذا الصدد، وكانت تتلقى الوعود، ولم يكن التنفيذ وارداً في تصميم الدولة. ومن هذه الوعود ما قطعه المفوض السامي «الجنرال دانتز» يوم زار منزل الشيخ منير عسيران بتاريخ 15 كانون الثاني سنة 1941، وفي هذه المناسبة قُدّمت له مذكرة مطولة تقول: «يا فخامة العميد، جرت العادة أن يزور كل عميد هذا البيت الكريم باسم الطائفة الشيعية... وكنا كلما زارنا عميد تقدمنا بمطالبنا، غير أن هذه المطالب كانت تبقى حبراً على ورق... حتى مضى على الانتداب زهاء عشرين عاماً وحقوقنا مهملة كما كانت... فالمسلمون الشيعيون يرغبون إليكم تحقيق أمانيهم ومطالبهم...»[1].

ولكن ما تبيّن هو أن المفوض السامي الجديد «دانتز» لم يكن أفضل من غيره ولا أحسن ممن سبقوه، لهذا أرسل رشيد بيضون برقية ثانية إلى الجنرال «دانز» بتاريخ 24 نيسان 1941، جاء فيها: «فخامة المفوض السامي الجنرال دانز الأفخم... إن وعدكم الصريح بدرس مطالب الطائفة الشيعية، يدعوني وأنتم على عتبة حدث في إصلاح الإدارة أن نذكركم بوعدكم... الشيعيون يترقبون من فخامتكم نتيجة عادلة ملموسة»[2].

(1) حياة رشيد بيضون، المرجع نفسه، ص 138.
(2) تاريخ الجمعية العاملية للسنوات (1925-1970)، ملحق رقم 136 في أرشيف الجمعية، ص138.

بعد هذه البرقية شعر النواب الشيعة أن وعد الجنرال «دانتز» بدراسة المطالب الشيعية وتحقيقها ليس إلا تخديراً. أما على صعيد أبناء الطائفة الدرزية في لبنان، فنشير إلى أنه عندما فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على المشرق العربي، وتمزيقه إلى دويلات عديدة، وقع حوالى 90 بالمئة من الدروز تحت حكم الانتداب الفرنسي، وتوجهت أنظار الدروز إلى مقاتلة الاستعمار الجديد بعد أن اشتركوا في الثورة العربية الكبرى[1]. «وكانوا في طليعة الجيش الفيصلي عند دخوله دمشق واشتغلوا بالسياسة السورية العربية بعد الحرب»[2]. الأمر الذي عرّض ممتلكاتهم إلى الأخطار والمهاجمة والإقفال. وقد ترافقت تلك التطورات مع الاعتداءات على أوقاف الدروز، حتى تنادي بعض أبناء الطائفة لإنشاء جمعية غايتها الدفاع عن أوقافهم، فأسسوا في بداية عام 1930 جمعية خيرية، أطلقوا عليها اسم «جمعية التعاون الخيري الدرزي»، وذلك بعد صدور الترخيص الرسمي بناء على المرسوم رقم 6419 تاريخ 25 آذار 1930 [3].

وبعد ذلك أخذت الشخصيات الدرزية تعمل على تحسين وضع الدروز على الصعيد الاجتماعي، بحجة أن تلك الطائفة ليست

---

(1) غالب أبو صالح: الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي، منشورات مكتبة العرفان، صيدا، ط 1، بيروت 1975، ص 51 – 52.

(2) مجلة المشرق، العدد الخامس، المجلد 40، سنة 1942، ص 67.

(3) سليم حسن هشي: دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم، دار لحد خاطر، بيروت 1975، ص 72.

أجنبية، ولا هي كمية مهملة، وأن الدروز هم عماد لبنان ومن صميمه. والجبل اللبناني قاتل العصور الطوال في سبيل البقاء والعقيدة[1]. «وهو جزء أساسي من لبنان، الذي تعاقبت حكوماته على توزيع المصالح والمساعدات بين الطوائف والأشخاص، وسادته الغايات والنقاعات وأصابع النفوذ هي المسيطرة على القانون... القانون الخفي فوق القانون العام»[2].

وكانت السلطات الفرنسية بدورها توزع الأموال بلا حساب لتغرس محبتها في قلوب الناس، فأغدقت الهبات على المستشفيات والمؤسسات الخيرية، والمدارس الطائفية[3].

لقد نشر عارف النكدي مسؤول الأوقاف الدرزية، دعوته لبناء «بيت اليتيم الدرزي» بين الدروز المقيمين والمهاجرين يحثّهم على دعم مشروعه الإنساني، معتبراً أن مشروعه ضرورة لا بد منها مهما كانت النتائج[4]. وذلك لجمع ما يمكن جمعه من أيتام بني معروف وانتشالهم من براثن الفقر والجهل والمرض، وهي الآفات الثلاث التي تقوّض الأوطان وتهدمها، «ثم إعدادهم إعداداً يصبحون معه

(1) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 10 تشرين الثاني 1938، ص 14.

(2) المصدر نفسه، ص 14.

(3) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 17 شباط 1938، ص 261.

(4) عارف النكدي: دار اليتيم، مجلة الضحى، الجزء الثالث، السنة الرابعة، آذار 1939- ص 104.

مواطنين صالحين يخدمون وطنهم بأخلاقهم وعلمهم وإخلاصهم»[1]. بالإضافة إلى إنقاذ أطفال الطائفة الدرزية كافة من التشرد والأخذ بيدهم إسهاماً في إرساء قواعد الأخلاق الصحيحة ومدّهم بسلاح العلم بدلاً من الجهل، وتلك خدمة جليلة في وقت غابت فيه الدولة اللبنانية عن دورها الرئيسي في هذا المجال، وطغى وجود المعاهد والمدارس الطائفية ومن ثم المذهبية[2].

وانطلاقاً من هذه الدوافع الطائفية وافق قاضي المذهب الدرزي «مسلم بك حمدان» على التنازل عن مبنى «مجلس البلاد» في بيروت ليكون داراً «لليتيم الدرزي» بعد أن كان يمارس فيه رجال دين الطائفة الدرزية شعائرهم الدينية[3].

وعندما تمّ تحديد «مجلس البلاد» مكاناً لبيت اليتيم الدرزي، وجّه عارف النكدي كتاباً إلى الدروز المقيمين والمهاجرين لتقديم الأموال اللازمة جاء فيه: «مما يؤسف له، أن لبنان لا يزال يعيش في نطاق ضيق من الطائفية والمذهبية، وقد أنشأت كل جماعة من المؤسسات الخيرية ما يسد حاجة أبنائها فكان حقاً علينا نحن أبناء هذه الطائفة، أن نسعى على قدر ما تأذن فيه حالتنا وقدرتنا في سبيل دار تضم أيتامنا من

---

(1) مجلة الميثاق، الجزء الثاني، السنة الخامسة، شباط 1968، ص 59.

(2) مجلة الضحى، الجزءان الخامس والسادس، السنة الخامسة عشرة، أيار وحزيران 1950، ص 108.

(3) عارف النكدي: دار اليتيم، مجلة الضحى، الجزء الثالث، السنة الرابعة ص 104.

المعدمين الذين لا معين لهم ولا نصير إلّا الله، لعلنا نخفف عنهم في مستقبل الأيام بعض الشقاء ونفتح أمامهم باب العمل اللائق»[1]. وبعد أن تأمّن العنصر المادي بفضل المحسنين في لبنان وخارجه وتم تجهيز المبنى المخصص لـ«بيت اليتيم الدرزي» فتح أبوابه سنة 1940، لجميع المحتاجين والفقراء.

(1) جريدة «البيان»، العدد 4628، تاريخ 12 أيلول 1939، ص 4.



الفصل الثالث

الأوضاع السياسية والطائفية
والاجتماعية في لبنان بعد الانتداب الفرنسي
(فترة الاستقلال)

معركة الاستقلال

نشبت الحرب العالمية الثانية في 15 أيلول سنة 1939، ولم تصمد الجبهة الفرنسية تحت ضربات الجيوش النازية منذ بداية الحرب: فقد انهارت فرنسا سريعاً وتشكلت فيها حكومة المارشال «بيتان» التي عرفت بحكومة «فيشي» الموالية للألمان. وقامت حكومة فيشي بتعيين الجنرال «دانتز» مفوضاً سامياً عنها في سوريا ولبنان خلفاً للجنرال «بيو». وانفجر الشعب الفرنسي في وجه الاحتلال الألماني على امتداد المناطق الفرنسية كافة، وأعلنت حرب الأنصار ضد الألمان التي تزعمتها الفصائل العسكرية السرية للأحزاب والقوى الوطنية الفرنسية، ورفعت شعار الدفاع عن أرض فرنسا وسيادتها وحرية شعبها. وما لبث بعض الضباط والجنود الأحرار أن شكلوا الجناح العسكري للمقاومة الفرنسية في الخارج. فترأس شارل ديغول جيش فرنسا الحرة من لندن، ومن ثم تشكلت حكومة فرنسا الحرة بزعامة ديغول وبتشجيع من الإنكليز[1]. بدأت الأوضاع تتأزم في سوريا ولبنان، منذ أوائل سنة 1941؛ فالجنرال دانتز التزم سياسة حكومة المارشال بيتان

(1) مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، مرجع سابق، ص 121.

الموالية للألمان، وراحت الطائرات الألمانية تحط في مطاري رياق وحلب، في طريقها لمساندة رشيد عالي الكيلاني في العراق، فيما تدفق الضباط الألمان والإيطاليون إلى بيروت ودمشق لتنسيق العمل مع المفوضية الفرنسية العليا. ولما اشتدت الأزمة ولم يتمكن الرئيس إده من التفاهم مع المفوض العسكري الفرنسي الجنرال دانتز في سبيل مواجهة الأحداث، رأى نفسه مضطراً إلى تقديم استقالته في 4 نيسان سنة 1941 [1].

أما بريطانيا، فحاولت استغلال ما أصاب فرنسا من ضعف في الحرب لإخراجها من لبنان وسوريا والحلول مكانها. وكانت على يقين من أنها لن تبلغ أهدافها إلا بإعلان استقلال تلك البلاد أولاً. ونظراً للنفوذ البريطاني الواسع في المشرق العربي، لم يكن من الصعب عليها التغلغل في سوريا ولبنان بعد إنهاء الوجود الفرنسي فيهما؛ فالقوة العسكرية الأساسية كانت بيد البريطانيين[2].

انطلاقاً من ذلك، كان على حكومة ديغول أن تفعل شيئاً بالنسبة إلى المنطقة، حيث تتوافر مصافي الزيت والجيش ولكنها تابعة بالولاء لحكومة فيشي في سوريا ولبنان. وحسب تقارير الفرنسيين الأحرار الواردة من سوريا ولبنان، كان الأمل ضعيفاً بانقلاب السلطات أو

---

(1) فؤاد أفرام البستاني: دائرة المعارف... مرجع سابق، ص 98.

(2) نيقولاي هوفنها نسيان: النضال التحرري الوطني في لبنان 1939 – 1958، دار الفارابي، بيروت 1974، ص 69.

القوات المسلحة على سلطة فيشي. لذلك رأى ديغول أن الظروف الدولية وتطلعات الشعبين السوري واللبناني إلى المستقبل الأفضل تجعل من الضروري جداً أن يعمل الفرنسيون الأحرار على اتخاذ قرار مع الحكومتين اللبنانية والسورية يقضي باستقلال البلدين، رغم أنهم كانوا يعتزمون الاستمرار في الانتداب، لكن هذا العزم تبدد أمام الأوضاع الخاصة والعامة[1].

كانت الضرورة تقضي على فرنسا الحرة أن تعلن استقلال هذين البلدين، وإلغاء نظام الانتداب، وعقد معاهدات من شأنها الاحتفاظ بالسيادة عليهما إبان فترة الحرب ومقتضياتها وينتهي هذا الوضع لدى انتهاء الحرب. وفي مساء 8 حزيران سنة 1941 أذاع الجنرال «كاترو»، مندوب فرنسا الحرة في مصر والشرق نداء من راديو القاهرة وألقت الطائرات الحليفة عند الفجر آلاف النسخ منه، جاء فيه: «الاعتراف بزوال الانتداب والعمل على إلغائه، والاعتراف العلني باستقلال سوريا ولبنان، وإبدال الانتداب بمعاهدة تحالف وصداقة مع فرنسا»[2].

وعلى أثر نداء كاترو أبرق «أوليفر ليتلتون»، وزير الدولة البريطانية للجنرال ديغول يقول: «لقد تعهدت بريطانيا وفرنسا باستقلال سوريا ولبنان وإعطائهما حقهما في السيادة والحرية، وعندما تتم هذه الخطوة

---

(1) مذكرات الجنرال ديغول: ترجمة: وفيق عطوي، الجزء الأول، منشورات الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1969، ص 100 – 102.

(2) منير تقي الدين: ولادة استقلال، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت 1953 ص 27.

سنعمل مختارين بأن يكون لفرنسا المركز المهم دون بقية الدول الأوروبية في دولتي سوريا ولبنان»[1].

وفي 12 تموز نشبت الحرب بين الإنكليز والفرنسيين الأحرار من جهة وبين فرنسيي فيشي من جهة أخرى، في حدود مرجعيون والناقورة. وكانت أهداف القوات الحليفة، الوصول إلى بيروت ورياق ودمشق. ودارت معارك دامية، وانجلت عن مقتل مئات الجنود. وقد نجح الهجوم على ضواحي الدامور في فتح طريق بيروت، فطلب الجنرال دانتز، قائد قوات فيشي، عقد معاهدة بين الطرفين، بعدها انسحبت قواته من سوريا ولبنان[2].

دخلت الجيوش المنتصرة بيروت في 15 تموز 1941، وجرى عرضها في ساحة الشهداء واحتل الإنكليز المراكز العسكرية فيها بينما راح كاترو وقادة الجيش الفرنسي وموظفوهم الإداريون يحتلون السرايا الكبيرة. واتخذ كاترو قراراً عيّن فيه نفسه مندوباً سامياً عاماً بالنيابة عن الجنرال ديغول، متمتعاً بجميع الصلاحيات المعطاة للمفوض السامي سابقاً بما فيها حق التشريع[3]. وشعر اللبنانيون منذ الخطوة الأولى أنهم يصطدمون بالفرنسيين، مع أنهم كانوا يبدون لهم كل لياقة على الصعيد الاجتماعي ولا سيما كبارهم وفي مقدمتهم الجنرال كاترو، وتأكد لهم ذلك من خلال رسالة الجنرال ديغول إلى الأمانة العامة لعصبة الأمم في

---

(1) مذكرات ديغول، مرجع سابق، ص 199.

(2) جريدة النهار، العدد 2241، تاريخ 16 تموز 1941.

(3) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 240.

28 تشرين الثاني سنة 1941، فاعتبر أن الوضع القانوني الناتج عن صك الانتداب لا يزال قائماً، وأنه لا يمكن تبديل هذا الوضع إلا بموافقة عصبة الأمم، وبعد إبرام معاهدات بين الحكومة الفرنسية وحكومتي سوريا ولبنان[1].

كانت الأحداث توحي بوضوح أن الجنرال ديغول لا يعتزم أن يسمح لدولتي المشرق سوريا ولبنان بتحقيق الاستقلال الصحيح، سواء في ذلك الوقت بالذات أم في أي وقت.

إن المواقف الفرنسية تجاه لبنان بلورت معارضة وطنية إسلامية مسيحية رفعت شعارات الاستقلال والسيادة الوطنية وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد[2].

وعقد يوم 25 كانون الأول سنة 1941 مؤتمر بكركي تحت رعاية البطريرك الماروني أنطوان عريضة بالذات. وكان شعار المؤتمر: «لا استقلال بدون إعادة الأوضاع الدستورية إلى لبنان». وافتتح البطريرك عريضة هذا المؤتمر بخطاب جاء فيه: «إن الشعب الحر له حرية سن قوانينه الدستورية التي تقدس الحريات الشخصية والحريات العامة... والشعب الحر له حق تقرير مصيره بملء الاختيار وله حرية التعاقد مع الدول الأجنبية... إن هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية

---

(1) بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة وثائق، بيروت 1969، ص 51 – 52.

(2) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، بيروت 1960 – 1961، ص 297.

فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين، ووقف للمصلحة اللبنانية...»[1].

وأعلن المؤتمر مقرراته الداعية إلى استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكّنه من تقرير مصيره بملء الاختيار، وحرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة، وسن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة، وانتخاب مجلس النواب انتخاباً حراً تمثل فيه الطوائف تمثيلاً عادلاً، وتسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد. إذ لا يمكن تقييد البلاد إلا بواسطة حكومة تمثل لبنان تمثيلاً حقيقياً حائزة على ثقة المجلس وتصديق مجلس نيابي منبثق عن انتخاب حر[2].

أغضبت هذه المقررات السلطة الفرنسية في لبنان، وأدركت فوراً مدى الخسارة التي تلحق بنفوذها نتيجة موقف البطريرك الماروني في مؤتمر بكركي. لقد ساعد موقف البطريرك عريضة وزعيم الكتلة الدستورية بشارة الخوري على تصليب التيار الماروني المناهض للفرنسيين والداعي إلى الاستقلال. وبذلك غدا مطلب الاستقلال ورفض الانتداب مطلباً جماهيرياً وطنياً على امتداد جميع أراضي لبنان، وطوائفه كافة، ولم يعد بمقدور الفرنسيين التلاعب بخيوط الطائفية وتسعير الاقتتال الطائفي[3].

وفي المقابل أظهرت القوى المدعومة من بريطانيا رغبتها في

---

(1) مسعود ضاهر: «لبنان، الاستقلال...» مرجع سابق، ص 121.

(2) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، مرجع سابق، ص 297.

(3) كمال جنبلاط: في مجرى السياسة اللبنانية، أوضاع وتخطيط، بيروت 1960 ص 118.

إجراء انتخابات نيابية في لبنان تنفيذاً لوصول المرشحين الموالين للإنكليز إلى السلطة. هذا الموقف عارضته فرنسا ورئيس الجمهورية اللبنانية ألفرد نقاش، غير أن الضغوط العربية دخلت لتصب في خانة إجراء الانتخابات. وبذلك اشتدت أزمة الانتداب الفرنسي طوال عام 1942، بسبب ضعف الوجود العسكري الفرنسي وفشل تحالفاته الداخلية وازدياد ضغط المعارضة اللبنانية وكذلك النفوذ البريطاني. رغم ذلك لجأ كاترو إلى آخر محاولة سياسية – طائفية يتعلق عليها مصير الانتداب والنفوذ الفرنسي بالذات. وكانت خطته تهدف إلى فرط عقد المعارضة الطائفية الذي تشكل في مؤتمر بكركي، وتحاول إعادة الموارنة إلى أحضان الأم الحنون. عندها أكد بشارة الخوري: «إن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة والتعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد»[1].

استمر الفرنسيون بالتخدير والتطمين حتى أطل شهر آب سنة 1942 وفوجيء اللبنانيون بوصول الجنرال ديغول إلى بيروت للمرة الثانية وأخذ يدلي بتصريحات، أنه لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولإجراء إنتخابات نيابية. ولكن المعارضة واجهته بشدة، مطالبة بإجراء انتخابات نيابية حرة تمهّد لإعلان الاستقلال الموعود، وبعد الضغوط البريطانية على حكومة الجنرال ديغول، أعلنت اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر في بيان أصدرته عزمها على

(1) بشارة الخوري: حقائق لبنانية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 244.

إعادة النظام الدستوري وإجراء انتخابات نيابية حرة في سوريا ولبنان. وفي 18 آذار 1943 صدر قرار المفوض السامي الجنرال كاترو رقم 129 أعاد بموجبه دستور 1926 مع كل ما كان عليه من تعديلات في عامي 1927 و1929 وبعد أن حذف النصوص القائلة بتعيين نصف النواب من قبل السلطة التنفيذية. وأقال كاترو الرئيس ألفرد نقاش وحكومته التي يرأسها سامي الصلح، وعين أيوب ثابت رئيساً للجمهورية وللحكومة المؤقتة وجعل مهمتها التحضير لإجراء الانتخابات النيابية[1].

اتخذ أيوب ثابت سلسلة إجراءات ومراسيم بوحي من المندوب السامي الفرنسي. ففي 17 حزيران سنة 1943 أصدر المرسومين 49 و50. كان هدف المرسوم الأول تسجيل المهاجرين اللبنانيين ومعظمهم من المسيحيين، وإعطاءهم حقوق المقيمين، فعارضه المسلمون. أما المرسوم الثاني فقد حدد المقاعد النيابية فجعلها 54 مقعداً، 32 للطوائف المسيحية و22 للطائفة الإسلامية (سنة، شيعة، دروز)[2]. هذا الأمر جدد النزاع بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن المعارضة الوطنية عرفت كيف تتصدى لهذه الخطة، وارتفع صوتها مطالبة بسقوط أيوب ثابت وإيجاد حكومة حيادية بعيدة عن التعصب الطائفي[3].

وقد عقد مؤتمر: إسلامي بتاريخ 19 حزيران 1943 في منزل مفتي

---

(1) باسم الجسر: الصراعات اللبنانية والوفاق، ١٩٢٠ – ١٩٧٥، دار النهار للنشر، بيروت 1981، ص 236.

(2) علي شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ – ١٩٤٦، دار الفارابي بيروت 1990، ص 185.

(3) جريدة البيرق: العدد 3689، تاريخ 23 حزيران 1943.

الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد تأكيداً لوحدة الصف، صدرت عنه مقررات، طالبت الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين 49 و 50 ومقاطعة الانتخابات إذا لم يتم ذلك[1]. وفي 21 تموز أقيل أيوب ثابت وتم تعيين بترو طراد مكانه (أرثوذكسي). وتم الإتفاق على أن يكون عدد النواب 55، 25 للمسلمين و30 للمسيحيين[2].

وجرت الانتخابات النيابية على مرحلتين في 29 آب و5 أيلول 1943، على أن يلتئم المجلس الجديد في 21 أيلول لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية. وقد خاضها الشعب اللبناني تحت شعارين أساسيين:

«الاستقلال التام الناجز أو الانتداب بثياب معاهدة فرنسية لبنانية»، وفي 21 آب دارت معركة انتخابية عنيفة بين الكتلتين الدستورية برئاسة بشارة الخوري والوطنية برئاسة إميل إدة، انتهت بفوز الأكثرية الاستقلالية في جميع المحافظات خارج جبل لبنان[3]. وانتهت الانتخابات بوصول بشارة الخوري إلى سدة رئاسة الجمهورية بأغلبية 24 صوتاً، وظهرت ثلاث أوراق بيضاء، وتغيب عن جلسة الانتخاب النواب: إميل إدة، كمال جنبلاط، أسعد البستاني، جورج عقل، أحمد الحسيني، عبد الغني الخطيب، جميل تلحوق، أيوب

---

(1) محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور «دار الكشاف».

(2) الجريدة الرسمية، العدد 4093 تاريخ 1943/8/11.

(3) أنيس صايغ: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بدون تاريخ، ص 158.

ثابت. وشكل رياض الصلح الحكومة الاستقلالية الأولى من الوزراء: حبيب أبي شهلا، سليم تقلا، كميل شمعون، مجيد أرسلان، عادل عسيران[1]. وفي 8 تشرين الثاني سنة 1943، ناقش مجلس النواب البيان الوزاري الأول الذي طالب بتعديل الدستور بما يضمن إلغاء نصوص الانتداب منه، وجعل اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، ونقل الصلاحيات والمصالح المشتركة إلى السلطات اللبنانية وتأكيد انتماء لبنان إلى محيطه العربي مع رفض الضمانات الأجنبية، فأقر التعديل بالاجماع[2]. اعتبرت السلطات الفرنسية أن التعديل الدستوري الذي أقدمت عليه الحكومة اللبنانية تحد للسلطة الفرنسية المنتدبة. لذلك أصدر المفوض «هللو» قراره رقم 464/ F.C، أوقف بموجبه العمل بالدستور وحل مجلس النواب، ثم أتبعه بقرار رقم 465/F.C، عين بموجبه إدة رئيساً للدولة والحكومة. وبعد صدور القرارين بادرت السلطات الفرنسية ليل 10-11 تشرين الثاني 1943 إلى اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء ونقلتهم إلى قلعة راشيا[3].

ورداً على الفراغ الدستوري، تشكلت حكومة موقتة في بشامون من نائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبي شهلا، ووزير الزراعة مجيد أرسلان، أخذت ترفع الاحتجاجات إلى الدول العربية والأجنبية.

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 4100 تاريخ 29 أيلول 1943.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، الجلسة الثالثة، 8 تشرين الثاني 1943، ص 40 - 41.

(3) جريدة صوت الشعب، العدد 663، تاريخ 26 تشرين الثاني 1943.

وأصدرت الحكومة الموقتة من مقرها في بشامون المرسوم الأول تاريخ 11/ 11/ 1943، يقضي بأن يمارس مجلس الوزراء الموقت الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية، والمرسوم الثاني بتعيين الكولونيل فوزي الطرابلسي قائداً أعلى لقوى الأمن الداخلي، وبلاغات إلى مأموري وموظفي الجمهورية اللبنانية باعتبار حكومة إميل إدة غير شرعية لأنها غير منبثقة عن الأمة وعينت بطريقة مخالفة للدستور، وبالامتناع عن القيام بأعمالهم، وإلى أمين صندوق الخزينة اللبنانية بمنعه من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزينة[1].

واجتمع المجلس النيابي فور اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء في 12/ 11/ 1943، وأقر بمادة وحيدة إبدال العلم القديم بالعلم اللبناني الحالي[2].

وأمام تضامن اللبنانيين، وعلى اختلاف مذاهبهم ومنازعهم الحزبية، وخروج النسوة اللبنانيات يطلبْن إلى ممثلي الدول الحليفة التدخل، أقفلت المتاجر وأعلن الإضراب وقامت التظاهرات في بيروت وبقية المدن اللبنانية، وانتقل الشعب إلى مرحلة العنف فنظم فرقاً للمقاومة الشعبية. عند ذلك قام الإنكليز والأميركيون بخطوة حاسمة، فوجهوا إنذاراً إلى المفوضية العليا للإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد عند الساعة العاشرة من صباح 22

---

(1) منير تقي الدين: ولادة استقلال، قسم الوثائق مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

تشرين الثاني 1943، وإلّا ستقوم القوات البريطانية بالإفراج عنهم[1].

اضطر الفرنسيون إلى الإفراج عن المعتقلين في 22 تشرين الثاني 1943، ليعودوا ويتولوا مقاليد الحكم من جديد. «لقد هزم الشعب اللبناني الجنرال ديغول»[2].

تكريس الطائفية السياسية

كانت التطورات السياسية لعام 1943 وما رافقها من مدٍّ وطني تحمل وعداً بالقضاء على الانقسام الطائفي للمجتمع اللبناني، فقد حمل رياض الصلح إلى مجلس النواب إعلاناً صريحاً بالتصدي للطائفية حين قال: «ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيّد التقدم الوطني... وقد لاحظنا أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان...»[3]. ومن جهة ثانية، قال رياض الصلح حول صيانة الاستقلال: «من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملموسة، فقد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير، فالاستقلال يجب أن لا يكون مجرد أنانية قومية وإرضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب

(1) منير تقي الدين: ولادة استقلال، المرجع نفسه، ص 64.

(2) اللايدي سبيرز: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ترجمة: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت 1947، ص 94.

(3) جان ملحة: مجموعة البيانات الوزارية، مكتبة خياط، بيروت 1965، ص 22.

أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة أن يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري، وتريد أن يظهر أثره في كل ناحية، وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعاً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة»[1].

في السابع من تشرين الأول 1943 عقد مجلس النواب اللبناني جلسته الأولى لدرس الأوضاع المتردية في البلاد والتصويت على الثقة. وأدلى رئيس الحكومة رياض الصلح بالبيان الوزاري الذي جاء فيه: «إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً ونريد سيادتنا الوطنية الكاملة»[2].

وأشار إلى أسلوب الحكم في المستقبل وضرورة تعديل الدستور وإلغاء الطائفية والقضاء على مساوئها لأنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية التي يتألف منها الشعب اللبناني[3]. وقد ظن اللبنانيون أن ما جاء في البيان الوزاري في 7 تشرين الأول 1943 حول ضرورة إلغاء الطائفية سوف يتحقق، سيما وأن أكثر الفئات اللبنانية كانت مستعدة لقبول أي قرار إصلاحي تتخذه الدولة حيث خرجت قوية متماسكة بعد أزمة تشرين 1943، كما أن فئات الشعب ذاتها

---

(1) جان ملحة: مجموعة البيانات الوزارية.

(2) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة 7 تشرين الأول 1943. ص 11 – 12.

(3) المصدر نفسه، ص 12.

توحّدت أثناء الأزمة المنصرمة[1].

غير أن من أخطاء الحكومة أنها لم تقم بإلغاء المواد الخاصة بالطائفية سواء الوارد منها في الدستور اللبناني أو المعمول بها عرفاً، بل على العكس، فإن العهد الاستقلالي حافظ عليها رغم التعديلات الدستورية التي تتطرق إلى المواد الطائفية[2].

وعلّق جورج حنا على هذا الموضوع فقال: «ابقيت عقلية الحكم في الداخل في عهد الاستقلال، كما كانت عقلية الحكم في عهد الانتداب، وبين ليلة وضحاها عاد الخلاف الطائفي يذر قرنيه وأخذت الطائفية وجهاً جديداً هو الوجه التجاري... وأصبحت الطائفية أولى مشكلات لبنان الحكم ولبنان الوجود»[3].

ورأى مسعود ضاهر أن الميثاق لم يلعب دوراً أساسياً في توحيد لبنان المخلّع إلى مجموعات طائفية بل سارع إلى تجميع هذه الطوائف في وحدة فوقية أبقت على كوامن التناقضات في داخلها ولم تسع إلى إزالتها بل عملت على تأجيل انفجارها[4].

فالاستقلال الذاتي للطوائف له جذوره التاريخية، وقد أصبح

---

(1) حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان، (1943 - 1952). معهد الإنماء العربي، بيروت 1981 ص 190.

(2) المرجع نفسه، ص 191.

(3) جورج حنا: العقدة اللبنانية، بيروت 1957، ص 24.

(4) مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي - بيروت 1977، ص 252.

من التقاليد الثابتة في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، وهو من المسلمات والثوابت التي قام عليها النظام.

وهذا ما أكد عليه قانون 2 نيسان 1951، الذي حدّد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية، ومن ثم المرسوم الاشتراعي رقم (18) تاريخ 13 كانون الثاني 1955 المعدّل بقرار رقم (5) تاريخ 12 آذار 1967 المتعلق باستقلال الطائفة السنية في مجال أحوالها الشخصية، والقانون الصادر بتاريخ 13 تموز 1962 الخاص باستقلال الطائفة الدرزية، والقانون رقم (72/ 67) تاريخ 19 كانون الأول 1967 المتعلق باستقلال الطائفة الشيعية، بحيث انتظم اللبنانيون جميعاً في طوائف تتمتع بإدارة ذاتية في نطاق محدد[1].

كما جاء قانون الموظفين الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم (112) تاريخ 12 حزيران 1959 ليكمل عقد التمثيل الطائفي بنصه في المادة (96) منه على وجوب مراعاة المادة (95) من الدستور في تعيين الموظفين.

من ناحية أخرى، جاء قانون الانتخابات الصادر في 26 نيسان 1960 أيضاً ليكرّس قاعدة التمثيل الطائفي في اختيار أعضاء المجلس النيابي ويحدد نسبة تمثيل كل طائفة في البرلمان[2].

هذه الوضعية جعلت المجتمع السياسي اللبناني قائماً على

---

(1) خالد قباني: ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل، (محاضرة) بيروت، تاريخ 30 كانون الأول 1987.

(2) المرجع نفسه.

طوائف تؤلف كل منها كياناً ذاتياً، بحيث أصبحت أجزاء عضوية في الدولة، فهي لا تتمتع فقط باستقلال تشريعي وقضائي وإداري في شؤونها الذاتية، وإنما تشترك من جهة ثانية، وعبر ممثليها في تكوين إرادة الدولة، من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها وتسييرها.

فمن الواضح إذاً، أن الطائفية كانت سبباً في تفكك المجتمع ليس فقط من ناحية تقسيمه إلى جماعات مختلفة من جهة الدين والمعتقد وبعض العادات والتقاليد، بل لأنها جيّرت التناقضات الأساسية في المجتمع وحوّلتها إلى تناقضات «مفسّخة» بدلاً من أن يؤدي تفاعل هذه التناقضات إلى تخطي هذا الواقع للمجتمع إلى وحدة اجتماعية متماسكة تكون عنوان مجتمع جديد[1].

لا شك أن هذه التطورات حالت دون بناء دولة وطنية بالمعنى الذي يعبّر عن طموح ومصالح كل أبناء الوطن الذي تحمل اسمه، الأمر الذي يغلب أولوية المجتمع الأهلي وغلبته على الاجتماع الوطني حول الدولة. ولما كان المجتمع الأهلي هو مجتمع طوائف ومذاهب وعائلات، ولما كانت هذه البنى الاجتماعية قد وجدت قبل تاريخ إنشاء الدولة المحدثة واستمرت عبرها، ثم ما لبثت أن اتخذت أشكالاً مؤسسية وحزبية تتواصل أو تتصارع مع مواقع السلطات فيها، فإن الواقع الاجتماعي السياسي الذي نتج عن ذلك، والذي كان ينمو

---

(1) فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت 1986، ص 248.

نحو التناحر لا التوحد هو الذي اخترق الدولة وحوّلها إلى هيكل من التحالفات التراتبية لممثلي الطوائف والمناطق[1].

وقد تحكّمت تراتبية ممثلي الطوائف بالمجالات السياسية والعسكرية والإدارية والتمثيلية، أي الاستمرار في النمط الانتدابي دون تغيير جذري، والقاضي بالانتقال من إدارة على النمط الفرنسي يديرها لبنانيون بإشراف فرنسي مباشر إلى إدارة لبنانية يديرها لبنانيون دون وجود فرنسي مباشر.

التطورات السياسية

إن دولة الطوائف اللبنانية المتعايشة بعد الاستقلال لم تسع إلى إلغاء الطائفية عملياً بل إلى ترسيخها على قاعدة التوزيع للمناصب بين الطوائف.

وإذا تجاوزنا بعض التصريحات اللفظية حول إلغاء الطائفية في لبنان، فإن منهج الاستقلاليين لا يسمح بالاستنتاج أبداً أن في نيتهم إزالة الطائفية. وقد أشار بشارة الخوري (مجموعة خطب)، إلى هذا المنهج في خطاب له في بكركي بتاريخ 17 كانون الثاني 1941، تحت عنوان «استقلال تحميه وحدة طائفية»، جاء فيه: «إن الله المسيطر بقوته وجبروته على شؤون الناس يرعى هذا الاستقلال بعنايته، ونحن نشعر بهذه العناية تقود كل عمل نقوم به ونعرف ما للطائفة المارونية من

(1) وجيه كوثراني: الاشكال الثقافي – الأيديولوجي في لبنان – (محاضرة) بيروت تاريخ 26 كانون الأول 1987.

أفضال على قيام هذه المناعة الاستقلالية بالجبل الأشم، كما نعرف ما للمسلمين من فضل على خدمة هذا الاستقلال»[1].

فالطائفية لدى بشارة الخوري كانت حجر الزاوية في تكوين هذا البلد، وأنها ليست حديثة العهد في لبنان، وقال: «... نحمد الله على أننا إن لم نتخلص قريباً من هذا القيد، فالطوائف أصبح في مقدورها أن تقدم موظفين ذوي كفاية، ولم يعد العلم وقفاً على طائفة دون أخرى»[2].

القناعة إذاً أن لا بديل للبنان الطائفي إلا بلبنان أكثر عدالة في توزيع المناصب بين الطوائف، مما جعل الطوائف العديدة في لبنان تمتاز بسعيها المتواصل لتعزيز التفاهم فيما بينها، ولأن تفي بحقوق بعضها البعض بعدل متبادل ولأن تتواصل بمحبة صحيحة، تحت شعار «الطائفية العادلة» هي البديل، تلك هي سمة الفكر السياسي للميثاق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الطائفية لا يمكن أن تولّد عدالة بل تمزقاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وسكانياً لأبناء الوطن الواحد[3].

ودولة الطوائف المتعايشة والمستقلة لا تعني المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات بل الاعتراف بأفضلية طائفة على

(1) بشارة الخوري... مجموعة خطب. الجزء الأول ص 120.

(2) المرجع نفسه، ص 29.

(3) مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الانماء العربي – بيروت 1978، ص 367.

أخرى، ليس في الحاضر فحسب بل في الماضي والمستقبل أيضاً[1].

وفي هذا السياق نشير إلى ما قاله كمال جنبلاط: «كانت سياسة بشارة الخوري ورياض الصلح، من هذه الوجهة... تعوزها الجرأة الخالقة للأمة وللتاريخ في لفتة من قدر التطور السانح... كان يجدر الالتفات إلى تكوين وطن لبناني متحرر من الطائفية ومن الأوضاع التأخرية، وفي تخطيط وتوجيه صارم وتعديل تدريجي للقوانين والدستور والأنظمة... ثم إن المشاكل السياسية والاجتماعية التي يتغاضى رجل الدولة عن حلّها في الوقت المناسب تتعاظم مع الزمن وتتعقد وتصبح مصدراً لسواها من المشكلات[2]. وفي المجال ذاته قال جنبلاط: «لقد فاتت كميل شمعون ذاته فرصة تبديل الوضع اللبناني على الشكل الذي يتوجب، يوم حمله إجماع الشعب والمجلس النيابي إلى كرسي القيادة الأولى في الدولة، وكانت سياسته تقوم على إثارة وتغذية روح الطائفية... واتباع سياسة التغريد الطائفي... وقد بلغ استغلال شمعون للطائفية مبلغاً من نفوس الجماهير المسيحية شعر هو من جراء نجاحه بالقوة إلى درجة أنه في آخر عهده اعتبر نفسه حامي النصارى في لبنان وأن رجال الإكليروس موظفون عنده لا أكثر»[3].

في هذه الظروف القاسية، تسلّم فؤاد شهاب مسؤولية الحكم

---

(1) مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، مرجع سابق، ص 247.

(2) كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية، الطبعة الرابعة – المختارة – لبنان 1987، ص 69.

(3) المرجع نفسه، ص 72.

في لبنان، وبرزت من خلاله الشهابية كتيار جديد له مميزاته وأسلوبه الخاص في النظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي وإلى الوضع الإداري للدولة في لبنان، وحملت معها رؤية جديدة في معالجة هذه القضايا والأوضاع المذكورة وفي رسم سياسة لبنان العربية. إن إدراك فؤاد شهاب لهذه العوامل الأساسية المؤثرة والمتفاعلة في الوضع اللبناني هو ما جعل الشهابية تتميز في الحقل العربي بانتهاج سياسة جديدة بديلة لسياسة الحكم الشمعوني، تقوم على المراعاة وحسن الجوار مع البلدان العربية، اعتقاداً بأن ذلك يخفف من الأزمات السياسية والاقتصادية والطائفية في الداخل، ويساعد على الاستقرار[4].

لقد لقيت هذه المميزات والمحاولات للشهابية، والاتجاه نحو التخطيط والدراسة، التأثير من جانب أوساط واسعة في لبنان متنوعة الانتماءات الاجتماعية.

رغم ذلك لم تخرج إصلاحات الشهابية عن إطار النظام القائم، وأن الدوافع الأساسية لتحقيقها، هي الحرص على تجنيب لبنان الهزات والثورات التي تنتج عن ترك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تزداد تفاقماً[5].

وبلغة هذه الأيام يمكن القول: إن الرئيس فؤاد شهاب قد حقّق

(4) موريس نهرا: شهاب والشهابية، ما لهما وما عليهما، مجلة الأخبار العدد 15، تاريخ 5 أيار 1973، ص 8.

(5) المرجع نفسه، ص 9.

للقوى الطائفية نوعاً من التقسيم أيضاً، فقانون الانتخابات الذي أصدره فؤاد شهاب وقسّم بموجبه بيروت إلى منطقة شرقية (مسيحية) وغربية (إسلامية) يفصل بينهما طريق الشام قام لغاية تمثيلية انتخابية بحتة إذ تم بناءً على طلب الزعامات الطائفية التي خشيت على نفسها من انتخابات تجري على نطاق بيروت ككل، ولكن النتائج كانت في النهاية تقسيمية إذ أصبح المسيحي ينتخب المسيحي، والمسلم ينتخب المسلم، ولم يعد المرشح محكوماً بمراعاة الطوائف غير طائفته[1].

وهناك من يعتبر أن فؤاد شهاب بخلقه أجهزة خاصة بمراقبة الحصص الطائفية في إدارة الخدمة المدنية وغيرها قد خلق نوعاً من الطائفية المنظمة التي لا يظلمها من ينعتها بأنها نوع من أنواع التقسيم. وقد جاء شارل حلو إلى الرئاسة نوعاً من الاستمرار للنظرة ذاتها في السياسة اللبنانية.

وكان مجيء سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية، باسم موارنة الشمال الذين هم في الحقيقة «مسلمو الموارنة» من ناحية الغبن العمراني والاقتصادي والاجتماعي المرافق للغبن السياسي بالتأكيد. لقد اعتبرت المارونية السياسية دور الرئيس سليمان فرنجية صاحب شعار «وطني دائماً على حق» نجدة لها، ولكن من المفارقات أن ممثّل فقراء المسيحيين ظهر أقرب إلى المسلمين والعرب[2].

---

(1) المارونية السياسية – سيرة ذاتية، كتاب السفير (بدون تاريخ)، ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص 72.

في شباط سنة 1975، اغتيل معروف سعد في صيدا، مما أدى إلى اضطرابات لم تلبث أن هدأت، إلى أن كان 13 نيسان من السنة نفسها، حين حصل حادث عين الرمانة، (في بيروت) فأدى إلى خلافات دامية متقطعة وصدامات متفرقة، ولم يلبث الوضع أن هدأ نوعاً ما بداية الصيف. وفي منتصف الصيف انفجر الوضع من جديد ولكن بشكل حاد، ومن الحوادث المتفرقة هنا وهناك عمَّ القتال مناطق متعددة، وأيقن الجميع أن البلاد ستغرق في مزيد من الدماء والفوضى والفتن.

وفي فترة هدوء نسبي حصلت أواخر كانون الأول من سنة 1975 وامتدت إلى 11 آذار 1976 جرت اتصالات داخلية وخارجية، بعدها أعلن الرئيس سليمان فرنجية رسالة سميت «بالوثيقة الدستورية» تتضمن العناوين الكبيرة للإصلاحات الدستورية المقترحة. أهمها: «إن الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش أخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الأخوي الكريم متجاوباً أبداً، مع إرادة اللبنانيين»[1] . كما أكدت الوثيقة العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، «فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنياً... وتوزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً

(1) حسيب نمر: أسس الكيان الطائفي اللبناني، الطبعة الأولى - دار الكاتب - بيروت 1978، ص 221.

ضمن كل طائفة،... وإزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى»[1].

والجدير بالذكر أن الوثيقة الدستورية حدّدت هوية لبنان القومية بشكل صريح لا يقبل لبساً ولا إبهاماً، فهي تجاوزت في هذا الصدد الدستور والميثاق، وجعلت للبنان هوية قومية تتفق وتاريخه وطبيعته إذ جاء فيها ما يلي: «إن لبنان بلد عربي سيد حر ومستقل.. إنه مهد الدعوات التي شعّت مشرقة في العالم العربي.. وإنه صوت العرب في الدنيا على يد أبنائه المقيمين والمغتربين»[2].

إذا أردنا أن نحكم على النظام اللبناني بين (1943و1975) من خلال هذه المعطيات، لوجدنا أن الثوابت التي قام عليها النظام والتي استندت إلى مرتكزات تاريخية، وتجلت ليس في النصوص الدستورية والقانونية فحسب، وإنما في مجمل الحياة السياسية لم تؤد إلى الاستقرار المنشود، ولا إلى الازدهار المطلوب، ولا إلى الوفاق المرتجى ولا إلى العدالة والمساواة، ولا إلى السلام الموعود، بل إن هذا النظام بكل معطياته التاريخية والنفسية، وثوابته الراسخة في أعماق المجتمع السياسي، قد أدّت، كما يثبت الواقع والشواهد التاريخية، وآخرها الحرب الأهلية الأخيرة (1975–1990)، إلى الدمار والخراب وضرب صيغة التفاهم التي عمل عليها اللبنانيون سنين

---

(1) حسيب نمر: أسس الكيان الطائفي اللبناني، ص 222 – 223.

(2) المرجع نفسه، ص 231.

طوال، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الفشل[1].

البعض يرد هذا الفشل إلى طبيعة النظام الطائفي الذي حمل في طياته بذور الانهيار لأنه ناقض كل القيم والمبادىء الإنسانية والسياسية، وتعامل مع المواطن بحسب انتمائه الطائفي لا بحسب انتمائه إلى وطن ودولة. والبعض الآخر يرد الأسباب إلى ضعف السلطة المركزية وإلى صيغة 1943 المعبّر عنها بالميثاق الوطني الذي كان بنظرهم اتفاقاً على توزيع الغنائم بين أهل الحكم والسياسة أو البعض الذي يرى في عدم توافر رجال سياسة على مستوى القيادة مصدراً لكل المفاسد والشرور، وبعضهم يرى في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والفئات اللبنانية سبباً هاماً ورئيساً من أسباب تفجر الصراعات والنزاعات الداخلية. وقد تكون هذه الأسباب مجتمعة وراء الأزمات المصيرية والدورية التي تعرّض لها لبنان، ولكن المهم أن الصيغة التي كانت قد أثبتت فشلها في الحؤول دون حصول هذه الأزمات المتكررة، أو احتوائها على الأقل، على مر تاريخ لبنان الحديث، بحيث إنه لم يبق في ذاكرة اللبنانيين الجماعية، إلا صور الحروب والمجازر التي حصلت منذ عهد القائمقاميتين، مروراً بالمتصرفية، فالانتداب، فالمرحلة الاستقلالية، لدرجة أن أي صراع بين اللبنانيين كان من شأنه

(1) خالد قباني: ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل، (محاضرة)، بيروت 30 كانون الأول 1987.

إحياء كل صور التاريخ البشعة، التي أدخلتها الثقافة التاريخية والتربوية بصورة سلبية في أذهان وذاكرة الأجيال الناشئة، إيقاظاً للحساسيات الطائفية واستثارة للغرائز العصبية والدينية مما أدى إلى ظهورها بأشكال مدمّرة من العنف. وكان أجدر أن تستغل تلك الأحداث في بناء ذاكرة جماعية لدى الأجيال الصاعدة تنبه إلى هول الكوارث التي أدت وتؤدي إليها الحروب الأهلية ومدى كلفتها على مختلف الأصعدة لتشكل ناقوس الخطر كلما لاحت في الأفق تلك الحروب أو اللجوء إلى العنف من أجل حل النزاعات الداخلية[1].

انطلاقاً من ذلك نقول: إن قضية تطور لبنان، واتجاه هذا التطور أصبحت أكثر فأكثر القضية المحورية التي يدور حولها الصراع في لبنان بمختلف أشكاله، وعلى مختلف مستوياته. واتسع هذا الصراع وتعمق باستمرار شاملاً فئات اجتماعية ذات انتماءات طبقية وفكرية مختلفة، بعضها كان إلى حين يضع نفسه خارج إطار الصراع السياسي رغم وجوده الفعلي داخل هذا الإطار طوال الوقت.

ودلّت جملة من الشواهد والوقائع المادية على أن هناك شبه إجماع في الآراء مع اختلاف منطلقاتها وبصرف النظر عن شمولها أو جانبية نظرتها إلى القضية، على أن المجتمع اللبناني عاش أزمة تطور عامة برزت بكل أبعادها على الصعيد السياسي باعتباره البناء الفوقي للنظام الذي تستوي عليه في نهاية المطاف نتائج جميع التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي تنخر في بنيانه التحتي.

---

(1) يراجع محاضرة خالد قباني: ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل.

وأزمة التطور السياسي التي واجهها لبنان ليست أزمة عابرة أو جزئية. وبروزها الحاد لا يعني أنها نتيجة أسباب ظرفية تزول بزوالها.

إنها في حقيقتها أزمة بنيوية كمنت مسبباتها الرئيسة والفعلية في بنية النظام الاقتصادي - الاجتماعي.

والسمة الأساسية لهذه المرحلة هي تفاقم أزمة النظام اللبناني وتصاعد الحركة الشعبية في لبنان من جهة، واحتدام المعركة بين حركة التحرر العربية وبين الامبريالية على مختلف الجبهات، وانعكاس هذه المعركة بكل ثقلها على الوضع الداخلي، من جهة أخرى.

ففي لبنان لم يعد باستطاعة البنية السياسية خلال عامي (1974 - 1975) احتواء التحركات الشعبية واستيعابها في إطار النظام القائم؛ فالقضايا التي طرحتها هذه التحركات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية، بأبعادها الستراتيجية، تجاوزت بطبيعتها ومحتواها قدرة الحكم اللبناني وطبيعته.

الحرب الأهلية في لبنان 1975 «الأزمة والنظام»

بدأت عوامل الحرب الأهلية بالنضوج مع أواخر الستينيات من القرن العشرين وعلى امتداد النصف الأول من السبعينيات. كان الوضع اللبناني قد دخل طوراً جديداً، طور الأزمة الاجتماعية المستفحلة بفعل استفحال تناقضات النظام الاقتصادي المتبع، وما بدأ يولده من آثار سلبية مدمرة على الاقتصاد الوطني ككل في إطار انعدام التوازن بين قطاعاته وتبعيته المتزايدة للسوق الرأسمالية العالمية.

لذا كان من الطبيعي أن تشهد الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية بدء عملية انتقال من مستوى التعبير المطلبي المتناثر المفكك لفئات اجتماعية يصوغ كل منها مطالبه من موقعه المنعزل، إلى مستوى التعبير المترابط عن هذه المطالب في سياق حركة شعبية عامة كان كل نمو تحققه يدفع نضالاتها الاقتصادية الاجتماعية خطوة نحو التسييس، أي نحو التحول من الصعيد المطلبي إلى الصعيد السياسي العام[1]. إضافة إلى أنه في وضع كالوضع اللبناني يحبس نظامه السياسي التحركات المطلبية في قوالب طائفية ويجبرها على التعبير عن نفسها حين تنتقل إلى الصعيد السياسي على مستوى الطائفي، كان من الطبيعي أن تشهد تلك الفترة أيضاً نمواً لحركات المطالبة الطائفية التي كانت تصارع تحت شعارات إزالة الحرمان عن طوائف معينة، إلا أنه كان واضحاً أن هذا الصراع الذي يأخذ على الصعيد السياسي مظهراً طائفياً إنما يغلّف بالفعل حيزاً من الصراع الاجتماعي المحتدم في كل المجالات[2].

إن هذا الشكل الطائفي للحرب، رغم الافتعال الواضح فيه، ليس طارئاً، بل تبلور بفعل ما كرّسه ميثاق 1943 من تقاسم للسلطة وللمواقع الأساسية فيها، ومن تقاسم للبلاد، تبلور في تمايز واضح برزت فيه امتيازات بشكل عام لفريق طائفي دون آخر وعلى حسابه، ولمناطق

(1) يراجع كتاب محسن إبراهيم: الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت المساء، الطبعة الأولى - بيروت 1983، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 22.

ذات لون طائفي معيّن دون مناطق من لون طائفي آخر، وعلى حسابها؛ الأمر الذي رسّخ الشكل الطائفي للصراع السياسي، وعمّقه، وأعطاه هذه الاستقلالية النسبية عن محتواه السياسي. وطبيعي أن نرى، أن هذا الانقسام في ظل الامتيازات من جهة، والحرمان من جهة ثانية، التي ترافقه، بين الطوائف والمناطق لا يلغي أساس الانقسام، ولا يلغي الفروق بين الفئات الاجتماعية داخل كل هذه الطوائف، أياً كان وضعها وموقعها في الانقسام وفي الحصص[1].

يطيب لكثير من محترفي الكتابة التشديد الدائم على الصراع الطائفي في الحرب الأهلية اللبنانية، مع رفض قاطع لوجود أية مسحة للصراع الاجتماعي فيها. فالساحة اللبنانية، برأيهم، ساحة طائفية من النموذج الساطع. فيتحدثون عن كتل بشرية طائفية متجانسة باسم الشيعة والموارنة والسنّة والدروز، ويستدلون على ذلك بكل النماذج الطائفية المتوافرة لديهم. أزاء ذلك نؤكد أن المسألة الطائفية في لبنان كانت عقبة كبرى أمام وحدة اللبنانيين وتشكّلهم كدولة وكوطن.

وعلى الرغم من صحة القول، فإن الصدامات الدموية فيه لم تكن مجرد صدامات طائفية فقط بل اجتماعية كذلك، لأنها تزامنت مع اشتداد الأزمات الاجتماعية الحادة التي هددت مصالح القوى السياسية المسيطرة، علماً أن الصدامات ارتدت دوماً مظهراً طائفياً

---

(1) كريم مروة: دروس واستنتاجات أولية في حرب أهلية لم تنته، مجلة الطريق، العدد الرابع، كانون الأول 1983، ص 17.

لا يجوز نكرانه أو التقليل من أهميته. فقد شهدت معظم المناطق والطوائف تبدلات سكانية هامة إثر الصدامات الدموية، إذ نزح قسم كبير من مختلف الطوائف اللبنانية إبان الحرب اللبنانية (1975)، والتي لم تعرف فيها الطوائف استقراراً أكيداً لأنها معرّضة في معظمها للاقتلاع من الأراضي التي تسكنها منذ مئات السنين[1].

ولقد لعب الوجود السكاني الداخلي، بوجهه الطائفي في مناطق معينة، دوراً أساسياً في الصدامات المحلية التي تطورت بسرعة تبعاً للتوازنات الطائفية المحيطة أو البعيدة، كما لعب الشعور الطائفي دوراً هاماً في تكتيل الطوائف على امتداد الرقعة الجغرافية اللبنانية كلها، إذ صوّر لأبناء هذه الطوائف أن مصير الطائفة كلها مهدّد بالزوال ولا بد من نجدة الضعفاء من أبنائها المحاصرين بالعدو الطائفي في أية منطقة لبنانية.

فالحقد الطائفي تجاه أبناء الطوائف الأخرى، وشهوة الانتقام وتهجير الآخرين خشية أن يحل التهجير بهم، يدفع الطائفيين إلى ارتكاب أكثر أنواع القتال بربرية لأنها تنطلق من موقف نفسي مريض لا يرى في المعركة إلا أحد الوجهين «قاتل أو مقتول». ومرد ذلك إلى الانغلاق الطوائفي اللبناني طوال تاريخ لبنان الحديث والمعاصر[2].

---

(1) مسعود ضاهر: عن السلطة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية، مجلة الطريق، العدد الرابع كانون الأول 1983، ص 93 – 94.

(2) سليمان تقي الدين: مشاركة طائفية أم ديموقراطية وطنية، كتاب إشكاليات السلام في لبنان – منشورات جمعية المقاصد: بيروت 1987، ص 439.

«الأزمة قائمة في لبنان، ولا يفيد أن ننكرها... فالفرقة لا تزال، هي هي، والتسابق على النفوذ بين الطوائف لأجل السيطرة السياسية والاقتصادية لا يزال على أشده، والكيانات السياسية للعائلات لا تزال قائمة، والخلط والتوحيد الخاطىء بين السياسة والدين في ذهنية الفرد والجماعة يظل المحور الأساسي للتوجيه السياسي والاجتماعي... ويغلب هذا اللون ويسيطر هذا الاتجاه أكثر في الطوائف التي تشعر أو يزداد شعورها بمركب الأقلية، بمركب الدفاع عن النفس، بهذه العاطفة المريضة تتغذى في نفوس المؤمنين وغير المؤمنين، روح الوطن القومي الديني الزمني، والتي تتخلى عن مفهوم الوطن لتكرس مفهوم اللجوء والحماية»[1].

هكذا بدا لبنان، وكأنه بلد موبوء بمختلف الفيروسات الاجتماعية، التي لا يرجى منها شفاء، وكأنه لم يكتب له البقاء، فكلما مرّ شهر بدا التفاؤل في إنقاذه أوهى من شعرة، بل إنه لمن المؤسف، أن اللبنانيين قد تأخروا كثيراً في إدراك هذه الحقيقة[2].

لقد كشفت الحرب الأهلية أن الأزمة في لبنان أعمق من كونها أزمة علاقات بين القوى السياسية الطائفية، إنها أزمة مجتمع لم يستطع أن يطور في تاريخية عوامل التشارك الاجتماعي الطائفي إلى حد

---

(1) مسعود ضاهر: عن السلطة الطائفية... ص 95.

(2) كمال جنبلاط: في السياسة اللبنانية – أوضاع وتخطيط، لجنة تراث كمال جنبلاط 1978، ص 46 – 47.

ترسيخ عناصر الوحدة المجتمعية على أسس من القيم المشتركة. هنا بالذات تكمن مسؤولية الصيغة السياسية الطائفية، التي كان من منطقها ومستلزماتها أن تطور عناصر اللحمة الطائفية لتميز في المجتمع الشخصية الطائفية على حساب الولاء الوطني وروح المواطنية الحقة[1].

أما المسؤول عن هذا الواقع فهو النظام نفسه (1943–1975)، ولا يجوز تغييبه تحت مختلف الذرائع والأوهام. فكل حدث اجتماعي له أسبابه الموجودة على أرض الواقع، أي إن الدولة اللبنانية عبر تاريخها الطويل هي المسؤول المباشر عن التمايز الطائفي والمناطقي. لقد كانت الدولة اللبنانية، عبر أجهزتها الإعلامية المتنوعة، تمجّد الانقسام الاجتماعي على أساس طوائفي لا بل تدفع بهذا الانقسام نحو حدوده القصوى عندما تجعل منه تعدداً حضارياً أو ثقافياً، مع ما يحمل هذا التضخيم من تشويه حقيقي للحضارة والثقافة معاً. وقد رافق ذلك شعور بالتمايز، وأحياناً كثيرة بالتعالي الحضاري الزائف لطائفة على طوائف أخرى. فكانت الدولة بذلك ترسّخ سياسة بالغة الخطورة تقضي على فكرة الوحدة الوطنية وكل أشكال التدامج المجتمعي. هكذا تحولت الطائفية في لبنان إلى سياسة مدروسة ومستمرة منذ سنوات طويلة، وهي الوجه العملي الذي كشف عن النظام السياسي

---

(1) جوناثان راندال: حرب الألف عام في لبنان، ترجمة فندي الشعار، دار المروج – بيروت 1984، ص 10.

اللبناني في جميع المجالات الإدارية والسياسية والعسكرية والإنمائية.

إن الدولة اللبنانية، بشكلها المستمر منذ الانتداب مروراً بمرحلة الاستقلال وانتهاء بفترة الحرب الأهلية الأخيرة 1975، هي النتاج الطبيعي للتركيبة الطائفية، للمجتمع اللبناني وليست غائبة عن أي جانب فيها.

التدهور الاقتصادي والاجتماعي

لقد غيرت الحرب اللبنانية معالم الحياة بشكل أعمق مما يمكن أن نتصور، وانتهى عهد قطاع الخدمات الذي يشكل حوالى 70 % من الدخل القومي، ودمّرت بنية قطاع السياحة والاصطياف، وفقد قطاع المصارف معظم أدواره، وشهد هجرة واسعة لمدّخراته، ونزوحاً لخبراته، وانهار في لبنان نظام المواصلات الشامل الذي تميز به وجعل منه همزة الوصل الفاعلة في محيطه وجواره القريب والبعيد[1].

ودمرت الحرب الأهلية قسماً كبيراً من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد اللبناني، ولحقت الخسائر المادية والبشرية بجميع المؤسسات والمناطق والقطاعات المختلفة بحيث حصل تراجع كبير في الإنتاج الزراعي والصناعي، وهجرة في اليد العاملة المتخصصة حيث تركت آثاراً كبيرة على جميع فروع الاقتصاد، وحصل نقص عام في عرض السلع والخدمات وحتى في البضائع المستوردة، كان له دور فعّال في

---

(1) سلطان حيدر: الاحتياجات المجتمعية العاملة في لبنان – المحور الزراعي، محاضرة– 13 شباط 1991، ص 2.

زيادة التضخم وارتفاع الأسعار[1]. وبناءً على هذا الواقع الجديد، وبعد أن تقلصت القوة الشرائية للأجر وارتفعت الأسعار وتفاقمت المشكلة المعيشية التي كان من أبرز ظواهرها صعوبة تأمين الغذاء لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط، وتخوّف الناس من حرب الجوع، وتساءلوا: هل يواجه الشعب اللبناني خطر المجاعة؟

رغم هذا الواقع اعتمد أرباب الاحتكار وكبار التجار ولحقهم الصغار، هامشاً حراً لصرف الدولار التجاري فهم يسعّرونه بقيمة تجارية أعلى من قيمته المصرفية، حتى إن الدولار التجاري كان يزيد بنسب يحدّدها التجار عن سعر صرفه الرسمي، فخرج الدولار التجاري من لعبة المضاربة، بمعنى أنه لم يخضع لعمليات الهبوط والارتفاع وحافظ على وتيرة واحدة، ارتفاع مستمر ودوري بصرف النظر عن سعر صرف الدولار والليرة[2].

وعلى الصعيد الاجتماعي، فرضت ظروف الحرب الامتناع عن الذهاب إلى مراكز العمل، مهما كان منصب الفرد أو موقعه في بنية المشروع الاقتصادي أو الأهمية المادية والكسب المتوقع منه، كما خسر عديدون عملهم فكبر جيش العاطلين عن العمل، وبدأت

---

(1) حسن عواضة: الوضع المالي العام في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الطريق، العدد الرابع، آب 1984، ص 22.

(2) مجلة الإنسان، العدد 13 – 14 كانون الثاني 1991، ص 51.

المداخيل الخاصة بالأسرة تتأثر، فانعكس الأمر على ميزانيتها، وعلى إنفاقها وعلى اختيار المدارس للأبناء[1].

وتجدر الإشارة إلى أهم هذه الظواهر وأخطرها أي الإفقار المطلق والنسبي الذي طاول ولو بدرجات متفاوتة فئات كبيرة من الشعب اللبناني في الريف والمدينة على السواء، مع تهميش متزايد للشرائح الدنيا من هذه الفئات، وتزايد ظاهرة البؤس نتيجة توالي موجات التهجير، وتفاقم البطالة وتدهور القوة الشرائية لمداخيل الأجراء، والتغيرات الكمية والنوعية في تركيب الفئات العاملة نتيجة تقلص القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[2].

حيال هذا أصبح الطفل والفتى والحدث يعيشون الضيق المادي الذي تعاني منه الأسرة لأن الوالد أصبح من دون عمل ومدخول، فرغبات الطفل، وحاجاته صارت دونها الامكانات المتوافرة التي أخذت تتضاءل. لذلك بدأ الطفل يلمس علاقة الامتناع عن تلبية حاجاته وعدم توافر المدخول لأفراد أسرته. أما الراشدون فيدركون معنى ضرورة التكيف مع الظروف، وتبدل المواقف حسب المستجدات، وعقد العلاقات مع الآخرين حسب الحاجة. كان الأهل قبل الأحداث يتمكنون من إظهار أسوأ الأمور على أحسن وجه نتيجة وجود عالمين مستقلين نسبياً هما: عالم الأطفال، وعالم الكبار. فلا يرى الأطفال

---

(1) زهير حطب: أطفالنا والحرب، مجلة المقاصد – العددان 30 – 31 – 1984، ص 30.

(2) مجلة الطريق – العدد السادس – كانون الأول 1984، ص 67.

إلا ما يرغب به الراشدون، وعلى الصورة التي يرسمون. فلم يكن يظهر تناقض الأهل أمام الأبناء، كما لم تكن تظهر حالات ضعفهم، وانفعالاتهم، ومشاداتهم، وردات فعلهم، لأن المجال كان متسعاً لإخفائها عن الأولاد. أما في ظروف الحرب فقد انكشفت الأمور كافة على حقيقتها، وزالت الفواصل بين الصغار والكبار، فاهتزت مصداقية الأهل الاجتماعية، وفقدوا كثيراً من هيبتهم، وضعفت سلطتهم وتأثر دورهم كأداة اجتماعية لنقل القيم وترسيخها عند أبنائهم[1].

«نشكو من سوء الأوضاع التربوية، هذا صحيح. ولكن ألا نشكو أيضاً من تدهور الحالة الأمنية، ومن استفحال ظاهرة البطالة في صفوف اليد العاملة، ومن تفاقم حدة الغلاء، ومن شلل الكثير من مرافق الانتاج؟ ألا نشكو من تردي حال النظافة والبيئة؟ ألا نشكو من أزمة السكن؟ ألا نشكو من انهيار القيم والأخلاق... نحن نشكو من الوضع التربوي ولكننا نشكو أيضاً من كل ما يحيط بنا من مشاكل وما يغمرنا من تراكمات الأزمة المتمادية،... المشكلة بعبارة أخرى واحدة، هي أن لبنان غارق في محنة وطنية عميقة أوصلته إلى حافة الانهيار على كل صعيد بما في ذلك التربية»[2].

لذلك علينا ونحن نعمل على إنقاذ المجتمع من خطر الانهيار أن نخوض معركة الإصلاح الجذري بالتصدي لأسباب المحنة الوطنية

---

(1) زهير حطب: أطفالنا والحرب، ص 31.

(2) دولة الرئيس الدكتور سليم الحص: كلمة افتتاح ندوة الدراسات الإنمائية، تربية جديدة في سبيل إنماء لبنان – بيروت 1986، ص 11 – 12.

في أصولها وجذورها منعاً للانزلاق إلى نظيرها في المستقبل. لا سيما أن المواطن اللبناني الذي عانى منذ بداية هذه الحرب القذرة هموماً كثيرة فاكتوى بنار القصف والتدمير، وتجرع ذل التهجير والتشريد، ووجد نفسه في السنوات الأخيرة وسط العاصفة الاقتصادية غارقاً في الهموم والمشاكل الحياتية والمعيشية الناتجة عن تردي الوضع الاقتصادي والمالي[1].

تأثير الحرب على الأسرة

تكاثرت المشكلات التي أوصلت لبنان إلى هذه الحرب وتشعبت حتى استباحت كل قيمة إنسانية متعارف عليها مثل (الحياة والحرية، والعمل والملكية والرأي) وأخذت حدود احترامها، تضيق أو تتسع أو تُلغى تبعاً للظروف والأطراف، وصار صعباً تعيين نقاط ثابتة، كقيم يدعى الناس للأخذ بها، والاسترشاد بمضمونها في سلوكهم وتصرفاتهم.

ولم يعد هناك وجود لأي منطق يمكن به إقناع الفتيان بعالم القيم، أو اللجوء إلى الأساليب غير المباشرة لتكوين هذه القيم في بناهم الشخصية، لأن أي بناء يتطلب الاستقرار، والاستمرار، وعدم بروز تناقضات تلغي تأثيراته، أو عوامل هدم تزيل اللبنات الأولى من الوجود.

---

(1) إشكاليات السلام في لبنان وآفاقه – منشورات جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت 1987، ص 327.

كل هذه العوامل والمستجدات إلى جانب عوامل أخرى أقل أهمية ساهمت في إثارة مجموعة من الانعكاسات عند الأحداث في لبنان[1].

وقد تغيرت أهداف التعليم عند التلامذة بعد سنوات الاضطراب الاجتماعي والقلق النفسي، فلم تكن الدراسة تستحق عندهم المخاطرة بالنفس في ظل الأجواء المتوترة التي لا يعرف فيها مصير الإنسان ولا مستقبل الحياة كلها. ولهذا كثر المرض الوهمي، وتعددت أسباب التغيب عن المدرسة، وأصبح من الصعب ضبط الدوام، وفرض النظام، وكثرت المشاغبات، وانقلب التوتر إلى سلوك عدائي هجومي في وجه الإدارة، ودفع التشاؤم والانهيار بعض التلامذة إلى تقرير مسلكهم المدرسي بأنفسهم في الإضراب والدرس. والنتائج المدرسية تعبر عن هذا الواقع بوضوح. وإذا كان بعض التلامذة قد اندفع في فترة الهدوء الأولى إلى التحصيل فإن اضطراب الأمن وحوادث العنف المتقطعة خلال هذه الفترة أحدثت خللاً في التحصيل المدرسي انعكست آثاره على نتائج الامتحانات، لأن القسم الأكبر من التلامذة تأثر بالأحداث، وإذا كانت الحياة العامة لا تخلو من مظاهر الاطمئنان خصوصاً عند الصغار أكثر من الأهل والأساتذة، فهذا لا يخفي المظاهر النفسية عند الكبار والصغار على السواء ومنها الكسل والتشتت والقلق والتفرقة[2].

---

(1) مجلة المقاصد، العددان 30/ 31 – 1984، ص 31.

(2) آثار الأحداث على نفوس التلامذة، مرجع سابق، ص 7.

والإنسان المريض نفسياً يتصرف من خلال الشقاء والقلق بضيق وعداء وحب الموت والكراهية والحقد، والمسرح الأول لهذه التصرفات اللاواعية هو البيت والحياة العائلية وعلاقات الأخوة، وهذه البيئة العائلية تحمل في زواياها منذ القدم عناصر النزاعات العاطفية بسبب التربية والبنية النفسية، وجاءت الأحداث تفجرها بعنف وتطرف. هذا من أهم أسباب ارتفاع الأمراض النفسية بعد الأحداث ومن مظاهرها: انحراف السلوك، أعمال السطو، تناول المخدرات، التصرفات السيئة. وقد تعرض الرجال أكثر من النساء إلى قدر كبير من هذه الأمراض، ولكنهم يقاومون ويعانون بصمت الانحرافات الجنسية والسلوكية والفصام. بينما ظهرت عند النساء الهستيريا والاضطراب الانفعالي والانهيارات العصبية[1]. وفي الإحصاءات والدراسات التي تناولت ثمانية آلاف إصابة عام 1978، تبين أن نسبة الشباب فيها هي 20 % من الذكور والإناث وأعمارهم تتراوح بين 16 – 30 سنة، وذلك بسبب التحولات التي أصابتهم بعد الحرب فانتقل قسم كبير منهم من حياة اليسر والرفاهية إلى مصارعة الموت والخوف، فانخفض عند هؤلاء النمو النفسي بالطفرة واتسعت الهوة بينهم وبين الكبار فأخذوا يعبثون بسلطة الأهل والقانون والدولة بعدما سقطت أمامهم هالة النظام[2].

(1) آثار الأحداث على نفوس التلامذة، ص 8.

(2) جريدة النهار، تاريخ 15 نيسان 1978.

أما الدراسات التي تناولت انعكاسات الحرب على الحياة الجسدية والنفسية عند الأطفال، فقد أشارت إلى أن الحالة الصحية والنفسية للأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وخمس عشرة سنة، قد ساءت بصورة ملحوظة في أثناء الحرب، لأنهم منذ بداية الحرب 1975، يعيشون معاناة جسدية ونفسية، وما يرافقها من تدنٍ في مستوى الوقاية الصحية والسكن، ونقص في الغذاء والماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية[1].

ودلت هذه الدراسات، وبخاصة الدراسة التي قام بها فريق من الجامعة الأميركية في بيروت، عن واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب، إذ تبين أن هذه الحرب خلقت حالات من التوتر الجماعي، انعكس على نمو الأطفال وتطورهم الجسدي والنفسي، سواء أكانوا ضحية مباشرة للعنف ومعايشته، أم من خلال الصدمات التي تتعرض لها عائلاتهم. فانعكاسها على الحالة الجسدية بيّن ما يلي:

- 18 % من الأطفال عانوا من أمراض حادة.
- 23 % منهم شكوا من أمراض طفيلية في الجهاز الهضمي.
- 80 % منهم أصيبوا بمرض الحصبة.
- 62 % من الأطفال يعانون من تسوس الأسنان و42 % من فقر الدم.

أما انعكاسها على الحالة النفسية فيتجلى في أن 58 % من الأطفال

---

(1) نايف معلوف وخليل أبو رجيلي، الوضع التربوي في لبنان، ص 109.

يعانون من مرض ناجم عن الاضطراب النفسي، الذي تسببه الحرب كالخوف والقلق والاكتئاب والسلوك الفوضوي وفقدان الشهية والأرق[1].

ومما لا شك فيه أن القصف المفاجىء خلال اليوم الدراسي، وانفجار العبوات الناسفة أو السيارات المفخخة واندلاع الاشتباكات بين المحاربين المتمركزين داخل الأحياء السكنية، قد أوقع العديد من القتلى في صفوف التلامذة والطلاب. هذا الواقع جعل التلميذ يعيش في سجن، تلاحقه الحرب أينما ذهب وليس لديه أي متسع سلمي، لا يمكنه التنقل في أنحاء بلاده حيثما شاء. وأحياناً لا تتعدى معرفته الجغرافية حدود سكنه ومدرسته. إن كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى العدوانية، والكبت والإحباط الذي بدوره ينعكس على تحصيله العلمي والاتجاه إلى السلوك غير السوي، وأبرز ما في ذلك الإدمان على المخدرات. وقد أظهرت الدراسات أن نحو 20 % من الطلاب يعانون من تأخر تحصيلي لمدة سنتين، وأن نسبة الرسوب وصلت إلى 65 %، هذا دون التقاعس في الواجبات الدراسية والصعوبة في التركيز والاستيعاب وادعاء المرض أحياناً لتبرير الغياب[2].

هذه الأعمال البربرية أرهقت التلامذة والطلاب، وأصابت

---

(1) واقع الأطفال في لبنان خلال الحرب – الجامعة الأميركية في بيروت 1985، ص 311 – 312.

(2) لمزيد من التفاصيل تراجع دراسة مريم سليم: انعكاسات الحرب على الوضع التعليمي.

تفكيرهم، وجعلت أطباعهم تتسم بالعدوانية والعصبية، مما قوقع محتوى التعليم الذي فقد الكثير من جاذبيته في نظر هؤلاء الطلاب والتلامذة. فلم يعودوا ينظرون إليه كقيمة في حدّ ذاتها، تهدف إلى ترقية الكائن البشري، بل كسلعة شبيهة بالسلع المتداولة في المجتمع. إنهم لا يبذلون الجهد المستمر ليحصلوا على الشهادات بجدارة وكفاءة، بل يلجأون إلى الغش في الامتحانات لينجحوا[1]. فكانت النتيجة المباشرة لهذا السلوك تدني مستوى التعليم، «إن طلاب اليوم لا يملكون المستوى العلمي والتعليمي الذي كان يتمتع به طلاب الأمس». وتغير أيضاً سلوك التلامذة والطلاب داخل المؤسسة التربوية، فتلاشت هيبة السلطة، وبات هؤلاء يتصرفون بوقاحة وعدوانية، ويفرضون إرادتهم على المدرسة والجامعة في أغلب الأحيان، حتى أصبحت الفوضى هي القانون، وتجاوز الأنظمة مهارة، وكذلك الأمر بالتمرد على السلطة فهو الشجاعة بعينها، والعلاقات بين الطلاب أنفسهم فقدت روح الزمالة؛ أشياء كثيرة وقيم غابت عن هذا الجيل، فهو جيل لم يدرس التربية المدنية والتربية الوطنية والمواطنية[2].

إن الأحداث التي وقعت في لبنان تشير إلى الفارق الكبير بين النتائج والأسباب، فمهما كانت الدواعي ومهما كانت الأسباب، فإنها

---

(1) ظاهرة تعاطي المخدرات في لبنان، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ص 9.

(2) عايدة تلحوق: الاحتياجات المجتمعية العاملة في لبنان، المحور التربوي، ص 16.

ليست في مستوى الشراسة والضراوة التي بلغت إلى أقصى الحدود والتي لم يكن يتصورها أي محلل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي. ولهذا، فإن دمار الحرب في لبنان لم يتوقف عند المؤسسات وقتل الأبرياء بل تعدى ذلك إلى دمار النفوس وتطلعاتها إلى المستقبل، وإلى فقدان المواطن ثقته بالحياة وثقته بأخيه المواطن. وبدلاً من أن تكون الرغبات العدوانية موجهة إلى عدو خارجي اتجهت إلى المواطنين أنفسهم وكان الأهل هدفاً لها، فتفجرت العقد النفسية من كبتها على صعيد الساحة الحربية، وخلقت جواً من القلق والخوف الجماعي[1]. وبالرغم مما كان يعانيه من خيبة الأمل من الواقع الذي يعيشه في لبنان، فإن المفاجأة التي أصابته خلال الأحداث كانت صدمة أقوى وأشرس حيث انقلب اللبناني إلى ذئب شرس. ومن هنا فإن النتائج النفسية لهذه المفاجأة هي في حد ذاتها أصعب ما يعانيه الإنسان من الحرب اللبنانية. إن ما أصاب المستوى التربوي – التعليمي – الثقافي من تردٍ في بعض حالاته تبلغ حد الهزال، إنما هو نتيجة طبيعية بسيطة من نتائج الوضع الذي وصفنا.

إن انتشال المستوى وإنقاذه إنما يكون، هو الآخر، نتيجة طبيعية بسيطة من نتائج إصلاح ذلك الوضع، لأن علاج الوضع هو علاج المستوى، وعلاج المواطن وعلاج الوطن.

---

(1) مجلة الحوادث، تاريخ 14 نيسان 1978.

الفصل الرابع

انتهاء الحرب اللبنانية (1975 – 1990)

وتوقيع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

اقتراحات الأحزاب والتيارات السياسية (قبل الطائف)

إذا كان صحيحاً أن جذور الأزمة اللبنانية تكمن أساساً في طبيعة النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وفي الأزمة الشاملة التي كان يعاني منها النظام عشية الحرب الأهلية عام 1975، فإن التركيبة الطائفية في لبنان، قد لعبت دوراً كبيراً في تفجير هذه الحرب وفي تطورها، وجيّرت الطوائف اللبنانية في خدمة الحرب.

انطلاقاً من ذلك، أجمع الأفرقاء المتحاربون حينذاك أن الحرب الأهلية لن تنتهي في وقت قريب. وبرغم الاتفاقات التي تم التوصل اليها مراراً، حول وقف إطلاق النار وتشكيل هيئة وطنية للحوار، ثم تشكيل اللجنة الأمنية وممارسة عملها بشكل صعب ومتقطع، وعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية للحوار، رغم كل ذلك، رأى أمراء الحرب أن الأمور لا تسير باتجاه الحل والحوار القريب، ذلك أن العقبات الموضوعية أمام الحوار نفسه كثيرة، كا ن المتضرّرين من الاتفاق ومن الحوار زادوا من هذه العقبات، ليس بالتوتير الأمني فحسب، بل كذلك بالمواقف المعلنة التي وضعت شروطاً مسبقة وتعجيزية للحوار، سواء في قيامه، ثم في النتائج التي يمكن التوصل إليها. وإذا كانت أكثرية

اللبنانيين قد رأت في اتفاقات وقف إطلاق النار وفي الإجراءات التي رافقتها ما يعبّر عن طموحها في وضع حد للحرب عن طريق إزالة الأسباب التي أدت إليها، فإنه كان من المشكوك فيه أن يقود الحوار إلى اتفاق سياسي. فلم يكن سهلاً على هؤلاء المتحاورين المتناقضي الأفكار والبرامج والاتجاهات، المتصارعين بكل الأشكال، وبأكثرها عنفاً، التوصل إلى اتفاق سياسي حول مستقبل لبنان، بعد سبع عشرة سنة من حرب أهلية تداخلت فيها شتى الأمور، السياسية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية وعوامل مختلفة، داخلية وخارجية.

أما حول طبيعة الحرب في لبنان فقد قال كريم مروة[1]: «إنه لا بد من الحسم في موضوع دار حوله جدل، هو موضوع الحرب الأهلية وطبيعتها، وأي نوع من الحروب هي، وهو جدل في معظمه، مفتعل، وله غايات تدخل في صلب الحرب نفسها والصراع الدائر فيها بين الأفرقاء»، ثم قال: موقفنا من هذا الموضوع والجدل الدائر حوله واضح لا التباس فيه، فهي حرب أهلية، بالمطلق، لأنها قامت في الأساس، بين الأفرقاء لبنانيين، ودارت حول قضايا لبنانية واشترك فيها الشعب اللبناني كله، ولا يغيّر من طبيعتها في شيء، مشاركة قوى خارجية فيها؛ فالمهم في الحرب الأهلية جوهرها ومحتواها والقضايا التي تدور حولها والتي هي في أساس تفجرها. ثم إنها أهلية بالمطلق، لأنها تعلّقت بصراع حول النظام القائم وحول الأسس التي يرتكز عليها

(1) عضو قيادي في الحزب الشيوعي اللبناني (سابقاً).

هذا النظام، وحول الدستور، وحول العلاقات بين الطوائف، وحول هوية لبنان، وحول الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دعا الأفرقاء المتحاربون بكل فئاتهم الاجتماعية، لإدخالها على النظام القائم[1].

غير أن الإقرار بأن الحرب اللبنانية هي حرب أهلية لا يلغي الجانب الخارجي فيها ولا يعطّل فعله ومضاعفاته ودوره الضاغط في كل الاتجاهات. فالاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية هو واقع مرير وصعب لا نستطيع تجاهله، فضلاً عن تدخل الأسطول الأميركي وأساطيل الأطلسي إلى جانب طرف ضد طرف آخر.

هذا المدخل لمعالجة الموضوع يقودنا إلى مزيد من التحديد في طبيعة الحرب، فهي بالتأكيد، حرب أهلية، يتداخل فيها أفرقاء لبنانيون، من قوى سياسية وتيارات فكرية وفئات اجتماعية ومن طوائف متعددة، مختلفة في المواقف والمصالح وفي النظرة إلى لبنان، كبلد وكهوية، أي كعلاقات مع المحيط، بوجه خاص، ومع الخارج بوجه عام. إنها حرب ذات طابع سياسي دارت حول مشروعين سياسيين، لها شكل طائفي، شكل نزاع بين طوائف تتحدث عن خوف وطوائف تتحدث عن غبن[2].

---

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع: كريم مروة: دروس واستنتاجات - مجلة الطريق، العدد الرابع، كانون اول 1983 ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 9 - 10 - 12.

حيال ذلك وللمزيد من الوضوح، سنتناول بعض الجوانب الأساسية من الأفكار والمشاريع التي طرحت خلال الحرب، والتي أجمعت على شيء واحد وهو ضرورة إنهاء الحرب، ولكنها لم تتفق على الحل الواحد «المشروع» الذي يؤدي إلى إنهائها.

انطلاقاً من ذلك نشير إلى «الوثيقة التاريخية» التي صدرت عن الجبهة اللبنانية بتاريخ 23 كانون الأول 1980، والتي رأت خير حل للأزمة اللبنانية وللوفاق الوطني اعتماد نظام التعددية، والاعتراف بالحضارات اللبنانية المتمايزة مع ديانات مختلفة، ورأت أن الفيدرالية أو الكونفيدرالية هي الحل الأصوب للخلاص مما يعانيه لبنان[1]. وتحدث أيضاً الأباتي بولس نعمان في كلمته خلال المؤتمر الماروني العالمي الثالث الذي انعقد في مدينة مونتريال بكندا في 18 تموز 1985، حيث قال: «الماروني في لبنان يشكل الجامع التاريخي والإنساني الضروري لأي تآلف ما بين الجماعات الطائفية، وإن الموارنة عملوا على بعث مشروع لبنان الوطن، وإن نمو الدولة اللبنانية وتطورها هو حصيلة نمو المصير الماروني الذي يشكّل الخميرة التي لا بديل لها لأي صيغة؛ والحضور الماروني في لبنان هو الضامن لوحدته والشرط الأساسي لديمومته... وتهجير الموارنة وإبادتهم يعني انهيار لبنان السياسي... وإن تقلّص الوجود الماروني هو إعدام لفكرة الدولة

---

(1) محمد زعيتر: المشروع الماروني في لبنان، جذوره وتطوراته، الوكالة العالمية للتوزيع، بيروت 1986، ص 847.

اللبنانية المستقلة»[1]... ومن ناحية أخرى طرحت الحركة الوطنية اللبنانية خلال الحرب الأهلية الشعارات الوطنية الديموقراطية تحت عناوين ومطالب تتعلق في الشكل بالطوائف المحرومة، وأن الشكل الطائفي كان ينطوي على مضمون اجتماعي يلامس مصالح طبقية في لبنان، ثم إن دور الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط كان في هذا السياق التاريخي دور التقاط تلك المطالب ومواكبة التحركات والحركات التي تحملها من أجل الدفع بها نحو طور متقدم يستهدف إثبات استحالة حل معضلات التفاوت الطائفي على المستوى الطائفي ذاته، أي على مستوى تعديل التوازنات السياسية والاجتماعية التي يرسيها النظام الطائفي اللبناني[2]. واعتبرت الحركة الوطنية اللبنانية أن الحركات الطائفية التي تملك مشروعية التعبير عن صيحة الحرمان، هي حركات عاجزة عن الوصول إلى ما تسميه رفع الغبن اللاحق بها إذا ما استمرت نشاطاتها حبيسة القوالب الطائفية. وإن المحطة الوحيدة التي يمكن أن تحمل تحرراً فعلياً من الأعباء المضاعفة لهذا الغبن، هي محطة إعادة النظر في نظام الطائفية السياسية على قاعدة إلغائه من أساسه[3]. وفي السياق ذاته، رأى محسن إبراهيم (أمين عام منظمة العمل

---

(1) محمد زعيتر: المشروع الماروني في لبنان، جذوره وتطوراته، مرجع سابق، ص 1007.

(2) محسن ابراهيم: الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت المساء، ط1، 1983، ص 30.

(3) المرجع نفسه، ص 31.

الشيوعي في لبنان)، «إن في إلغاء الطائفية السياسية التغيير الجذري بعينه، ولم نكن نرى مفتاحاً للتغيير الجذري سواه. فإلغاء الطائفية كان معناه قلب النظام السياسي اللبناني. وقلب النظام السياسي اللبناني كان مؤداه إطاحة الشكل اللبناني المتميز الذي تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية المسيطرة اقتصادياً سلطتها السياسية»[1]. وقد أكدت مجلة أمل الناطقة باسم «حركة أمل»، أن نظام الطائفية السياسية، كان سبباً رئيساً في معاملة المواطنين اللبنانيين على أساس أنهم أبناء طوائف، وليسوا أبناء وطن واحد. وأن هذا الأمر جعل الشعور الوطني لدى المواطنين شبه مفقود، وجعل الشعور الطائفي هو الذي يسيطر على تفكير الناس وعلى سلوكهم اليومي والسياسي، وحكم على تصرفات المسؤولين وسلوكهم تجاه المواطنين وتجاه المناطق اللبنانية، بحيث إن قسماً من هذه المناطق ولاسيما القلب، هو الذي حظي بالرعاية والاهتمام، فيما بقيت المناطق الأخرى ولاسيما الجنوب والبقاع وعكار مناطق محرومة مهملة من الخدمات كافة، وعوملت على أساس أنها مناطق ملحقة بالمركز. من هنا نشأت أحزمة البؤس والفقر التي أحاطت بالعاصمة (بيروت)، من أبناء المناطق المحرومة الذين ضاقت سبل العيش بوجوههم في مناطقهم الأصلية[2].

---

(1) محسن ابراهيم: الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت المساء، مرجع سابق، ص 316.

(2) ما هو المطلوب ليصبح لبنان مستقلاً، مجلة أمل – السنة الثالثة عشرة، العدد 566 – 25 تشرين الثاني 1988، ص 17.

وكان هذا الواقع قد أوجد الأسس المادية للانقسام الأهلي وشعور التفاوت والتمايز بين المواطنين، بحيث إن معظم أبناء المناطق المحرومة كانوا ينظرون إلى الدولة وكأنها عدوة لهم.

ومن البديهي القول: إن لهذا الشعور أساسه المادي المتمثل بالتمييز الطائفي والمناطقي ومعاملة الناس على أنهم أبناء طوائف لا تساوى في الحقوق والواجبات.

ومن خلال هذه العوامل مجتمعة اعتبرت مجلة أمل، أن النظام الطائفي فشل في صيانة حقوق الطوائف والفئات المحرومة. ولأن الطائفية رفيقة النظام اللبناني، أوجدت تفاوتاً ثقافياً وعلمياً واقتصادياً، ولأن النظام اللبناني كرّس العقل الطائفي وصان امتيازات لطوائف معينة، فإن الطائفية بلاء لبنان وأساس بلائه. وأكدت المجلة، إن النظام الطائفي شر مطلق، وإن المطلوب، وبصورة حتمية وفاق وطني يؤسس لقيامة لبنان على أسس العدالة والمساواة[1].

والحقيقة، إن الوطن، أي وطن، يقوم على فهم يتعلق بتوجيه الرأي العام حول مفهوم الوطن والمواطنية والعاصمة والحدود. وهذا الأمر يتطلب أن يتجاوز الأفرقاء النظر إلى أبعد من المصلحة الطائفية ليروا أن لبنان لم يعد صغيراً يشتمل على حدود إحدى القائمقاميتين فقط. وإنه ليس لبنان الصغير بمفهوم المعنى المزدوج للجغرافيا والسياسة، بل هو لبنان الكبير المشتمل على مساحة في الجغرافيا تشمل 10452

(1) الوفاق حتماً، مجلة أمل، السنة الثالثة عشرة، العدد 553، 26 آب 1988 ص، 8 - 9.

كيلومتراً مربعاً. وعلى مساحة بشرية تضم فئات وطوائف متعايشة لها كل الحق بالمشاركة في تقرير مصير الوطن ومستقبله[1].

أما الدكتور جورج سعادة (رئيس حزب الكتائب اللبنانية)، فرأى أن الخروج من الوضع التقسيمي، يتجلى «بالعودة إلى الأصول الديموقراطية، والى الدستور اللبناني، الذي يجب أن يكون هو الحكم بين كل الأفرقاء بانتظار أن يعدّل هذا الدستور، وأحكام الدستور لا تزال سارية المفعول... أما التعقيد فمرده إلى النيات، فهناك العديد من المظاهر التقسيمية... من المفروض على القيادات السياسية أن تدرس هذا الموضوع وأن تتنبه إلى مخاطره لأنها جسيمة جداً»[2]. أما جوزف العم (عضو مجلس قيادة حزب الكتلة الوطنية)، فأكد «أن لا حل لأزمة لبنان إلا من خلال إعادة توحيده... ولبنان لا يتعزز إلا عبر وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وعبر دولة مركزية قوية وعادلة،... ولبنان الذي نريد إحياءه هو لبنان العيش المشترك بين مواطنين من مختلف الأديان والمذاهب والتيارات، وليس لبنان تعايش الطوائف المتناحرة،... ثم أكد أن حزب الكتلة الوطنية، قد طالب بإلغاء الطائفية وتحقيق العدالة منذ الستينيات»[3].

---

(1) لبنان أن يكون كبيراً أو لا يكون، مجلة أمل، السنة الثالثة عشرة، العدد 551، 12 آب 1988. ص 8.

(2) جورج سعادة: الحل في لقاء وطني، جريدة النداء، عدد خاص تاريخ 29 كانون الثاني 1989، ص 39.

(3) جوزف العم: الأولوية لسحب اسرائيل وتوحيد المؤسسات، جريدة النداء، المرجع نفسه، ص 32.

ولا شك أن لبنان الطائفي أثبت عجزه عن مواجهة الأزمات الداخلية، وعن مواجهة المشاريع الطائفية والمكرّسة عملياً في الولاء للطائفة أساساً بديلاً من الولاء للوطن، في مقابل المشاريع الداعية إلى جعل الولاء للوطن في الدرجة الأولى، ولتنمية جوانب الارتباط بالقضية الوطنية بديلاً عن الانتماءات العشائرية والطائفية والمذهبية المختلفة.

مواقف بعض السياسيين من الحلول المقترحة

لقد أفرزت الحرب الأهلية في لبنان (1975–1990) العديد من الظواهر الاجتماعية، التي كانت مخفية في قعر الواقع الاجتماعي والسياسي، ووضعت المسألة الوطنية في مكانها الصحيح المركزي، بوصفها محركاً للتوازنات اللبنانية بأسرها، وكشفت عن عمق المسألة الطائفية وترسّخها بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية الرئيسة المرافقة لرأسمالية الوساطة الاقتصادية، فتقدم لبنان، كان يعني ترسيخاً لمسألة الانتماءات الطائفية، في دولة كانت أصلاً جهاز توازن بالغلبة، ولم تكن تتشكل كجهاز للهيمنة.

إن المسألة الطائفية، ليست مسألة جامدة. فهي ككل الظاهرات الاجتماعية، تخضع لتحولات في داخلها، كبنية اجتماعية تخوض صراعات معينة من جهة، كما تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً مجريات الصراع وتوازناته الجديدة، من جهة أخرى. لذلك، ففي داخل الطائفة هناك أكثر من اتجاه واحد، يعبّر عن أفق التوازن المفترض. كما أن اتجاهات

الطائفة ليست بمعزل عن مجريات الصراع الاجتماعي الوطني، بل هي أحد تعبيراته الرئيسة[1].

إن إحدى أهم الظواهر التي أفرزتها الحرب الأهلية (1975-1990)، كان النمو الهائل للشعور الطائفي، الذي أصبح بحاجة إلى قنوات فكرية تستوعب تعدُديته، مع الإشارة إلى عجز بعض الأحزاب الطائفية عن استيعاب المد الطائفي الذي صب في خطها السياسي، دون أن يعني قدرتها على توظيفه تنظيماً. فبعض الأحزاب تحولت رغم تطرف طروحاتها ضمن مشروعها السياسي، من حزب طائفي إلى حزب الطائفة. رغم هذا التحول عند بعض الأحزاب، نؤكد بأن الحرب الأهلية، كشفت أن الأزمة أعمق من كونها أزمة علاقات قوى سياسية طائفية، إنها أزمة مجتمع لم يستطع أن يطور في تاريخه عوامل التشارك الاجتماعي-الطائفي إلى حد ترسيخ عناصر الوحدة المجتمعية على أسس من القيم المشتركة. هنا بالذات تكمن مسؤولية الصيغة الطائفية السياسية، التي كان منطقها ومستلزماتها أن تطور عناصر اللحمة الطائفية لتميّز في المجتمع الشخصية الطائفية على حساب الولاء الوطني وروح المواطنية الحقة[2]. في هذا السياق أكد الرئيس الدكتور

---

(1) أنور خالد: الفاشية الصغيرة، مجلة شؤون فلسطينية عدد 56، نيسان 1976، ص 37.

(2) سليمان تقي الدين: مشاركة طائفية أم ديموقراطية وطنية، (محاضرة) إشكاليات السلام في لبنان وآفاقه، جمعية خريجي المقاصد، بيروت 1987، ص 439.

سليم الحص: «إن لبنان يعاني أزمة وطنية جامحة، وكل المشاكل إلى حد بعيد من متفرعاتها،... وأن مشكلة المشاكل كانت دوماً تتجلى في عجزنا عن بناء الدولة القادرة والعادلة في عهد الاستقلال، وأن هذا العجز كان سبباً أساسياً من الأسباب الكامنة وراء مسلسل الأحداث والتطورات التي أدت في النهاية إلى تفجير المحنة الوطنية الكبرى في العام 1975... المشكلة بعبارة أخرى واحدة، وهي أن لبنان غارق في محنة وطنية عميقة أوصلته إلى حافة الانهيار على كل صعيد...»[1].

لقد عانى المواطن اللبناني من انتمائه المزدوج إلى مستويين من المشاركة: وجوده الاجتماعي الفردي والسياسي الفردي، ووجوده الطائفي الاجتماعي والسياسي. وقد كان للنظام السياسي الطائفي مضاعفات اجتماعية صارخة جعلت من الانقسام الطائفي شرخاً عمودياً حاداً عجزت بنية الوجود الاجتماعي عن الحد من زخمه وقوته[2]. لذلك يكتسب الحديث عن الصيغة السياسية في لبنان هذا البعد الوطني الذي يطاول وجود الكيان – المجتمع – الدولة. ويصبح الخيار السياسي الديموقراطي أكثر من خيار سياسي؛ إنه التعاقد الجديد بين اللبنانيين على وحدة البلاد ووجودها في الأساس. ولهذا كله، فإن الديموقراطية الوطنية تفترض شروطاً وقواعد أساسية تناولتها

(1) الرئيس سليم الحص: تحدث في ندوة الدراسات الانمائية، تربية جديدة في سبيل إنماء لبنان، بيروت 1986، ص 12 – 13.

(2) سليمان تقي الدين: مشاركة طائفية... مرجع سابق، ص 439.

عدة شخصيات سياسية رسمية لبنانية، منها: الرئيس حسين الحسيني عندما قال: «سنة 1943، لم يبن اللبنانيون صيغة بل بدأوا مرحلة إنتقالية جديدة في تاريخهم... ويضيف: إن في لبنان شعباً واحداً وتراثاً واحداً ولغة واحدة، هناك تنوع ديني وطائفي ومذهبي. وكانت صيغة 1943 تأكيداً على ما هو قائم ومرحلة انتقالية تمهد لبناء الدولة على القوانين والمؤسسات بكل ما يعنيه النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني. والخطأ الحقيقي كان في تحجير المرحلة الانتقالية وجعلها صيغة دائمة... هذا التحجير لم يكن بريئاً، ذلك أنه من استمرارية الأشخاص والعائلات السياسية، فكان هناك مصلحة في عملية التحجير وعدم بناء دولة المؤسسات وارتدى ذلك طابع الحصص الطائفية. والطوائف هي أكثر الجوانب ظلماً في الصيغة لأن القيادات استخدمت طوائفها لتأمين استمرارية نفوذها في دولة الأشخاص، كان لديهم مصلحة في الممانعة من الانتقال إلى دولة القوانين والمؤسسات وإبقائها دولة أشخاص»[1].

ثم أكد الرئيس الحسيني: «إن أي فلسفة لأي صيغة جديدة يجب أن تقوم على أساس العوامل التي تنقل الدولة من دولة أشخاص إلى دولة قوانين ومؤسسات، وإلى مشاركة كل فئات وقطاعات الشعب اللبناني في الحكم... وإن أي إصلاح لا يكون في أساسه وضع قانون انتخاب جديد يجعل إلغاء الطائفية السياسية حافزاً أساسياً منه، يكون

(1) الرئيس حسين الحسيني: مقابلة جريدة النداء، عدد خاص تاريخ 29 كانون الأول 1989، ص 20.

بلا معنى... الصيغة التي نعمل على بلورتها تسعى لتلافي الثغرات في المحاولات الوفاقية السابقة مثل تشجيع الطوائف على التمسك بامتيازاتها، أو السعي للحصول على بعض منها»[1]. وفي هذا الاتجاه أكد الرئيس سليم الحص: «على أن الصيغة التي نراها للبنان مستقبلاً هي صيغة ديموقراطية تضمن حقوق الإنسان في وطنه في كنف دولة عادلة... القضية هي، أولاً، قضية حقوق ضائعة للإنسان في وطنه، فهذا واقع الأمر ما تعنيه المطالبة بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. أما تحقيق هذه المطالب فيفترض العمل على إلغاء الطائفية السياسية... وتطوير الممارسة الديموقراطية بحيث تكون صمام أمان فاعلاً في مواجهة الأحداث والمشاكل، وتكون أداة تغيير منتظم ومتواصل وتوحيد الإرادة الوطنية»[2].

ومن جهة ثانية، اعتبر النائب نجاح واكيم أن صيغة التعايش التي اعتمدت في لبنان، هي من أجل التفرقة الطائفية لا من أجل الوحدة الوطنية، كانت التربة الخصبة للمحنة، عدا عن أنها بالأساس جعلت من الطوائف، مجالات حيوية، للنفوذ والسيطرة الأجنبية، «والصيغة التي يمكن أن يبنى عليها أي وطن بشكل سليم، هي الصيغة التي ينتفي فيها التميز والتفرقة بين المواطنين بسبب العرق أو الدين... وبحيث

---

(1) الرئيس حسين الحسيني: المرجع نفسه، ص 21.

(2) الرئيس سليم الحص: الغاء الطائفية السياسية... جريدة النداء، عدد خاص تاريخ 29 كانون الأول 1989، ص 20.

يسمو الانتماء الوطني على أي انتماء عصبي متخلف. وإذا كان التمايز لا التمييز، بين المواطنين في البلدان المتعددة القوميات أمراً مفهوماً، فإن هذا التمايز لا يمكن أن يكون في لبنان، بسبب وحدة الانتماء الوطني والقومي»[1].

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ما قاله الرئيس أمين الجميل في مؤتمر لوزان عام 1984، حيث اعتبر أن لبنان فريد في خصائصه فذّ في مميزات تبرز التنوع الحضاري المتفاعل في إطار وحدة الوطن لما يضمن لكل مجموعة حقوقها واطمئنانها وحريتها في المعتقد والممارسات، ثم قال: «أراه دولة ديموقراطية حرة ذات نظام سياسي حر ومؤسسات متطورة وفعّالة تعكس إرادة الشعب وترعى شؤونه وتخدم مصالحه. أراه مجتمعاً مبنياً على أسس العدل والكفاية والمساواة وتكافؤ الفرص في شتى المجالات وبين سائر المناطق والمجموعات والفئات والأطراف... أراه وطناً سليم البنية والبناء من حق جيلنا هذا جيل الحرب أن يتسلمه أمانة كريمة معافاة والأجيال الطالعة من بعده وقد أدينا واجبنا إزاءهم وإزاء التاريخ»[2].

ولكن الرئيس عادل عسيران اعتبر خلال مؤتمر لوزان عام 1984، أن الأزمة في لبنان ناتجة عن تخلّف النظام السياسي بسبب ارتكازه على

---

(1) النائب نجاح واكيم: وقف الحرب... والخروج عن التبعية للطائفيين، جريدة النداء، المرجع نفسه، ص 37.

(2) طلال سلمان: جنيف – لوزان، المحاضر السرية الكاملة، المركز العربي للمعلومات، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص 224 – 225.

صيغة تكريس الامتيازات والحصص الطائفية، مما أدى إلى منع تطور النظام السياسي بما يتلاءم وواقع التطور الاجتماعي، بالإضافة إلى منع قيام حياة ديموقراطية سليمة بتعطيل دور المؤسسات الدستورية، إذ إن هذه المؤسسات استمدت صلاحياتها ودورها من الممارسات العملية ومن امتيازات الطوائف وحصصها أكثر مما تستمدها من نصوص الدستور وروحه[1]. وقد حدد الرئيس عسيران أن أية صيغة مستقبلية للبنان يجب أن تشكّل نقيضاً للأسس الطائفية التي قامت عليها الصيغة القائمة. وبناء عليه يجب أن ترتكز هذه الصيغة على الأسس الآتية:

«لبنان جمهورية عربية ديموقراطية برلمانية مستقلة... إلغاء الطائفية السياسية على جميع المستويات وفي جميع المراكز والمناصب والوظائف وبصورة خاصة في الرئاسات الثلاث... اعتماد الديموقراطية القائمة على المساواة في المواطنية وفي الحقوق السياسية والمدنية»[2].

يلاحظ أنه كتب وقيل الكثير حول أسباب الأزمة اللبنانية، وطرح العديد من الآراء والتحليلات، إلا أن بعض ما طرح تجنّب برأينا ملامسة الجذور البنيوية للأزمة اللبنانية الكامنة في صيغة الكيان اللبناني وفي تركيبته وفي أسباب قيامه ووجوده. من هنا لا بد لأيّ معالجة جدية من

---

(1) طلال سلمان: جنيف - لوزان، المحاضر السرية الكاملة، مرجع سابق، ص 223.

(2) طلال سلمان: المرجع نفسه، ص 233.

أن تعود برأينا إلى الجذور ليمكن لها إدراك الأبعاد الحقيقية التي دفعت بالمخططين إلى تفجير هذه البنية بعد أن لعبوا هم الدور الأساسي في تركيبتها على الشكل الذي قامت عليه.

للأزمة اللبنانية جذورها الكامنة في بنيتي الكيان والنظام، وكل محاولة للقفز فوق هذه الجذور أو لتجاهلها ستؤدي إلى أن تبقى الحلول التي تطرح مجرد حلول موقتة تحمل في طياتها بذور تفجّرها من جديد. أما المفاصل التي تمحورت حولها فعالية هذا النظام والتي خدمت الغايات التي من أجلها أقيم الكيان فاعتمدت على تكريس الامتيازات الطائفية نصاً وعرفاً على الصعد كافة، وذلك تحت ستار تأمين الضمانات اللازمة للأقليات، مع تكريس المفاهيم الطائفية والولاء للطائفة في الميادين السياسية والثقافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية للحؤول دون قيام أي وعي قومي ودون حصول المواطنية الواحدة، بحيث يبقى لغماً قابلاً للانفجار عندما تقرر القوى الكامنة وراء وجوده بأنه قد آن الآوان لذلك. وهذا ما يدفعنا إلى تأكيد ما قاله الدكتور جورج حنا: «إن الطائفية سم زعاف في جسم لبنان يجب التخلص من شره، وإن الذين يظاهرونها مارقون، وإن الذين يمزجونها بالدين كافرون، وإن الذين يجفلون من القضاء عليها هم ضعاف العقيدة والإيمان»[1]. رغم كل الأزمات الاجتماعية والسياسية والطائفية والعسكرية، بقي من يقول: إن الدولة اللبنانية كانت قبل

(1) المؤتمر الوطني اللبناني، مهرجان 17 تشرين الثاني 1946، ص 43.

الحرب الأهلية (1975-1990) قائمة على الديموقراطية البرلمانية والليبرالية المالية والتجارية والسياسية وحتى الثقافية والتربوية وعلى صيغة تعايش مسيحي إسلامي. وقال بعض أهل الحكم في لبنان: إنهم أرسوا أعرافاً سياسية وسلوكية تتناسب مع الميثاق الوطني فأصبح لبنان ذا وجه عربي ولا حماية أجنبية وبالمقابل لا وحدة عربية[1].

هذا الخط الذي عزّزته وأظهرته في لبنان مجموعة من الحكام الذين تناوبوا الحكم ولم يدعوا الفرصة تفلت من يدهم ولا لمرة واحدة؛ بل أكثر من هذا، فإن هؤلاء استطاعوا عبر مرحلة طويلة من إدارتهم للحكم في لبنان أن يضعوا معادلة جديدة قد تبدو للوهلة الأولى معادلة وهمية لا تقوم على أي منطق سياسي باعتبارها تقفل كل أبواب التغيير والتطور والنمو. وهذا ما يتعارض مع مقولتهم بأن الدولة اللبنانية قامت على الديموقراطية السياسية، وهذه المعادلة تقول بأن الحكم والكيان أمران لا ينفصلان، بمعنى أنّ أي تغيير في النظام السياسي للبنان يعني بالضرورة تغييراً في الكيان اللبناني. أي رَبَطَ هؤلاء مصير لبنان ووحدته واستقلاله وكيانه بشكل النظام القائم فيه، فأي تعديل ممنوع وأي مطالبة بتعديل لا بد أنها ستجرّ إلى حرب أهلية، وإلى تقسيم جغرافي وسياسي واجتماعي، بما يضرب الكيان والوجود، مع الإشارة إلى أن أهل النظام استطاعوا تثبيت هذه المعادلة وأصبحت

(1) لمزيد من التفاصيل يراجع سليمان تقي الدين: مشاركة طائفية أم ديموقراطية وطنية، مرجع سابق، ص 292 – 293.

من أمضى الأسلحة التي واجهوا بها كل المطالبين بالتغيير والتعديل والتطوير. ورغم كل الطروحات والمواقف المدافعة عن النظام، والمستندة إلى مرتكزات اجتماعية ونفسية وثوابت تاريخية، تجلّت في النصوص والحياة السياسية، إلا أن هذا النظام، بالنظر لما أسفر عنه من نتائج وأحداث، إنما أنبأ عن خلل أكيد لا بد من تصحيحه، فلا يجوز الاستمرار في المراهنات الدولية لقلب التوازنات، وهي لن تأتي حتماً، ولا يجوز انتظار أن يحسم فريق الأمر أو ينتصر فريق على فريق ويفرض إرادته على الآخر، وبالتالي فقد يعيد الصراع إلى بدايته ويفتح له آفاقاً جديدة، فإنه يقتضي النظر في الحلول المستمدة من الواقع الاجتماعي والسياسي والتي من شأنها أن تصحح الخلل القائم في النظام من جهة، وتفتح آفاقاً للمستقبل من جهة ثانية، ولا بد من أجل تحقيق هذا الهدف من إقامة التوازن بين السلطات الدستورية وتصحيح عملية المشاركة في الحكم بشكل يعبّر عن فهم وإدراك عميقين لمعنى الثوابت وكيفية تحقيقها في النظام اللبناني بطريقة مرنة متطورة ومحققة لقيم العدالة والحرية والمساواة ومفاهيمها.

اتفاق الطائف - دستور الجمهورية اللبنانية الثانية

بدأ التحضير الجدي لإنهاء الأزمة اللبنانية على قاعدة الوفاق، في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد لهذه الغاية في الدار البيضاء (المملكة المغربية) بين الثالث والعشرين والسادس والعشرين من شهر أيار سنة 1989.

وقد أعرب المجتمعون عن القلق العميق لتواصل الأزمة، وما نجم عنها من غياب للأمن في لبنان، وإراقة للدماء، وتدمير للمؤسسات والممتلكات، وعجز في أجهزة الدولة، وشلل في مرافق المجتمع، وتردٍّ في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب اللبناني.

وقد أكد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، على أن استمرار الأزمة اللبنانية وتطوراتها المستجدة والتدخلات الخارجية فيها، يضع لبنان في منعرج مصيري يهدّد بتمزيق وحدة كيانه الوطني أرضاً وشعباً ومجتمعاً، «ويعرض أمنه واستقلاله وسيادته وعروبته لمخاطر التجزئة والتقسيم، ويمس بالأمن القومي للأمة العربية»[1]. لذلك أعرب المجتمعون عن تضامنهم مع لبنان من أجل مساعدته على الخروج من محنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية على الوفاق، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على التراب اللبناني كافة بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، «وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على التراب اللبناني كافة، تمهيداً لإعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة»[2].

---

(1) صائب سلام: مسيرة السلام، مركز صائب سلام للأبحاث والتوثيق، بيروت 1990، ص 67.

(2) المرجع نفسه: ص 68، يراجع الملحق رقم «1»، ص 179.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة عليا مكونة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ومن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية سابقاً الشاذلي بن جديد، وتخويلها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية[1].

أما الخطة التي رسمت لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فحددها الرؤساء كما يلي:[2]

- عقد اجتماع للنواب اللبنانيين داخل أو خارج لبنان، لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية.
- عقد اجتماع للمجلس النيابي لتصديق صيغة الاتفاق والإصلاحات السياسية.
- انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد التصديق على وثيقة الوفاق.
- تأليف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الوفاق وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.
- دعم حكومة الوفاق هذه في اتخاذ الإجراءات التي تراها

---

(1) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني – صادرة عن مجلس النواب اللبناني عام 1990 ص 22. يراجع الملحق رقم 2 صفحة 183.

(2) جريدة النهار – العدد 17384 تاريخ 21 تموز 1989، ص 2.

ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.

- إعطاء مهلة ستة أشهر لإنجاز المهمة.

وفي 30 أيلول 1989، عُقد اللقاء النيابي اللبناني في مدينة الطائف - المملكة العربية السعودية – وألقى سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية خلال الاجتماع كلمة اللجنة العليا جاء فيها: «لقد انقضت على المأساة أربع عشرة سنة تعرّض فيها لبنان للخراب والدمار كما تعرض فيها سكانه للهجرة والتهجير وسقط فيها من الضحايا والشهداء ما هزّ الضمير الإنساني. وكان نزف الدم في لبنان نزفاً في قلب كل عربي... وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه لبنان، ومحاولة لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء اللبنانيين فقد ارتأت اللجنة إعداد مشروع وثيقة الوفاق الوطني لعرضها على حضرات النواب لمناقشتها لعلّها تلقى قبولهم وتحقق الأهداف التي أقرها مؤتمر الدار البيضاء وفي مقدمتها تحقيق الوفاق بين اللبنانيين»[1].

وكان قد جاء قبل ذلك في بيان اللجنة العليا الصادر في جدة بتاريخ 16 أيلول 1989 حول وثيقة الوفاق الوطني الموجهة إلى مجلس النواب اللبناني ما يلي:

«إن وطنكم أيها الأخوة أمانة في أعناقكم، وإن مستقبله لن يصنعه غيركم. لذا فإن من واجبكم ومن حق وطنكم عليكم أن تفتحوا

---

(1) كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ص 26.

صفحة التعاون والثقة والوئام وباب الحوار والتفاهم والوفاق... إن وثيقة الوفاق الوطني التي وضعتها اللجنة أمامكم هي من الطروحات القابلة للتفكير والتدبير بعيداً عن أجواء العنف والتقتيل والتدمير... إن الأمر الآن بين أيديكم، ولم يبق إلا أن تحزموا أمركم وتقرروا أن تتولوا بأنفسكم شؤون قضيتكم وتثبتوا للعالم أجمع أنكم القادرون على تحقيق السلام وبناء مستقبل وطنكم والسير في ركب الحضارة من جديد... لقد طال ليل المأساة اللبنانية، طالت حتى أصبحت كل النزاعات والخلافات مهما كبرت لا تساوي دمعة في عين طفل فَقَدَ أمه، أو صرخة من فم ثكلى فقدت ولدها، أو آهة تصدر من أسرة فقدت مأواها أو معيلها... إن القرار هو قراركم... إن العالم بأجمعه يتابع اجتماعكم التاريخي... نرجو ألا يكون على جدول أعمالكم سوى بند واحد هو قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية ووحدة لبنان وسيادته واستقلاله...»[1].

انطلاقاً من هذه المفاهيم، وحسب بنود اتفاق الطائف وبتأييد عربي ودولي قامت المعاهدة اللبنانية السورية التي سميت «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق». لقد تمّ توقيع المعاهدة في قصر الشعب في دمشق بين الرئيسين الياس الهراوي وحافظ الأسد في تاريخ 22 أيار 1991، والمصادق عليها من قبل مجلس النواب اللبناني في تاريخ 27

---

(1) بيان اللجنة العليا الصادر في جدة – المملكة العربية السعودية بتاريخ 16 أيلول 1989 – «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني»، ص 29 – 30.

أيار 1991 في بيروت، والمعاهدة تحتوي على نصوص تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والمصالح المشتركة في ميادين التبادل التجاري.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى اجتماع مجلس الوزراء اللبناني الذي انعقد بتاريخ 20 آذار 1991، وأكد خلال ذلك ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حول العلاقات اللبنانية السورية، «إن لبنان، الذي هو بلد عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة كل منهما.

استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال.

وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً، لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته»[1].

---

(1) محضر اجتماع مجلس الوزراء اللبناني –جلسة 20 آذار 1991.

إن الدور العربي هذا جاء ليؤكد على عروبة لبنان والتي لا تعني ما قد يفهمها أو يحاول إفهامها البعض بأنها دعوة لذوبان لبنان في دولة عربية تضم كل أقطار العرب وبالتالي فهي تشكل خطراً على وجوده. بل إن عروبة لبنان تعني انتماء الوطن إلى أمة عربية، وهذا الانتماء يعطي لبنان قوة ويلزم هذه الأمة بالدفاع عن هذا الخطر، ويلزمها بالوقوف إلى جانبه، وهو يعني تعزيزاً حقيقياً لاستقلاله الوطني ولحماية كيانه ووحدة أراضيه وشعبه، «لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها...»[1].

تصديق مجلس النواب اللبناني على مقررات مؤتمر الطائف في ظل الدعم الدولي

في تمام الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأحد الواقع فيه 22 تشرين الأول 1989 عقد اللقاء النيابي اللبناني اجتماعاً في قصر المؤتمرات في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية برئاسة الرئيس حسين الحسيني وحضور النواب. وقد تلا الرئيس الحسيني نص وثيقة الوفاق الوطني، وبعد تلاوتها طرحت على التصويت برفع الأيدي ثم بالمناداة بالأسماء، ونتيجة للتصويت أقرت الوثيقة بأكثرية ثمانية وخمسين صوتاً وامتناع نائب واحد ومعارضة نائبين[2].

---

(1) الدستور اللبناني المعدل بتاريخ 21 أيلول 1990 «مقدمة الدستور».

(2) «محضر جلسة اللقاء النيابي اللبناني» جلسة 22 تشرين الأول 1989 وثيقة

وفي لبنان عقد مجلس النواب اللبناني جلسة في القليعات يوم الأحد الواقع فيه 5 تشرين الثاني 1989، برئاسة الرئيس الحسيني، وذلك للتصديق على وثيقة الوفاق الوطني. وقد طرح دولة الرئيس الحسيني الوثيقة على التصويت بالمناداة بالأسماء، وصوّت عليها الحاضرون بالإجماع[1].

أما على صعيد الدعم الدولي فقد أعرب مجلس الأمن الدولي عن دعمه للشرعية اللبنانية ولوثيقة الطائف وذلك خلال اجتماعه يوم 7 تشرين الثاني 1989، حيث توجه أعضاء المجلس إلى جميع اللبنانيين للوقوف بصمود مع رئيسهم وذلك بهدف توحيد تطلعات الشعب اللبناني من أجل تحقيق السلام والكرامة والانسجام في هذه المرحلة التاريخية[2].

وبتاريخ 9 كانون الأول 1989، صدر بيان عن المجلس الأوروبي لدعم الشرعية اللبنانية جاء فيه: «إن المجلس الأوروبي القلق من جراء الأحداث الأخيرة في لبنان والتي تسببت بتفاقم الخطر على وحدته، إذ يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبّر عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يرتبها الاتفاق من

الوفاق الوطني. ص 38، يراجع الملحق رقم 3 صفحة 185.

(1) محاضر مجلس النواب اللبناني – جلسة 5 تشرين الثاني 1989 «وثيقة الوفاق الوطني» يراجع الملحق رقم 4 صفحة 188.

(2) «بيان مجلس الامن الدولي بدعم الشرعية ووثيقة الطائف» وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، ص 56 يراجع الملحق رقم 5 صفحة 192.

أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام... كما يعبّر المجلس عن دعمه للشرعية اللبنانية الممثلة برئيس الجمهورية والحكومة التي شكّلها من أجل إعادة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه وذلك وفقاً لتطلعات الشعب اللبناني بأسره»[1].

وفي ضوء هذه التطورات في الأوضاع اللبنانية، وحرصاً على وقف النزف وسفك الدماء وانتهاء العنف وفسح المجال أمام مسيرة السلام، ووصولاً إلى ما يتطلع إليه المواطن اللبناني أياً يكن انتماؤه الطائفي أو السياسي، فقد أقرّ مجلس الوزراء اللبناني برنامجاً لمتابعة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني، ارتكز على المبادىء التي أقرتها الوثيقة أساساً لحل الأزمة، وتعميم الوفاق والأمن والسلام، وأعلن مجلس الوزراء أن المسلمات التي يتوجب على كل الأطراف اللبنانية اعتمادها للانضمام إلى مسيرة الوفاق والأمن والسلام والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني هي الآتية:

«القبول الصريح بوثيقة الوفاق الوطني بكل بنودها والتعهد بعدم القيام بأي عمل من شأنه عرقلة تنفيذها... والاعتراف بالشرعية والانضواء تحت سلطة المؤسسات الدستورية... واعتبار المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانية من المُسلَّمات الأساسية وركناً مهماً في مسيرة الوفاق الوطني. ولوضع المصالح الوطنية موضع التنفيذ لا يحق لأي فريق المطالبة باستبعاد أي فريق آخر موافق على

(1) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ص 79، يراجع الملحق رقم 6 صفحة 194.

مضمون هذا البيان...»[1].

ومن ثم انعقد مجلس النواب اللبناني بتاريخ 21 آب 1990، في جلسة عامة طرح خلالها مشروع اللجان، ونوقشت المواد المعدّلة مادة مادة بعد أن أخرجت منها المواد 12 و16 و59 باعتبار أن وثيقة الطائف لا ترتأي تعديلها، وحذفت منها أو أضيفت إليها بعض العبارات، وتم استبدال بعض التعابير والجمل بهدف تحسين الصياغة الدستورية[2].

وبعد هذه التصويبات والتعديلات في الصياغة صوّت المجلس على المشروع بمجمله، فوافق عليه بالإجماع. وفي 21 أيلول 1990 صدر بصيغته المعدّلة والجديدة، على أنه الدستور الحالي للجمهورية اللبنانية، وقد جاء في مقدمة الدستور: «لبنان وطن سيد حرّ مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه... لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان... لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل... الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً

---

(1) محضر مجلس الوزراء اللبناني – جلسة 11 تموز 1990.

(2) أحمد سرحال: دستور الجمهورية اللبنانية، دار الباحث بيروت، الطبعة الأولى 1991 ص 11.

واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام...»[1]. وحول إلغاء الطائفية السياسية، نصت المادة «95» المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في 21 أيلول 1990: « على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسَيْ النواب والـوزراء ومتابعة الخطة المرحلية»[2].

وفي المرحلة الانتقالية: «تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة»[3].

---

(1) الجريدة الرسمية، ملحق خاص للعدد 39، الخميس 27 أيلول 1990.

(2) الدستور اللبناني المعدل، 21 أيلول 1990 «المادة 95» ص 77.

(3) المرجع نفسه ص 78 .

بينما كانت تنص المادة 95 قبل التعديل على أنه «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[1].

هدفنا من وراء دراسة تاريخ لبنان الطائفي وبالتالي استعراضنا للغايات التي ساهمت في إقامة الكيان اللبناني على الشكل الذي أقيم فيه، وفي تركيب النظام كما رُكّب تسليط الأضواء على علل الكيان والنظام التي كانت، وذلك للتمكن من وضع الإصبع على الجرح بشكل صريح وواضح. وللتأكيد أن الإصلاح المنشود يجب أن يترافق مع صياغة نظام جديد للبنان الجديد يتركز على حل للأزمات التي كانت السبب المباشر في الحروب الداخلية والمتتالية، مع التأكيد أنّ حل الصيغة الممكنة في لبنان هي الصيغة الديموقراطية، لأنها الصيغة الوحيدة التي بإمكانها أن تنقل الشعب اللبناني من مستوى الطائفة إلى مستوى الوطن وتنتقل بلبنان إلى مستوى الدولة. والحرب الأخيرة التي عاشها لبنان (1975–1990)، هي الدليل القاطع على أنه في غياب الصيغة الديموقراطية السليمة في الدولة والمجتمع ليس من بديل عنها سوى الحرب بكل أشكالها.

وما نعني هنا بالديموقراطية السليمة هو تكريس المساواة بين

(1) الدستور اللبناني مع تعديلاته، 21 كانون الثاني 1947، مطبعة النشرة القضائية، بيروت، المادة 95. يراجع الملحق رقم 7 صفحة 195.

المواطنين اللبنانيين، سواء تجاه القانون أو من حيث حقوقهم في شغل مناصب الدولة على اختلافها دونما تمييز، كل حسب كفاءته وقدرته بحيث تنتفي تماماً أراجيف الطائفية السياسية، ويتخلص الدستور من المواد التي ساهمت في تكريس حصص الطوائف.

لاحظنا أن هذه الهموم مجتمعة حملها بعض أعضاء مجلس النواب اللبناني إلى المملكة العربية السعودية - مدينة الطائف - عام 1989، باسم الإرادة اللبنانية الواعية، المتحررة، التي تعبّر عن المصلحة اللبنانية العليا، وتعكس الحقيقة الشعبية اللبنانية التي رفضت كل أشكال التقسيم، ورفضت بعناد استمرار الحرب الأهلية واستمرار مؤسساتها العنفية. وحاول هؤلاء النواب بلورة مشروع حلّ عبر عمل متواصل تخطى كل الحواجز الطائفية والخطوط التقسيمية، حتى جاءت مقررات مؤتمر الطائف «تحتوي على مواد أساسية في بناء الوطن الاقتصادي والاجتماعي»[1].

وقد رحب معظم اللبنانيين بالاتفاق الجديد وذلك لأنهم ينتظرون الخلاص من الحرب والمدافع والدبابات والمآسي الاجتماعية والإنسانية والخراب والتدمير الجسدي وحالة الضياع والقلق والخيبة والإرهاق والانهيار النفسي المزمن والخوف والذعر وأمراض الرعب نتيجة القصف والتهجير والجوع والفقر.

---

(1) عدنان فحص: «الحرب اللبنانية - أسباب ونتائج» - دار الحسام - بيروت الطبعة الأولى 1991، ص 146.

وقد انطلق فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ الياس الهراوي (الأسبق) من هذه الهموم والمآسي وخاطب اللبنانيين بقوله[1]:

جئت لأعيد الدولة القوية القادرة: دولة القانون والقيم، دولة الكفاءة والمبادرة، دولة البناء والإنماء، دولة قادرة على أن تعيد للمواطن ثقته بنفسه وبوطنه، وعلى أن تعيد للوطن ثقة العالم به. «دولة قادرة على تثبيت الأمن الشرعي على كامل التراب اللبناني... دولة قادرة على خلق الفرص المتكافئة أمام جميع اللبنانيين، وقادرة على تنفيذ خطة إنمائية متكاملة تؤمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال العمل على إنماء المواطن، وإنماء المناطق، وإنماء الوطن... مصير لبنان يقرره كل أبنائه، من هنا العبور إلى الحل يكون بالدولة، ومن خلالها، الدولة هي الحامية لكل اللبنانيين ولا أحد محلّ الدولة... بالدولة القوية المستقلة نصون السيادة والحريات العامة، وبجيش من كل لبنان، ولكل لبنان، وفي كل لبنان، نذود عن الكرامة الوطنية، وندرأ أي انتهاك للقانون والنظام... واتفاق الطائف في روحه ومنطلقه، جاء ليضع حداً لدورة العنف والموت. جاء ليعيد للعيش المسيحي الإسلامي المشترك نقاءه، جاء ليؤكد أن لا خلاف بين اللبنانيين. جاء ليحيي الشرعية ومؤسساتها، لأن لبنان لا يحكم خارج الشرعية...»[2].

---

(1) يراجع الملحق رقم 7 صفحة 195.

(2) فخامة الرئيس الياس الهراوي: بدأت مسيرة الخلاص والوحدة والسلام

وفي السياق ذاته قال النائب السابق إدمون رزق: إن اتفاق الطائف كان قراراً عربياً دولياً مشتركاً، بإجماع كل الدول العظمى للتفتيش عن حل للموضوع اللبناني، ولا يوجد بديل عن وفاق اللبنانيين، فجاءت صيغة مؤتمر الطائف؛ وأن وثيقة الطائف ما هي إلا مدخل سياسي للوفاق الوطني، إذا تم الوفاق على كل الأوراق لن تصبح بدون قيمة وبدون جدوى وبدون مفعول. «لذلك نحن ماضون في رهاننا على الوفاق الوطني من وثيقة الطائف التي تعتبر أشرف ما عمل خلال خمسة عشر عاماً وأنبل ما أنتج خلالها. والنواب فخورون جميعهم أنهم كانوا في الطائف، وأنهم شاركوا في التوصل إلى صيغة للوفاق الوطني. أمام التاريخ جميعنا فخورون أننا كنا في الطائف وأننا ما زلنا في الطائف لأنه كان محاولة إنقاذ للبنان ككيان وكشعب وكمستقبل، إذا كان من أمل لأولادنا أن يعيشوا على أرض بهوية، بكرامة، بحقوق، بسيادة، باستقلال، أرض اسمها وطن ودولة، من خلال الوفاق الذي بدأ في الطائف»[1].

أما حول اللامركزية والتقسيم الإداري، فقد أثيرت بعض الحساسيات، وكادت أن تصبح الكلمة موضوعاً سياسياً وأداة من أدواته، مع الإشارة إلى أن مفهوم اللامركزية في لبنان كان دائم الالتباس

«كلمة وجهت إلى الشعب اللبناني بمناسبة بدء السنة الجديدة» – جريدة السفير العدد 5471 تاريخ 1 كانون الثاني 1990.

(1) النائب السابق أدمون رزق: «كيف تكون السيادة...» «مقابلة»، جريدة «النداء» تاريخ كانون الثاني 1990، ص 2.

في أذهان العامة، وقد تضاعف الالتباس خلال الحرب وبعدها. وفي هذا المجال اعتبر النائب السابق ألبير منصور أن «العامة تخلط دائماً بين تسهيل المعاملات الإدارية وإمكان إنجازها في مستوى القضاء أو المحافظة وهو ما يسمى عادة باللاحصرية، وبين اللامركزية التي هي إناطة للسلطة في الوحدات الإدارية بهيئات منتخبة تضاهي الهيئات المركزية شرعية وسلطة. فالنظام الفدرالي هو نوع من اللامركزية وقد أمكن القول إن الفدرالية هي أقوى وأعلى درجات اللامركزية»[1].

وفي السياق ذاته أكد الرئيس سليم الحص على أن صيغة الطائف ليست صيغة فيدرالية وإنما صيغة وحدوية تهدف إلى توحيد لبنان وتحقيق وحدة متماسكة أو إرساء قواعد للحل للأزمة اللبنانية على فكرة لبنان الواحد.

وحول فكرة اللامركزية الإدارية الموسّعة قال الرئيس الحص: «نحن جميعاً نؤيدها، والفكرة تقوم على إيصال الخدمة إلى المواطن بدلاً من مطالبة المواطن أن يأتي إلى مصدر الخدمة... اللامركزية الإدارية تطبق في حدود معينة، وليس فيها أي خطر على وحدة البلد على الإطلاق، لأنها لا تمس وحدة البلد السياسية والوطنية... في اتفاق الطائف هناك إشارة إلى اللامركزية الإدارية الموسّعة، يمكن تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة إلى أبعد مدى ولكن مدروسة

(1) النائب السابق ألبير منصور: «الانقلاب على الطائف»، دار الجديد، الطبعة الأولى، بيروت 1991، ص 29.

لا تهدد وحدة الوطن... إن اتفاق الطائف ليس مشروعاً فيدرالياً ولا يسمح باللامركزية السياسية، لا يسمح بتفكيك الوطن، إنما هو يقوم على وحدة لبنان متماسكة... في النهاية اتفاق الطائف هو مشروع إحياء الصيغة الديموقراطية... وصيغة الطائف لا تمنع العمل السياسي الحر، لأنها مشروع لإحياء المؤسسات الدستورية ولإحياء العملية الديموقراطية على أسس سليمة....»[1].

(1) الرئيس سليم الحص: «الوحدة والديموقراطية والمستقبل»، جريدة السفير، العدد 5471 تاريخ 1 كانون الثاني 1990.

المــلاحق

الملحق رقم «1»: قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء.

الملحق رقم «2»: بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا: وقف إطلاق النار، ودعوة النواب لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني.

الملحق رقم «3»: التصويت على وثيقة الوفاق الوطني في اجتماع اللقاء النيابي اللبناني في الطائف/ السعودية.

الملحق رقم «4»: جلسة التصديق على وثيقة الوفاق الوطني في القليعات/ لبنان.

الملحق رقم «5»: بيان مجلس الأمن الدولي بدعم الشرعية ووثيقة الطائف.

الملحق رقم «6»: قرار المجلس الأوروبي بدعم الشرعية اللبنانية.

الملحق رقم «7»: وثيقة الوفاق الوطني اللبناني.

ملحق رقم «1»

قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي

في الدار البيضاء (الأزمة اللبنانية)

إن مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في مدينة الدار البيضاء (المملكة المغربية) أيام 17-20 شوال 1409هـ الموافقة لـ 23-26/ 5/ 1989م.

بعد أن تدارس الأزمة اللبنانية بروح المسؤولية العربية الجماعية التاريخية وناقش مضاعفاتها ونتائجها وآثارها على لبنان والأمة العربية.

وإذ يعرب عن قلقه العميق لتواصل الأزمة، وما نجم عنها من غياب للأمن في لبنان، وإراقة للدماء، وتدمير للمؤسسات والممتلكات، وعجز في أجهزة الدولة، وشلل في مرافق المجتمع، وتردٍّ في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب اللبناني.

وإذ يعبّر عن بالغ انشغاله بالتصعيد الخطير الذي تشهده الساحة اللبنانية وما أدى إليه من خلو سدة رئاسة الجمهورية، وتعطل السلطة التشريعية، وانقسام السلطة التنفيذية، ثم تجدد الاقتتال الدموي على الأرض اللبنانية.

- وإذ يشدد على أن استمرار الأزمة اللبنانية وتطوراتها المستجدّة والتدخلات الخارجية فيه، يضع لبنان في منعرج مصيري يهدّد بتمزيق وحدة كيانه الوطني أرضاً وشعباً ومجتمعاً، ويعرض أمنه واستقلاله وسيادته وعروبته لمخاطر التجزئة والتقسيم، ويمس بالأمن القومي للأمة العربية.
- وإذ يؤكد مجدداً القرارات العربية المتعلقة بالتضامن القومي مع لبنان من أجل مساعدته على الخروج من محنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة اللبنانية كاملة على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواتها الذاتية، وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على كافة التراب اللبناني، تمهيداً لإعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة.
- وبعد اطلاعه على التقرير المقدم من اللجنة الوزارية الخاصة بالأزمة اللبنانية، عن نتائج أعمالها واتصالاتها مع الأطراف اللبنانية، وعلى توصياتها من أجل تحقيق الوفاق الوطني.

يقرر:

1 - التأكيد على عروبة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله وإن أي حل لا يتم في إطار الحفاظ على هذه العناصر الرئيسية لا يمكن أن يمثل حلاً حقيقياً للمشكلة اللبنانية، وإن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

2 – التأكيد على المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً بالمشاركة الإيجابية في مناقشة ودراسة وتقديم المقترحات اللازمة للحل وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب.

3 – مطالبة كافة الأطراف اللبنانية باحترام وقف إطلاق النار وفق قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في 27 أبريل 1989.

4 – تشكيل لجنة مكونة من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ومن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وتخويلها الصلاحيات الشاملة والكاملة لتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر لحل الأزمة اللبنانية.

وتكون مهمتها على النحو التالي:

أ – القيام بالاتصالات والإجراءات التي تراها مناسبة بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني – حتى خارج لبنان عند الضرورة – لإعداد ومناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تعتبر أساساً للحوار والوفاق الوطني حتى يقرها مجلس النواب اللبناني في أول اجتماع له.

ب – دعوة مجلس النواب اللبناني للانعقاد في العاصمة اللبنانية بيروت للتصديق على وثيقة الإصلاحات السياسية.

ج – بعد التصديق على وثيقة الإصلاحات السياسية ينتخب

مجلس النواب رئيس الجمهورية الذي يشكل حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الإصلاحات السياسية، وتبدأ على الفور في اتخاذ الإجراءات الدستورية لوضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ، ويعدل على أساسها، باعتبارها وثيقة دستورية، النظام السياسي اللبناني بما يحقق سيادته الوطنية ويؤكد وحدته وهويته العربية ويرسي مبادىء الحرية والعدل والمساواة.

د - دعم الحكومة اللبنانية المنبثقة عن الوفاق الوطني في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.

5 - يقرر المؤتمر تنفيذ الإجراءات السابقة في غضون فترة أقصاها ستة أشهر، واستعداده للانعقاد عقب هذه الفترة للنظر فيما تم تنفيذه، وفي التطورات التالية إذا ما تطلب الأمر ذلك، بناء على ما يجريه جلالة رئيس اللجنة من اتصالات في هذا الشأن.

6 - إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضي لبنان وسيادته وضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار رقم 425 (1978) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية للبنان، ودعم الجهود اللبنانية في العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي.

7 - الإعراب عن التقدير الكبير لما قامت به اللجنة السداسية من جهود، والإشادة بما تضمنه تقريرها من اقتراحات وتوصيات.

الملحق رقم ،2،

بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا، وقف إطلاق النار فوراً ودعوة النواب لمناقشة وثيقة الوفاق الوطني

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا، تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في الفترة من 17 إلى 20 شوال 1409هـ الموافق من 23 إلى 26 مايو 1989 لحل الأزمة اللبنانية.

وحقناً للدماء، وحرصاً على إشاعة الأجواء الممهِّدة لعودة الأمن والاستقرار، وتوفير المناخ الملائم للوفاق الوطني، حيث إنه لا حل للأزمة اللبنانية بالوسائل العسكرية.

وعطفاً على الاتصالات التي سبق لها أن أجرتها مع كل الأطراف الدولية والإقليمية من أجل وقف تزويد الأطراف اللبنانية بالسلاح والذخيرة.

تقرر:

أولاً: وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان.

ثانياً: تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى لبنان، وتتولى اللجنة الأمنية المذكورة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ،

ومراقبة السفن التي يرد إلى اللجنة الأمنية اللبنانية معلومات أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى أي طرف كان.

ثالثاً: فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة الأمنية اللبنانية ممارسة مهامها.

رابعاً: الطلب من جميع الفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استقدام السلاح بكل أنواعه ومن أي جهة كانت، وكذلك وقف الحملات الإعلامية.

خامساً: دعوة جميع الدول المعنية، وتلك التي أيدت اللجنة الثلاثية في مهمتها لحل الأزمة اللبنانية، العمل بكافة إمكاناتها لوقف أي إمداد بالسلاح لأيٍّ كان في لبنان، وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوباً كاملاً لتحقيق ذلك.

سادساً: توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 1/ 3/ 1410هـ الموافق في 30/ 9/ 1989م. بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي بهذا الشأن.

سابعاً: تقرر أن يتوجه السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان يوم الأحد 17/ 2/ 1410هـ الموافق في 17/ 9/ 1989م لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

الملحق رقم ،3،

ملخص محضر التصويت على وثيقة الوفاق الوطني
في اجتماع اللقاء النيابي اللبناني في الطائف

في تمام الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم الأحد الواقع فيه 22/10/1989م الموافق الثالث والعشرين من ربيع الأول 1410هـ عقد اللقاء النيابي اللبناني اجتماعاً في قصر المؤتمرات في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني وحضور النواب السادة:

عادل عسيران – صائب سلام – أمين الحافظ – رشيد الصلح– عبدالله الراسي – كاظم الخليل – نزيه البزري – نصري المعلوف– جوزيف سكاف – حسين منصور – رفيق شاهين – خاتشيك بابكيان– رينيه معوض – عبداللطيف الزين – عثمان الدنا – جميل كبي – فؤاد نفاع – حبيب كيروز – أنور الصباح – ميشال ساسين – بيار حلو – أدمون رزق – علي الخليل – حسن الرفاعي – توفيق عساف– جورج سعادة– محمود عمار – زكي مزبودي – بطرس حرب – طلال المرعبي – الياس الهراوي – محمد يوسف بيضون – هاشم الحسيني– سالم عبد النور – فريد جبران – أحمد اسبر – الياس الخازن – زاهر

الخطيب- انترانيك مانوكيان - علي العبدالله - عبد المولى أمهز - شفيق بدر- بيار دكاش - أوغست باخوس - فريد سرحال، صبحي ياغي - عبد المجيد الرافعي - موريس فاضل - مخايل الضاهر - ملكون أبلغتيان- يوسف حمود - حميد دكروب- ميشال معلولي- جبران طوق - طارق حبشي - نديم سالم - ألبير منصور - منيف الخطيب - صالح الخير - نجاح واكيم.

وتغيب النواب السادة: البير مخيبر - كامل الأسعد - ريمون إده- سورين خان أميريان - رائف سماره - إميل روحانا صقر - راشد الخوري - عبده عويدات - فؤاد الطحيني - باخوس حكيم - آرا يروانيان.

وتعذر على النائب إدوار حنين حضور الاجتماع بسبب وعكة صحية طارئة ألمّت به.

افتتح دولة الرئيس الحسيني الجلسة بالكلمة التالية:

بعونه تعالى افتتح هذه الجلسة.

أبدأ بأن أشكر المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لاستضافته هذا اللقاء التاريخي.

كما أشكر اللجنة العربية الثلاثية لجهودها المتواصلة من أجل مساعدتنا في بلوغ الهدف المنشود ألا وهو إحلال السلام في لبنان، وإعادة بناء الدولة اللبنانية على أساس الوفاق الوطني كما يظهر في هذه الوثيقة التاريخية.

زملائي النواب

إنني إذ أتلو نص الوثيقة التي كانت بنتيجة جهودكم المضنية وإخلاصكم في تمثيل الشعب اللبناني في وحدته واستقلاله وفي آماله وتطلعاته، أسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إرساء قواعد السلام في بلدنا الجريح لبنان.

ثم تلا دولة الرئيس نص وثيقة الوفاق الوطني، وبعد تلاوتها طرحت على التصويت برفع الأيدي ثم بالمناداة بالأسماء.

ونتيجة للتصويت أقرت الوثيقة بأكثرية ثمانية وخمسين صوتاً وامتناع النائب حسن الرفاعي ومعارضة النائبين توفيق عساف وزاهر الخطيب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والثلث.

الملحق رقم «4»

ملخص محضر جلسة التصديق على
وثيقة الوفاق الوطني في القليعات

عقد مجلس النواب جلسة في القليعات في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 5 تشرين الثاني 1989 برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني وحضور النواب السادة:

صائب سلام – رينيه معوض – حبيب كيروز – جورج سعادة- بطرس حرب – باخوس حكيم – أمين الحافظ – يوسف حمود – نديم سالم – نزيه البزري – منيف الخطيب – كاظم الخليل – فريد سرحال- علي العبدالله – علي الخليل – عبد اللطيف الزين – عادل عسيران – رفيق شاهين – رائف سماره – حميد دكروب – أنور الصبّاح- أدمون رزق – محمود عمّار – فؤاد نفاع – شفيق بدر – عبدالله الراسي- ميشال معلولي – طارق حبشي – صبحي ياغي – حسين منصور – حسن الرفاعي – ألبير منصور – الياس الهراوي – هاشم الحسيني- مخايل الضاهر – عبد المولى أمهز – طلال المرعبي- أنترانيك مانوكيان – جميل كبي – خاتشيك بابكيان – رشيد الصلح- زكي مزبودي – سورين خان أميريان – عثمان الدنا – فريد جبران – محمد يوسف

بيضون - ميشال ساسين - ملكون أبلغتيان - نجاح واكيم - نصري المعلوف - أحمد أسير - أوغست باخوس - الياس الخازن- بيار حلو - توفيق عساف - زاهر الخطيب - صالح الخير.

وتغيب النواب السادة: البير مخيبر - كامل الأسعد - ريمون إده- راشد الخوري - اميل روحانا صقر - إدوار حنين - جبران طوق - بيار دكاش - عبده عويدات - فؤاد الطحيني - سالم عبد النور - موريس فاضل - آرا يروانيان - جوزف سكاف - عبد المجيد الرافعي. وذلك للتصديق على وثيقة الوفاق الوطني.

طرح دولة الرئيس الوثيقة على التصويت بالمناداة بالأسماء، وصوّت عليها بإجماع الحاضرين.

صُدّق المحضر، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الرابعة والنصف.

ملخص محضر جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في القليعات

عقد مجلس النواب جلسة في القليعات في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 5 تشرين الثاني 1989 برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني وحضور النواب السادة:

صائب سلام - رينيه معوض - حبيب كيروز - جورج سعادة- بطرس حرب - باخوس حكيم - أمين الحافظ - يوسف حمود - نديم سالم - نزيه البزري - منيف الخطيب - كاظم الخليل - فريد سرحال-

علي العبدالله - علي الخليل - عبد اللطيف الزين - عادل عسيران - رفيق شاهين - رائف سماره - حميد دكروب - أنور الصباح - ادمون رزق - محمود عمّار - فؤاد نقاع - شفيق بدر - عبدالله الراسي- ميشال معلولي - طارق حبشي - صبحي ياغي - حسين منصور - حسن الرفاعي - ألبير منصور - الياس الخازن - الياس الهراوي- جميل كبي - هاشم الحسيني - مخايل الضاهر - عبد المولى أمهز- طلال المرعبي - انترانيك مانوكيان - خاتشيك بابكيان- رشيد الصلح - زكي مزبودي - سورين خان أميريان - عثمان الدنا - فريد جبران - محمد يوسف بيضون - ميشال ساسين - ملكون أبلغتيان - أوغست باخوس - نجاح واكيم - نصري المعلوف - أحمد أسبر - بيار حلو- توفيق عساف - زاهر الخطيب - صالح الخير.

وتغيب النواب السادة: كامل الأسعد - البير مخيبر - ريمون اده- راشد الخوري - إميل روحانا صقر - ادوار حنين - جبران طوق - بيار دكاش - عبدو عويدات - فؤاد الطحيني - سالم عبد النور - موريس فاضل - آرا يروانيان - جوزف سكاف - عبد المجيد الرافعي. وذلك لانتخاب رئيس الجمهورية.

وبعد تلاوة المواد 49 و74 و75 من الدستور والمادتين 11 و12 من النظام الداخلي، بوشر بعملية الاقتراع فنال النائب رينيه معوّض 36 صوتاً والنائب جورج سعادة 16 صوتاً، والنائب الياس الهراوي خمسة أصوات.

وبما أنه لم ينل أحد الأغلبية المطلقة، طلب النائب جورج سعاده رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للتشاور، فوافق المجلس على ذلك، واستؤنفت الجلسة بعد ذلك. وجرت عملية الاقتراع في الدورة الثانية ففاز النائب رينيه معوّض بأغلبية 52 صوتاً ووجدت ستة أوراق بيضاء.

صدق المحضر، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الخامسة.

الملحق رقم «5»

بيان مجلس الأمن الدولي يدعم الشرعية ووثيقة الطائف
إثر انتخاب الرئيس رينيه معوض

فيما يلي نص البيان الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي بتاريخ 7/ 11/ 1989 تحت رقم 157/ 89 (أ.ع) والذي تلاه رئيس المجلس لهذا الشهر مندوب الصين في جلسة علنية وأعلن فيه المجلس دعمه لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني ووثيقة الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية الأستاذ رينيه معوض:

«يؤكد أعضاء مجلس الأمن على بيانهم الصادر في 15 آب، والبيان الصادر في 20 أيلول من العام 1989 والذي عبّر من خلالهما على دعمه الكامل للجنة الرؤساء العرب الثلاثية العليا في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية للأزمة اللبنانية بكل جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية في لبنان.

وبهذه الروح، يرحب أعضاء مجلس الأمن بانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية واعتماد اتفاق الطائف من قبل المجلس النيابي اللبناني. وإن أعضاء مجلس الأمن يوجّهون تحية للحس العالي بالمسؤولية ولشجاعة أعضاء المجلس النيابي اللبناني.

إن مرحلة أساسية قد نفذت في طريق إعادة الدولة اللبنانية وإعادة إحياء المؤسسات بنتيجة هذه الانتخابات الدستورية.

إن أعضاء المجلس يتوجهون إلى جميع اللبنانيين للوقوف بصمود مع رئيسهم وذلك بهدف توحيد تطلعات الشعب اللبناني من أجل تحقيق السلام والكرامة والانسجام في هذه اللحظة التاريخية.

إن أعضاء مجلس الأمن يحثّون الشعب اللبناني بكل قطاعاته، بما فيهم القوات المسلحة، لدعم رئيسهم من أجل تحقيق أهداف الشعب اللبناني وهي إعادة الوحدة والاستقلال والسيادة للبنان على كامل أراضيه ليتمكن من استعادة دوره الرائد مركزاً للحضارة والثقافة للأمة العربية والعالم».

تكليف الدكتور سليم الحص

تأليف الحكومة الجديدة

إن رئيس الجمهورية اللبنانية.

بناء على الدستور،

والتزاماً بوثيقة الوفاق الوطني.

وبالتشاور مع دولة رئيس مجلس النواب، استناداً إلى الاستشارات التي أجراها والتي أطلعه على نتائجها رسمياً.

دعا فخامة رئيس الجمهورية في الساعة العاشرة من صباح اليوم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص وكلفه تأليف الحكومة الجديدة.

صدر عن رئاسة الجمهورية

بيروت في 13/ 11/ 1989

الملحق رقم «6»

قرار المجلس الأوروبي بدعم الشرعية اللبنانية

فيما يلي نص القرار الذي صدر عن المجموعة الأوروبية بتاريخ 9/ 12/ 1989 والذي أعلن فيه المجلس الأوروبي تشبثه بوثيقة الطائف:

«إن المجلس الأوروبي القلق من جراء الأحداث الأخيرة في لبنان والتي تسبّبت بتفاقم الخطر على وحدته، إذ يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، كما يعبّر عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعملية التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام.

إن المجلس الأوروبي يدعو الأطراف المعنية لإعطاء دعمهم لهذه الأهداف ومتابعتها عن طريق الحوار والمناقشة وتفادي اللجوء إلى وسائل العنف، وإن المحافظة على وقف إطلاق النار يبقى من المسائل الأولية.

كما يعبّر المجلس عن دعمه للشرعية اللبنانية الممثلة برئيس الجمهورية والحكومة التي شكلها من أجل إعادة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه وذلك وفقاً لتطلعات الشعب اللبناني بأسره.

إن هذه الإجـراءات تعني انسحاب جميع الجيوش الغريبة الموجودة بشكل يسمح للبنانيين أن يكونوا أسياداً في وطنهم. كما يذكّر المجلس بالدور الإيجابي الذي تقوم به قوات الطوارئ الدولية».

الملحق رقم ،7،

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

أولاً: المبادىء العامة والإصلاحات

1 – المبادئ العامة

أ – لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب – لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج – لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط - أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2 - الإصلاحات السياسية

أ - مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

1 - ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2 - للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية

الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3 – كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4 – الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5 – إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب – نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج – نسبياً بين المناطق.

6 – يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7 – مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب - رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1 - يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2 - يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

3 - يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4 - يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5 - يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6 - يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس

النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7 – يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8 – يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9 – يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10 – يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11 – يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12 – يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13 – يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14 – لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15 – يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16 – يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17 – لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج – رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1 – يرئس مجلس الوزراء.

2 – يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3 – يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4 – يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5 – يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6 - يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7 - يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8 - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9 - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د - مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1 - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2 - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3 - إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4 - تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5 - الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية،

إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6 – عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده، هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ – الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و - استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

1 - تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ - إذا استقال رئيسها.

ب - إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج - بوفاة رئيسها.

د - عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ - عند بدء ولاية مجلس النواب.

و - عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2 - تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3 - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز - إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم

بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ - إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب - إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3 - الإصلاحات الأخرى

أ - اللامركزية الإدارية

1 - الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2 - توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3 - إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4 - اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5 - اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب - المحاكم

أ - ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1 - يشكَّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2 - يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3 - للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في م يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ - رئيس الجمهورية.

ب - رئيس مجلس النواب.

ج - رئيس مجلس الوزراء.

د - نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب - تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1 - الأحوال الشخصية.

2 - حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3 - حرية التعليم الديني.

ج - تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج - قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د - إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ - التربية والتعليم

1 - توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2 - التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3 - حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4 - إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5 - إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و - الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1 - الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2 - تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ - فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3 - تعزيز القوات المسلحة

أ - إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

د - عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ - يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4 - حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إنّ هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة

البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ - العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب - التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج - اتخاذ كافة الإجـراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

مكتبة البحث

أولاً: قرارات المفوضية العليا الفرنسية

- «المفوضية العليا الفرنسية»، مجموعة القرارات للمنطقة الغربية من 24 تشرين الأول 1918 حتى 31 آب 1920.
- «المفوضية العليا الفرنسية»، النشرة الرسمية للمفوضية (1920 -1921)، مطبعة الآداب، بيروت 1921.
- «المفوضية العليا الفرنسية»، النشرة الرسمية للأعمال الإدارية الفرنساوية العليا - آب 1921، مطبعة الآداب، بيروت 1921.
- مجموعة القوانين والمراسيم في الجمهورية اللبنانية، كانون الأول (1930-1931)، مطبعة الدبّور، طبعة أولى، بيروت 1934.

ثانياً: الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية	رقم العدد	تاريخ صدوره
الجريدة الرسمية	1706	24 تموز 1922
الجريدة الرسمية	1761	10 كانون الأول 1924
الجريدة الرسمية	1853	4 آذار 1925
الجريدة الرسمية	1946	12 شباط 1926
الجريدة الرسمية	4093	11 آب 1943

الجريدة الرسمية	4100	29 أيلول 1943
الجريدة الرسمية	--	21 أيلول 1991

ثالثاً: محاضر مجلس النواب اللبناني

الجلسة	تاريخ المحضر
محاضر مجلس النواب اللبناني	28 أيار 1938
محاضر مجلس النواب اللبناني	10 تشرين الثاني 1938
محاضر مجلس النواب اللبناني	17 و21 شباط 1938
محاضر مجلس النواب اللبناني	13 أيار 1938
محاضر مجلس النواب اللبناني	24 كانون الثاني 1939
محاضر مجلس النواب اللبناني	21 أيلول 1943
محاضر مجلس النواب اللبناني	7 تشرين الأول 1943
محاضر مجلس النواب اللبناني	8 تشرين الثاني 1943
محاضر مجلس النواب اللبناني	30 أيار 1944
محاضر مجلس النواب اللبناني	11 تموز 1944
محاضر مجلس النواب اللبناني	31 تشرين الأول 1946
محاضر مجلس النواب اللبناني	31 تشرين الثاني 1946
محاضر مجلس النواب اللبناني	22 تشرين الأول 1989
محاضر مجلس النواب اللبناني	25 كانون الأول 1989
محاضر مجلس النواب اللبناني	16 كانون الأول 1989
محاضر جلسة مجلس الوزراء،	11 تموز 1990
وجلسة	20 آذار 1991

رابعاً: بيانات صادرة عن بعض المؤسسات الدينية والتربوية

- بيان أعمال جمعية المقاصد، بيروت للسنوات (1918- 1919).
- جلسة الهيئة الإدارية - جمعية المقاصد، بيروت تاريخ 8 نيسان 1921.
- بيان أعمال ثانوية المقاصد، بيروت، العام 1965.
- المجلس الإسلامي في لبنان، جلسة الهيئة الإدارية في 3 آذار 1965.
- بيان أعمال الجمعية العاملية في بيروت (1925-1971).

خامساً: المراجع العربية

- إبراهيم، محسن: الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت 1983.
- اسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الرابع، بيروت 1960.
- إشكاليات السلام في لبنان وآفاقه، منشورات جمعية متخرجي المقاصد في بيروت، بيروت 1987.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، الجزء الأول 1970.
- البواري، الياس: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان (1908-1946)، دار الفارابي، بيروت 1979.
- بيهم، محمد جميل: قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور، دار الكشاف 1969.

- بيهم، محمد جميل: بين مشرق ومغرب 1920 - 1969، بيروت 1969.
- بيهم، محمد جميل: النزاعات السياسية بلبنان، عهد الاحتلال والانتداب، جامعة بيروت العربية 1977.
- ترحيني، محمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1981.
- تربية جديدة في سبيل إنماء لبنان، ندوة الدراسات الانمائية، بيروت 1986.
- تقي الدين، منير: ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة أولى 1953.
- جنبلاط، كمال: حقيقة الثورة، الدار التقدمية، لبنان 1987.
- جنبلاط، كمال: في مجرى السياسة اللبنانية، أوضاع وتخطيط، بيروت 1960.
- جحا، شفيق وشباط، وديع: دستور لبنان، بيت الحكمة، بيروت 1968.
- جدعون، ايلي وجرجي: الدليل السوري، طبعة أولى، بيروت 1922.
- الجسر، باسم: الصراعات اللبنانية والوفاق (1920-1975)، دار النهار للنشر، بيروت 1981.
- حتي، فيليب وجماعة من الأساتذة: تاريخ العرب، دار غندور، بيروت 1974.
- حتي، فيليب: تاريخ لبنان، دار الثقافة، بيروت 1985.

الحصري، ساطع: يوم ميسلون، بيروت 1948، دار الكشاف، طبعة أولى.

الحكيم، يوسف: سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966.

الحلو، يوسف خطار: العاميات الشعبية في لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1955.

حنا، جورج: من الاحتلال إلى الاستقلال، بيروت 1946.

حنا، جورج: العقيدة اللبنانية، بيروت 1957.

حلّاق، حسان: مذكرات سليم علي سلام (1868-1938)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1982.

حلّاق، حسان: التيارات السياسية في لبنان (1943-1952)، معهد الانماء العربي، بيروت 1981.

حلّاق حسان: الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان، منشورات جمعية المقاصد، بيروت 1978.

حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، دار النهار للنشر، بيروت 1986.

الخازن، فيليب وفريد: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية في سوريا ولبنان، الجزء الأول، دار الرائد، بيروت، طبعة ثانية 1983.

خاطر، لحد: عهد المتصرفين في لبنان (1861-1918)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1967.

- الخوري، بشارة: حقائق لبنانية، الجزء الأول، منشورات أوراق لبنانية، بيروت 1960.
- «الدستور اللبناني مع تعديلاته»، مطبعة النشرة القضائية، بيروت 1947.
- ربّاط ادمون: محاضرات في القانون الدستوري اللبناني، مكتبة منديا، بيروت 1976.
- الرياشي، اسكندر: قبل وبعد 1918 إلى 1943، بيروت، دار الحقيقة، 1953.
- الرياشي، اسكندر: الأيام اللبنانية، شركة الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت 1929.
- الريحاني، أمين: فيصل الأول، بيروت 1943.
- زعيتر، محمد: المشروع الماروني في لبنان – جذوره وتطوراته، الوكالة العالمية للتوزيع، بيروت 1986.
- زين، زين نور الدين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت 1986.
- زين، زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت 1978.
- زيادة بيار: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت 1969.
- زيادة، خالد: التقدم الأوروبي على العثمانيين، دار الطليعة، بيروت 1981.
- سلمان، طلال: جنيف، لوزان، المحاضر السرية الكاملة، المركز العربي للمعلومات، بيروت 1984.

سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، المجلد الثالث، (دون تاريخ)، مطبعة الحلبي، القاهرة.

سرحال أحمد: دستور الجمهورية اللبنانية، دار الباحث، بيروت 1991.

سلام، صائب: بيانه خلال اجتماع الهيئة الادارية، 14 آذار 1982.

سنو، عبد الرؤوف: المصالح الالمانية في سوريا وفلسطين (١٨٤١-١٩٠١). معهد الانماء العربي، بيروت 1987.

شعيب علي: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦ دار الفارابي، بيروت 1990.

شاهين، فؤاد: الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثالثة، بيروت 1986.

شرابي، هشام: المثقفون العرب والغرب، عصر النهضة (١٨٧٥ - ١٩١٤)، دار النهار للنشر، بيروت 1971.

صايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت 1955.

الصليبي، كمال: الوحدة الوطنية والنظام الطائفي في لبنان، بيروت 1968.

الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت.

الصمد، رياض: الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، الطبعة الأولى، بيروت 1977.

ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (١٦٩٦-١٨٦١)، معهد الانماء العربي، بيروت 1981.

- ضاهر، مسعود: الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، دار الفارابي، بيروت 1988.
- ضاهر، مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-1926)، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى 1974.
- ضاهر، مسعود: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الانماء العربي، بيروت 1977.
- طربين، أحمد: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (١٨٦١-١٩٢٠)، القاهرة 1968.
- عبود، مارون: صقر لبنان، بيروت، منشورات دار المكشوف، 1950.
- العقيقي، انطوان: ثورة وفتنة في لبنان، بيروت 1939.
- عوض، عبد العزيز: الادارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤ - ١٩١٤)، دار المعارف، مصر 1969.
- فحص، عدنان: الحرب اللبنانية، أسباب ونتائج، دار الحسام، بيروت.
- فارس، وليد: التعددية في لبنان، الكسليك - لبنان 1979.
- فروخ، عمر: دفاعاً عن الوطن، بيروت 1946.
- فروخ، عمر: دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن، دار الأحد البحيري، بيروت 1977.
- قازان، فؤاد: لبنان في محيطه العربي، دار الفارابي، بيروت 1972.
- قلفاط، نخلة وخوري، أمين: جامعة قوانين، مطبعة الآداب، بيروت 1893.

كرد علي، محمد: خطط الشام، الجزءان الرابع والخامس، مطبعة الشرق، دمشق 1927.

كوثراني، وجيه: «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860–1920)»، معهد الانماء العربي، بيروت 1978.

المارونية السياسية – سيرة ذاتية، كتاب جريدة السفير، بيروت، بدون تاريخ.

المحامي، محمد فريد: تاريخ الدولة العليا العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977.

مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، الجزء الثاني، بيروت 1960.

مسعود، جبران: لبنان والنهضة العربية الحديثة، بيروت، بيت الحكمة 1967.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت 1982.

ملحة، جان: مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، مكتبة خياط، بيروت (بدون تاريخ).

مكي، محمد علي: لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (635 – ١٥١٦) دار النهار، بيروت 1979.

موسى، سليمان: الحركة العربية (١٩٠٨–١٩١٤)، دار النهار للنشر، بيروت 1977.

النظام الداخلي للجمعية العاملية في بيروت، مطبعة زيدون، دمشق 1937.

- نقاش، مارون: أزمة لبنان، المطبعة العمومية، بيروت 1869.
- نمر، حسيب: أسس الكيان الطائفي اللبناني، دار الكتاب، بيروت 1978.
- نوار، عبد العزيز: وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث، جامعة بيروت العربية 1970.
- هوف هانسيان، نيقولاي: النضال التحرري الوطني في لبنان (1939–1958)، دار الفارابي، بيروت 1974.
- هشي، سليم حسن: دروز بيروت – تاريخهم ومآسيهم، منشورات دار لحد خاطر 1985.
- يزبك، يوسف: أوراق لبنانية، المجلد الثاني، دار الرائد، بيروت 1983.
- اليسوعي، الأب لويس شيخو: حوادث لبنان والشام (1840 – 1860)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1927.

سادساً: المراجع المترجمة إلى العربية

- انطونيوس، جورج: يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، حسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت 1969.
- بولياك أ. ن: الاقطاعية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة: عاطف كرم، دار المكشوف 1949.
- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة أمين فارس، دار العلم للملايين، بيروت 1979.
- زامير، مائير: الكيان المسيحي اللبناني، ترجمة سليم فارس، دار المروج، بيروت 1986.

- شايدون، لويزا: المرأة العربية والعصر، ترجمة شوكت يوسف، دار الجيل، بيروت 1980.
- رانـدال، جوناثان: حرب الألف عام في لبنان، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، بيروت 1984.
- عريضة، البطريرك أنطوان: لبنان وفرنسا، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت 1987.
- لونغريغ: سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، (بدون تاريخ).
- مذكرات الجنرال ديغول، ترجمة: وفيق عطوي، الجزء الأول، منشورات الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت 1969.
- هيور، رمزي: النتائج السياسية للحرب العظمى، ترجمة محمد بدران، بيروت (بدون تاريخ).
- سبيرز، اللايدي: قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ترجمة: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1943.

سابعاً: الدوريات

1 – المجلات التي نشرت مقالات علمية لها علاقة بالدراسة

المجلة	الجزء أو العدد	المجلد	السنة
الطريق	1	الرابع	1971
الطريق	2	37	1978

الطريق	6	38	1979
الطريق	4		1983
الطريق	4	43	1984
المقتطف	45		1914
الضحى	6 /5		1950
العرفان	4 و5	23	1933
العرفان	5	32	1946
الحوادث	14	4	1978
دراسات عربية	1	--	1973
مجلة الحرب العظمى	–	26 و28 و48	1918
الحرية	6	–	1960
الميثاق	2	5	1968
الاخبار	15	–	1973
الحكمة	8	–	1952
الثقافة	2		1964
المقاصد	8 و30 و31	–	1984 و1991
الإنسان	13	–	1991
شؤون فلسطينية	56	–	1989
النداء (عدد خاص)	–	–	1989
أمل	55	–	1988

2 – الصحف

الصحيفة	العدد	التاريخ
الانسانية	4	7/ 5/ 1925
بيروت	1	27/ 7/ 1927
بيروت	81	25/ 6/ 1936
بيروت	368	19/ 1/ 1937
صوت الشعب	1	5/ 4/ 1937
بيروت المساء	942	24/ 12/ 1939
البيان	4628	2/ 9/ 1939
النهار	28	15/ 4/ 1978
النهار	2241	16 تموز 1941
النهار	17384	21 تموز 1989
الشرق	2734	20/ 6/ 1947
السفير	1373	10/ 2/ 1978
السفير	1771	25/ 4/ 1979
السفير	5471	1/ 1/ 1990
البيرق	–	23 حزيران 1943

ثامناً: مراجع باللغة الفرنسية

- Bruneau, André: *«Traditions et politique de la France au Levant»*, Paris, 1931.
- Chevallier, Dominique: *«L'Enseignement en Syrie pendant la période d'organisation 1919-1921»*.
- Chevallier, D.: *«La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europre»*, Paris 1971.
- Chevallier, D.: *«Aspects sociaux de la question d'Orient: aux origines des troubles agraires, au Liban en 1858»*. In Annales look on p.173 14ème siècle», Paris 1968.
- Chevallier, D. :Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention, D.: *«Lyon et la Syrie en 1919. Les bases d'une intervention. Revue Historique»*, Octobre-Décembre, Paris 1960.
- D. chevallien: Les cadres sociaux de l'économie Agraire dans le proche-orient au début du XIX siécle, Revu Historique, Paris 1968.
- Corm, Georges: *«Contribution à l'étude des sociétés Multi-confessionnelles»*. Effects socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux, Paris 1971.
- Effets socio-juridiques et politique du puluralisme religieux, Paris 1971.
- Galy, Paul: *«Les nationalités l'Empire Ottoman à la suite de la guerre»*, Paris 1934.
- Ismail, Adel: *«Documents diplomatiqes et consulaires*

rélatifs à l'Histoire du Liban». Editions des œuvres politiques et Historiques. (Archives Turquie).

- Ismail, Adel: *«Le Liban, Histoire d'un peuple»,* Dar El-Makchouf, Beyrouth 1965.
- Rabbath, Antoine: *«Documents inédits pour servir à l'Histoire de l'orient chreétient»*, Paris 1910.
- Rabbath, E. *«L'évolution politique de la Syrie sous mandat de (1920-1925)»*, Paris 1928.
- Rabbath, E.: *«La formation Historique du Liban politique et constitutionnel»*, Beyrouth 1973.
- Rondot, Pierre: *«Les institutions politiques du Liban, Des communautés traditionnelles à l'état moderne»*, Paris 1947.

حادي عشر: مراجع باللغة الإنكليزية

- Fayyad, Halim Farid: *«The effects of sectarianism on the Lebanese administration (A.U.B.)»*, Beirut 1956.
- Khairallah, Ebrahim: *«The law of interitance in the Republic of Syria and Lebanon»*, Beirut 1941.
- Kurani, Habib: *«Education in territories under French Mandate»*, The open Court, no. 937, April 1936.

المحتويات

الفصل الأول: جذور الطائفية وتطورها في المناطق اللبنانية.... 11
بداية التكوينات الطائفية 13
ظاهرة الطائفية خلال حكمي الصليبيين والمماليك 18
الدولة العثمانية تنظم العلاقة 22
مع الطوائف غير الإسلامية 22
التدخل الأوروبي يعزّز الانقسام الطائفي................ 29
المواجهات الطائفية خلال الحكم العثماني............... 33
المناطق اللبنانية بعد انهيار الدولة العثمانية............ 47
الفصل الثاني: الحياة السياسية – الطائفية 53
في ظل الانتداب الفرنسي 53
تطبيق اتفاقية سايكس – بيكو 55
ولادة دولة لبنان الكبير 62
تكريس قواعد النظام الطائفي............................ 68
المسيحيون في ظل الانتداب الفرنسي 76

المسلمون خلال الانتداب الفرنسي 81
الفصل الثالث: الأوضاع السياسية والطائفية 97
والاجتماعية في لبنان بعد الانتداب الفرنسي............ 97
(فترة الاستقلال) 97
معركة الاستقلال 99
تكريس الطائفية السياسية 110
التطورات السياسية 115
الحرب الأهلية في لبنان 1975 «الأزمة والنظام» 124
التدهور الاقتصادي والاجتماعي 130
تأثير الحرب على الأسرة 134
الفصل الرابع: انتهاء الحرب اللبنانية (1975 – 1990)
وتوقيع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني 141
اقتراحات الأحزاب والتيارات السياسية (قبل الطائف) ... 143
مواقف بعض السياسيين من الحلول المقترحة 151
اتفاق الطائف ـ دستور الجمهورية اللبنانية الثانية 160
تصديق مجلس النواب اللبناني على مقررات 166
مؤتمر الطائف في ظل الدعم الدولي 166
المــــلاحق.. 177
ملحق رقم (1) قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي
في الدار البيضاء.. 179

ملحق رقم (2) بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا 183
ملحق رقم (3) ملخص محضر التصويت على وثيقة الوفاق
الوطني في اجتماع اللقاء النيابي اللبناني في الطائف 185
ملحق رقم (4) ملخص محضر جلسة التصديق على
وثيقة الوفاق الوطني في القليعات 188
ملحق رقم (5) بيان مجلس الأمن الدولي بدعم الشرعية
ووثيقة الطائف إثر انتخاب الرئيس رينيه معوض 192
ملحق رقم (6) قرار المجلس الأوروبي بدعم الشرعية
اللبنانية 194
ملحق رقم (7) وثيقة الوفاق الوطني اللبناني 195
مكتبة البحث.. 215

كانت الدولة اللبنانية دوماً هي الضامن الأساسي لإنتاج الطوائف سياسياً وضبط نزعاتها. وهكذا بقي الخلل يضرب في الكيان اللبناني، يتعمق مع الزمن ويتحول إلى فجوات تسربت من خلالها هبَات التفجير التي عصفت بالوطن أكثر من مرة وآخرها الحرب الأهلية (1975 - 1990). وسيستمر ذلك إذا بقيت الطائفية الركيزة الأولى والأهم في بنية النظام اللبناني. ومن جهة ثانية فإن هذا الوضع الطائفي جعل عملية التوجيه القومي والتربية الوطنية في تبلبل بعد أن تخرّجت أجيال من اللبنانيين متباينة الأفكار والمذاهب، متباينة المثل والأهداف تختلف في نظرتها إلى ماضي بلادها، كما تختلف في نظرتها إلى حاضرها ومستقبلها. فتكوّن من ذلك مجتمع متنافر الأجزاء يعيش أفراده منكمشين على أنفسهم ضمن تقوقعات طائفية، أو أنانية فردية لا تبالي بمصلحة عامة ولا مصير مشترك. كما نشأ عن هذا الواقع التوجهي تباين في نظرة اللبنانيين إلى مصالحهم المشتركة ومصيرهم المحتوم، وإلى أوضاعهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتوقف عليها حياتهم.

د. **علي عبد فتوني**

د. علي عبد فتوني، مواليد الحلوسية - صور.

- **حاز على شهادة دكتوراه دولة في التاريخ - استاذ في ملاك الجامعة اللبنانية - شارك في عدة مؤتمرات في لبنان والخارج.**

صدر له:

- **المؤسسات التربوية في الوطن العربي ودورها في تنمية المجتمع**، دار الصداقة العربية، بيروت 1997.
- **المراحل التاريخية للصراع العربي الاسرائيلي**، دار الفارابي، بيروت 1999.
- **المجتمع العربي الحديث والمعاصر**، بالاشتراك مع د. علي شعيب ود. محمد مراد، دار الفارابي، بيروت 1998.
- **البلاد العربية والتحديات التعليمية - الثقافية المعاصرة**، دار الفارابي، بيروت 2007.
- **تاريخ اليهود السياسي**، [illegible] 2012.
- صدرت له أبحاث عديدة

